وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مسيلة (الجزائر)
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: اتصال وعلاقات عامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص اتصال وعلاقات عامة

تحت عنوان :

متطلبات التكوين في قسم الإعلام و الاتصال بجامعة المسيلة في ظل الاقتصاد المعرفي

من إعداد:
لوعيلي بشرى

تحت اشراف:د. دحماني محمد

لجنة المناقشة:

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .. – .. – .... ، أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:		
الدكتور الإسم و اللقب	جامعة	رئيسا
الدكتور الإسم و اللقب	جامعة	مشرفا ومقررا
الدكتور الإسم و اللقب	جامعة	ممتحنا

السنة الجامعية:2021-2022

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي دائما وأبدا حفظه الله وأطال عمره إلى أمي سندي وحبيبة قلبي

إلى كل من علمني يوما ... لكل من كان سببا في نجاحي

لأخوتي لأخواتي.. لرفيقات دربي لكل من خصني بدعاء.

فهرس المحتويات

الإهداء	أ
الشكر والعرفان	ب
قائمة المحتويات	ج
قائمة الأشكال	ت
قائمة الجداول	ث
التعريف بالبحث	
مقدمة	08
1-1- السؤال العام	11
1-2- الأسئلة الفرعية	11
2- أهداف البحث	11
3- فرضيات الدراسة	12
4- أهمية الدراسة	12
5- مصطلحات الدراسة	13
5-1- التكوين	13
5-2- الاقتصاد المعرفي	13
الباب الاول: الاطار النظري للدراسة	14
الفصل الأول: الدراسات السابقة والمشابهة	15
الدراسة الأولى	16
الدراسة الثانية	17
الدراسة الثالثة	18
الدراسة الرابعة	20
الدراسة الخامسة	22
الدراسة السادسة	23
الدراسة السابعة	24
الدراسة الثامنة	25

الدراسة التاسعة	26
الدراسة العاشرة	27
الدراسة الحادية عشر	28
الدراسة الثانية عشر	29
الدراسة الثالثة عشر	30
الفصل الثاني : التكوين بقسم الإعلام والاتصال	
تمهيد	34
أولا: التكوين	34
1-1- أسس و مبادئ التكوين	37
1-2- أهداف التكوين و وظائفه	38
1-3- أنواع التكوين	38
1-5المفاهيم الأساسية لنظام ل.م.د	40
2-5 ميدان التكوين	41
3-5 مراقبة المعارف والمؤهلات	43
4-5 التدرج في دراسات الليسانس	45
5-5 التدرج في دراسات الماستر	46
الفصل الثالث: الاقتصاد المعرفي	
تمهيد	48
أولا- المعرفة.	48
1-1- مفهومها	48
1-2- مصادر المعرفة	50
1-3- خصائص المعرفة	51
1-4- تصنيف المعرفة	54
ثانيا- الاقتصاد المعرفي	58
2-1- مفهوم الاقتصاد المعرفي	59
2-2- مقومات الاقتصاد المعرفي	61
2-3- مستلزمات الاقتصاد المعرفي	62
2-4- الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي	64

2-5- أهمية الاقتصاد المعرفي	65
2-6- خصائص الاقتصاد المعرفي	66
2-7- فوائد الاقتصاد المعرفي	67
2-8- الاقتصاد المعرفي في مجتمع المعلومات	68
2-9- الاقتصاد وصناعة المعرفة	70
2-10- حجم صناعة المعلومات في أوروبا والولايات المتحدة	71
2-11- التنمية البشرية والمعلومات	72
2-12- اقتصاد المعرفة والتقنيات الحديثة	72
2-13- التنمية الاقتصادية	73
3- مؤشرات الاقتصاد المعرفي	74
3-1- مؤشرات العلم والتكنولوجيا	74
3-2- مؤشرات الموارد البشرية	75
3-3- مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	76
4- بناء المنهج في ظل الاقتصاد المعرفي	77
5- الرؤى التعليمية والمهارات الأساسية في عصر الاقتصاد المعرفي	79
6- مواصفات الأستاذ في ظل الاقتصاد المعرفي	80
7- مواصفات الطالب في ظل الاقتصاد المعرفي	80
8- التكوين الالكتروني في ظل الاقتصاد المعرفي	81
9- رؤى مدرسة الاقتصاد المعرفي	81
10- معارف والسلوكيات المطلوبة لخريجي عصر اقتصاد المعرفة	82
الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة	
الفصل الاول: منهجية البحث والإجراءات الميدانية	
تمهيد	83
1- الدراسة الإستطلاعية	84
1-1- المرحلة الأولى	85
1-2- المرحلة الثانية	86
2- أدوات البحث	87
2-1- الأداة الأولى المتعلقة بمتطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	88

3- الخصائص السيكومترية لأداة البحث	**89**
3-1- خصائص الأداة الأولى المتعلقة بمتطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	**90**
4- الدراسة الأساسية	
4-1- المنهج المستخدم	**91**
4-2- مجتمع و عينة البحث	**92**
4-3- مجالات البحث	**92**
5- الدراسات الإحصائية	**92**
6- صعوبات البحث	**93**
خلاصة جزئية	**94**
الفصل الثاني: عرض وتحليل نتائج البحث	**95**
الاستنتاجات	**119**
الخلاصة العامة	**138**
المراجع	
الملاحق	**152**

التعريف
بالبحث

مقدمة:

إن التغير الحاصل في النصف الثاني من القرن الماضي، والسريع في وقتنا الحاضر، والمرتكز أساسا على التطور الفني والعلمي والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، أدى إلى ميلاد اقتصاد جديد يسمى الاقتصاد المعرفي، حيث ظل هذا الأخير بابا مغلقا لا يرغب الكثيرون في فتحه، وظل هذا الاقتصاد اقل الجوانب حظا من حيث التناول بالبحث والدراسة والتحليل، وأقل حظا من حيث الفهم وذلك حتى وقت قريب، فالكثرة تخشى طرق أبوابه، فبظهور المنظمات المفتوحة للإنتاج الإبتكاري الإبداعي، أصبح الاقتصاد المعرفي مطروحا على موائد البحث فارضا تداوله في المؤتمرات والندوات، ففرض نفسه على قطاعات الاقتصاد فبعدما كان الاقتصاديون يقسمون في الماضي النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، أضاف إليها علماء الاقتصاد والمعلومات قطاعا رابعا هو قطاع المعلومات.

ونتيجة لهذا التطور الهائل في العلم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي حازته الدول المتقدمة في الغالب عرف بمفهوم اقتصاد المعرفة، وأخذ يحل محل اقتصاد اليد العاملة والآلة والبترول كمصادر للقوة والثروة وهذا ما أدى إلى تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع للمعرفة، فكل نظام تعليمي يجب أن يعي ذلك ويدركه ويتكيف معه ليحافظ على إمكانيات التقدم والأمن التعليمي والاجتماعي ويعززها وينميها لدى طلبته ومجتمعه (الهاشمي،العزاوي،2007،ص23).

إن المعرفة هي نتائج العقل الإنساني، والعمليات العقلية التي تتميز بالسعة والتنوع واللامحدودية، فإن هذه المعرفة تبقى في حالة تطور وتراكم مستمرة، وبهذا تعطي لهذا النوع من الاقتصاد ميزة لا تتوافر في غيره من الاقتصاديات التقليدية، وهذا كله لا يتأتى إلا ببناء مناهج تعليمية تتماشى وحركية المجتمعات المتسارعة في شتى المجالات.

ومع دخول الألفية الثالثة رفعت راية الاقتصاد المعرفي، الذي تعد المعرفة رأس ماله وسلعته أو تلعب دورا محوريا في توليد الثروة، كما أن تراكمها هو المحرك والدافع للنمو الاقتصادي، فكلما زادت كثافة المعرفة في المكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي، وإن نشر وإنتاج و توظيف المعرفة يمثل القاعدة الأساسية في بناء الاقتصاد المعرفي، وهي نتاج لمجتمع المعرفة، وهو المجتمع الذي يهتم بالمعرفة، يوفر لها البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها، هذه البيئة تحتل فيها التقنيات الحديثة بشكل عام وتقنيات المعلومات والحاسوب

والانترنت على وجه الخصوص مكانة مركزية، وتساعد على توليد المعارف من خلال الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار والعمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب والتأهيل.

وإن الانخراط الايجابي في العصر الجديد يبدأ بالتكوين الجامعي، إذ أن التوجهات المستقبلية للتعليم عالميا وعربيا تتجه لتطوير التكوين الجامعي وإتاحة المعرفة المكملة لحياة الفرد، والجزائر كانت من بين الدول التي اهتمت بهذا المجال، فقد سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هدفا يتمثل في الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي من خلال وضع هيكل جديد للتعليم العالي مصحوب بتحسين للبرامج البيداغوجية، يهدف إلى توفير تكوين نوعي، فالبحث العلمي يعتبر الأساس لتطور المجتمع، ومن أهم العوامل كذلك هم الباحثين العلميين أو الطلبة على اختلاف تخصصاتهم وفئاتهم ومستويات إعدادهم وتدريبهم، فالباحث العلمي هو المخطط والمنفذ والموجه والمقوم لجهود ونشاطات وعمليات البحث العلمي و المسخر لنتائجه و معطياته لخدمة المجتمع (عبد الحي،2006،ص158).

لقد أشارت كثير من الدراسات المرتبطة بالاقتصاد المعرفي إلى افتقار كثير من النظم التعليمية للاستثمار في المعرفة وهو ما أشارت إليه دراسة سهير عبد اللطيف إلى " أن الأنظمة العربية في مجال التعليم والبحث العلمي تفتقر إلى خصائص اقتصاد المعرفة وهي: المعرفة التخصصية، ومجتمعات التعلم، والعمل في فريق، والاستقصاء، والتعليم المستمر، وتقنيات الاتصالات والمعلومات" (أبو العلا،ماي2013)

لقد خاضت الجزائر جملة من الإصلاحات في النظام التعليمي على كل المستويات تماشيا ومتطلبات المجتمع من جهة، وكذا متطلبات سوق العمل ولعل هذه الإصلاحات تظهر جليا في اعتماد الجامعة الجزائرية على نظام ل.م.د بشقيه الأكاديمي والمهني، ولقد مر بمراحل عديدة للإصلاح والتحيين إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم .

إن التحديات الراهنة وفق هذا النظام تفرض إيجاد آليات فعالة سواء من خلال بناء البرامج والمناهج، أو من خلال الاستثمار في المعرفة تماشيا ومتطلبات سوق العمل، وهو ما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية في خطابه يوم 2010/10/27، بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2011/2010 من جامعة قاصدي مرباح ولاية بورقلة "أن الجزائر أمام فرصة حقيقية للنهوض بقطاع التعليم العالي، والذي من شأنه دعم الاقتصاد المعرفي، والذي أصبح مصدر الثروة الأول عالميا بديلا عن المصادر التقليدية، مشيرا إلى أن النتيجة الحقيقية لهذه الفرصة مرتبطة بما تقدمه الجامعة الجزائرية بعد الدعم المقدم من طرف الدولة، في

مجال التكوين والبحث بعد الوصول إلى المستوى العالمي ومجارات التطورات العالمية الحاصلة في ميادين التكنولوجيا والاتصال ". (خلدون،2010)

ولتكوين خريج حسب ما يتطلبه سوق العمل، وحسب ما تفرضه التحديات المذكورة آنفا، وجب على الجامعة تكريس جميع الإمكانيات والمتطلبات سواء أكانت المادية أو البشرية أو التكنولوجية، لضمان خريج يعول عليه في مجابهة المتغيرات الحالية والمستقبلية سواء المحلية أو القارية أو العالمية، وفي هذا السياق وجب علينا التفكير في الوسائل والمتطلبات التكوينية اللازمة والحتمية حتى ترقى جامعاتنا إلى الريادة المنشودة عن طريق بحثها وطلبتها الخريجين.

إن متطلبات التكوين في ظل الاقتصاد المعرفي بالجامعات الجزائرية، سواء ما تعلق بالعلم والتكنولوجيا، أو بمجال الموارد البشرية بالإضافة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال، يجب أن تتماشى مع التطور والعصرنة، وهذا بالاعتماد على الوسائل والإمكانيات المتوفرة في كل ولاية وفي كل مؤسسة جامعية في الجزائر. كما أشارت دراسة (بيطار،2015) إلى أن هناك عدم ملائمة المحتوى التكويني لمتطلبات الإقتصاد المعرفي، وأن هناك إختلاف كبير في مناهج التكوين بين معهد وآخر وبين قسم وآخر، وأنه لا يوجد تناسق كبير لأهداف التكوين مع متطلبات الإقتصاد المعرفي.

ويلعب التكوين بقسم الإعلام والاتصال دورا هاما في إكساب المهارات الإعلامية للطالب، من خلال البرامج التكوينية ومحتوى مشاريع التكوين المختلفة ويلعب الأستاذ دورا هاما في إكساب الطلبة هذه المهارات من خلال البرامج التكوينية من جهة، ومن خلال نقل التجربة والخبرة الميدانية للأستاذ من جهة أخرى، إلا أن مردود اكتساب هذه المهارات من خلال متطلبات التكوين ترتبط في كثير من الأحيان بالمستوى التعليمي والخبرة وبالدرجة العلمية وأحيانا أخرى بالمؤهل العلمي. هذه المهارات التي من المفترض أن تتماشى ومتطلبات المجتمع في ضوء الاقتصاد المعرفي، إن هذا التداخل بين هذه المؤشرات والمعايير يفرض علينا طرح التساؤلات التالي

1-1-السؤال العام :

ما هي أهم متطلبات التكوين بقسم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة حسب وجهة نظر الأساتذة ؟

1-2- الأسئلة الفرعية:

- هل تختلف متطلبات التكوين بقسم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة حسب أهميتها من وجهة نظر الأساتذة؟.

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير الرتبة العلمية؟.

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير التخصص؟.

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي؟.

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟.

2– أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى محاولة التعرف على:

– أهم متطلبات التكوين بقسم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر الأساتذة.

– اختلاف متطلبات التكوين بقسم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة حسب أهميتها من وجهة نظر الأساتذة.

– الإختلاف في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة التي تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

– الإختلاف في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة التي تعزى لمتغير التخصص.

– الإختلاف في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة التي تعزى لمتغير المنصب العالي.

– الإختلاف في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة التي تعزى لمتغير سنوات الخبرة,

3–فرضيات الدراسة:

الفرض العام:

لا تختلف أهمية متطلبات التكوين بقسم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة في ضوء الاقتصاد المعرفي حسب متغيرات الدراسة من وجهة نظر الأساتذة.

الفرضيات الفرعية:

– لا تختلف متطلبات التكوين حسب اهميتها بقسم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة من وجهة نظر الأساتذة.

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الاساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ.

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الاساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الاستاذ.

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الاساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي.

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الاساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

4–أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله من جهة، ومن نوع المشكلات التي تطرحها للتمحيص والتقصي من جهة ثانية، ويعتبر الموضوع حديثا حداثة الاقتصاد المعرفي والمهارات الحياتية، وكذا لنقص الدراسات العلمية التي تناولت مستلزمات التكوين بقسم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة في ظل الاقتصاد المعرفي والمهارات الحياتية, حيث انه لا يمكن التحول إلى الاقتصاد المعرفي إلا من خلال نظام تكويني جامعي ينمي للطلبة قدراتهم الإبداعية ويساعدهم في اكتساب المعرفة وإنتاجها وتطويرها واستخدامها. وقد تفيد هذه الدراسة من خلال ما سيتم التوصل إليه في الاهتمام بتطوير التكوين الجامعي من منظور الاقتصاد المعرفي والمهارات الحياتية, كما يمكن أن تفسح هذه الدراسة المجال أمام المهتمين بالتكوين في بقسم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة من جهة والاقتصاد المعرفي من جهة ثانية لإجراء المزيد من الدراسات التي يمكن أن تكون مكملة وداعمة للدراسة الحالية

5–مصطلحات الدراسة:

– التكوين :

هو عملية منظمة تهدف إلى إعداد الطلبة من خلال تطوير معارفهم و مهاراتهم وسلوكاتهم من خلال ما يقدم لهم في هذه المعاهد والأقسام المقصودة بالدراسة، حيث يكتسبون الكفاءات المؤهلة للقيام بالعمل وكذا القابلية للتوظيف الفوري في الوسط المهني.

– الاقتصاد المعرفي:

هو استخدام المعرفة كعنصر من عناصر الإنتاج من خلال تطوير قدرة الأفراد على توظيف معارفهم ومهاراتهم مدى الحياة وصولا لمرحلة الابتكار والتجديد، والحصول على المعرفة من مصادرها المتنوعة والتعلم الذاتي الدائم المستمر، واستخدام العلم والتكنولوجيا في توسيع المعرفة وانتشارها وتوليد معرفة جديدة، وتطوير الموارد البشرية من أساتذة وإدارة، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإنجاح عملية التكوين فيما يتماشى متطلبات سوق العمل.

الباب الأول:
الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول:
الدراسات السابقة والمشابهة

الدراسة الأولى:

– دراسة: فرج إبراهيم أبو شمالة (أبو شمالة،2017)

العنوان: مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيرات الجنس وعدد سنوات الخدمة.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– تحديد مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيرات الجنس وعدد سنوات الخدمة.

منهج البحث: اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية من معلمي مدارس التعليم العام قدرها (282) فرد.

أدوات البحث: تم استخدام استبانه تشمل (55) فقرة مقسمة على ثلاثة محاور (متطلبات السياسة التعليمية، المتطلبات المعرفية والبحثية، المتطلبات المادية)، وقد تم استخدام مقياس خماسي التدريج (قليلة جدا، قليلة، متوسطة، كبيرة، كبيرة جدا).

أهم النتائج:

– مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم بمحافظات غزة جاء بدرجة كبيرة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى إلى متغير الجنس، لصالح الإناث، ولا توجد فروق تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

أهم التوصيات:

– الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وجمهورية مصر.

– الاستفادة من التجارب والنماذج والخبرات العربية والعالمية الناجحة والمتميزة في توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

– تفعيل التعاون والمشاركة والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني العربي لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

– توظيف استراتيجيات إدارة الأزمات والتحديات في تحقيق الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية

الدراسة الثانية :

– دراسة: نزيهة عمران (عمران،2017)

العنوان: دور إصلاح سياسة ل.م.د في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– إلى مدى ساهمت السياسة الإصلاحية ل.م.د في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص؟.

– كيفية تنفيذ السياسة الإصلاحية ل.م.د في الدول المغاربية الجزائر والمغرب وتونس؟.

– ما هي الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق جودة التكوين؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

فرضيات الدراسة:

– اقتصر تنفيذ السياسة الإصلاحية ل.م.د في الدول المغاربية على الجانب والإطار الشكلي (على الهيكلة).

– العملية التكوينية في الجزائر محدودة وقاصرة في ظل نظام ل.م.د.

– يرتبط مستقبل العملية التكوينية وجودتها على استراتيجيات لتطويرها.

منهج البحث: منهج دراسة الحالة.

مجتمع وعينة البحث: عينة قصديه اقتصرت على أساتذة في أربع جامعات واقعة في الشرق الجزائري (بسكرة، باتنة، خنشلة، تبسة) مقدرة بـ (123) أستاذ من أصل (4392).

أدوات البحث: الاستمارة الاستبيانية، حيث جاءت تحوي (28) فقرة موزعة على أربع محاور (يتضمن البيانات الأولية، متعلق بجودة المناهج، ويتعلق بالبعد المهني للتكوين في ظل إصلاح ل.م.د، ويتعلق بمساهمة هيئة التدريس في جودة العملية التكوينية).

أهم النتائج:

– أثمرت سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية (الجزائر– تونس– المغرب) عن نتائج ايجابية في الجانب الكمي، وأدت الى نتائج وانجازات ملموسة من ارتفاع اعداد المسجلين في التعليم العالي، وتزايد عدد الهياكل، وارتفاع في أعضاء الهيئة التدريسية (مع تفاوت نسبي بين الدول الثلاثة).

– تبنت الدول المغاربية إصلاحات لتطوير منظومة التكوين الجامعي، فكان الأخذ بنظام ل.م.د كإصلاح هيكلي بيداغوجي يراد منه الارتقاء وإعادة منظومة التكوين الجامعي.

– الانخراط في نظام ل.م.د جاء بشكل انفرادي، اختصر على الهيكل التنظيمي العام للتعليم العالي مما افرز تطبيقات متباينة.

– من خلال الدراسة الميدانية تبين أن العملية التكوينية بعيدة عن احتياجات سوق العمل في ظل محدودية دور عضو هيئة التدريس بالنظر إلى غياب آليات لتطوير أدائه وتزايد الضغط الطلابي، ونقص التأطير، وتقويم الأداء.

– نظام التعليم العالي في الجزائر بحاجة إلى تبني استرتيجية علمية وعملية قصد تطوير العملية التكوينية وتحقيق جودتها وإمكانية الوصول إلى تخريج كوادر قادرة على التجديد ومواكبة التغيير.

أهم التوصيات:

– دعم التكوين المستمر للأساتذة، وتفعيل دور المجالس البيداغوجية لفرق التكوين لأهميتها في معالجة العديد من القضايا التكوينية.

– إشراك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في مجالس الجامعات بصورة فعلية .

– إعادة النظر في التخصصات القائمة والتي يحتاجها سوق العمل.

الدراسة الثالثة:

– دراسة: صبري مقيمح وأيمان هرموش (مقيمح، وهرموش.2017)

العنوان: واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق متطلبات تبني اقتصاد المعرفة، وما هي أهم المعوقات التي تواجهها في ذلك.

– ما مدى مساهمة الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها الجزائر للنهوض بمنظومة التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية البشرية؟.

– فيما تتمثل أهم التطبيقات التي اعتمدت عليها الجزائر من اجل تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

– هل استطاعت سياسة تشجيع مجال البحث والتطوير المنتهجة من طرف الحكومة في السنوات الأخيرة من تحسين مستوى البحث العلمي؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– التعرف على المتطلبات الأساسية لبناء الاقتصاد المعرفي.

– الوقوف على واقع الاندماج في الاقتصاد الجديد واهم المعوقات التي تعرقل تبنيه في الجزائر.

فرضيات البحث:

– استطاعت الجزائر تحسين مؤشراتها استجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة. لكنها تعاني من بعض المعوقات التي تجعل هذه المؤشرات دون المستوى العالمي.

– اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة استراتيجيات للنهوض بمنظومة التعليم العالي إلا أن ذلك لم يمنع من تراجعها من حيث مؤشرات التنمية البشرية.

– من اجل تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عملت الجزائر على تحسين خدمات الانترنيت وتشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا الرقمية.

– على الرغم من جهود الدولة المبذولة من اجل تشجيع مجال البحث والتطوير إلا أن موشراته تعرف تراجع مقارنة مع المستوى العالمي أو حتى مقارنة مع دول الجوار.

منهج البحث: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

– أصبح بناء اقتصاد المعرفة من الأهداف الإستراتيجية لأي بلد، والذي يتم تحقيقه من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة في بناء مجتمع متعلم تتوافر له كافة البنى التحتية اللازمة والضرورية من اجل تحقيق الازدهار والرقي.

– ضعف التنسيق والمتابعة لمؤهلات الطالب الجزائري جعلت مخرجات الجامعة الجزائرية تعرف نوع من الركود انعكس سلبا على مسار التعليم بمختلف مستوياته، وكذا كان له اثر على مجال البحث والتطوير، الذي مازال يعرف تراجع في مؤشراته مقارنة مع المؤشرات العالمية.

– تبقى للجزائر مجموعة تحديات من اجل اللحاق بالسباق العالمي نحو التكنولوجيا وذلك بالاستثمار في العنصر البشري. والتركيز على منظومة التعليم وتطويره لضمان تحقيق مخرجات نوعية من الطلبة والباحثين الذين يمكن من خلالهم تكوين مجتمع واعي ومثقف، وكذا تحقيق قفزة نوعية في بناء اقتصاد المعرفة.

أهم التوصيات:

– إعطاء أهمية أكبر لرأس المال البشري.

– منح الفرصة للمهارات والكفاءات المحلية في مجال انتاج البرامج المعلوماتية.

–تعميم استخدام الانترنيت في الجزائر، باعتبار مؤشر الانترنيت وتكنولوجيا الاتصال من المتطلبات الأولى للاندماج في اقتصاد المعرفة.

– الاهتمام بكافة مستويات التعليم، مع التركيز أكثر على البحث العلمي.

الدراسة الرابعة :

– دراسة: ليلى بن ونيسة (بن ونيسة،2016)

العنوان: إقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر —دراسة مقارنة–

مشكلة البحث:

– إلى أي مدى يمكن لمنظومة التعليم العالي أن تتكيف وتستجيب للتحديات والدوافع المفروضة من طرف إقتصاد المعرفة لتحقيق الجودة في مؤسساتها، وهل يختلف التأثير من دولة إلى أخرى؟.

– ما هي الشروط والمحددات التي يفرضها إقتصاد المعرفة من أجل تطوير منظومة التعليم العالي؟

– فيما تتجلى إصلاحات التعليم العالي في الجزائر؟

– هل إستجابة الدولة لتحديات إقتصاد المعرفة تختلف حسب نسبة درجة التقدم؟.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى التعرف على:

– الخصائص التي يتسم بها إقتصاد المعرفة.

– أهمية العلاقة بين التعليم العالي وإقتصاد المعرفة.

– واقع جودة التعليم العالي في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة.

فرضيات البحث:

– إقتصاد المعرفة يفرض التحول على كل دول العالم.

– إقتصاد المعرفة يدفع بمنظومة التعليم العالي لتبني مبادئ الجودة، وهذا لتحسين أدائها.

– مؤشرات التصنيفات العالمية تمنح للهياكل التعليمية القدرة التنافسية.

– إقتصاد المعرفة يفرض على الجامعات الجزائرية لتبني إستراتيجيات إصلاحات جد ملزمة.

منهج البحث: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ودراسة حالة لواقع التعليم العالي بالجزائر، دراسة مقارنة وصفية تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة بين الدول، ودراسة قياسية.

مجتمع وعينة البحث: اختارت الباحثة لدراسة المقارنة الدول التالية: كوريا، الأردن، الجزائر، ماليزيا، تركيا، المغرب، تونس، فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا.

أدوات البحث: استعمال مؤشرات اقتصاد المعرفة بإسقاطها على المنظومة التعليمية للدولة المختارة للإسقاط، إستعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

أهم النتائج:

– أثر إقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي يتغير بعامل الزمن والمكان، فلكل دولة خصائصها ومميزاتها.

– هناك بعض المتغيرات لها أثر إيجابي على جودة التعليم العالي كمؤشر عدد الطلبة المسجلين، براءات الاختراع.

– هناك بعض المتغيرات لها تأثير سلبي كعدد الطلبة الذين يدرسون بالخارج يؤدي إلى هجرة الأدمغة.

أهم التوصيات:

– الربط بين التعليم والواقع من خلال ربط مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الاقتصادية.

الدراسة الخامسة :

– دراسة: ناصر الدين قريبي، وسفيان الشارف بن عطية (قريبي، بن عطية،2015)

العنوان: منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– ما مدى أهمية ومساهمة منظومة التعليم في الجزائر في بناء اقتصاد المعرفة؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– إلقاء الضوء على الاقتصاد المعرفي وأهميته ومعرفة ركائزه الأساسية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة له.

– معرفة واقع المنظومة التعليمية في الجزائر، وما مدى مساهمتها في ترقية وتطوير أداء الاقتصاد المعرفي.

منهج البحث: دراسة نظرية

أهم النتائج:

– فيما يخص اتجاه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، يلاحظ أن هناك تطور ملحوظ بالنسبة لتطور مؤشر التنمية البشرية وهذا عن طريق التطور الملحوظ في التعليم، كذلك مؤشر نظام الإبداع وهذا من خلال ارتفاع عدد الأبحاث العلمية المنشورة، وخصوصا التوسع الكبير لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والمتمثلة في ارتفاع عدد مستعملي الهواتف والانترنيت.

– منظومة التعليم في الجزائر، قد أعطت نتيجة عن دورها الفعال في بناء اقتصاد المعرفة، لكن هذه النتيجة لم تكن في المستوى المطلوب خصوصا في مجال المخرجات النوعية لمنظومة التعليم، وهذا مقارنة مع تطور عدد الباحثين على المستوى العالمي.

أهم التوصيات:

– تطوير المناهج الدراسية في المراحل المختلفة لكي تتوافق والتحديات الجديدة والتطورات التي حدثت في اقتصاد المعرفة.

– زيادة الموارد السنوية المخصصة لتطوير منظومة التعليم واقتصاد المعرفة، بهدف تحديث المدارس والجامعات بناءا وتجهيزا، والاعتماد على التطوير التكنولوجي.

– تطوير آليات لرعاية المتفوقين والمتميزين من الطلبة، من خلال تخصيص مؤسسات تعليمية خاصة بهم وتشجيع الابتكار.

– الربط بين التعليم والتكوين وسوق العمل، وذلك للتأكد من وجود تناسب بين مناهج التعليم ومتطلبات سوق العمل

الدراسة السادسة :

– دراسة: عنتر محمد أحمد عبد العال (عبد العال،2013)

العنوان: تصور مقترح لتطوير الاقتصاد المعرفي بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

- ما فلسفة ومكونات مجتمع المعرفة المفتوح واهم سماته؟.

- ما محاولات الجامعات المصرية في مجال تطوير بناء الاقتصاد المعرفي؟.

- ما تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال تطوير بناء الاقتصاد المعرفي وإمكانية الاستفادة منها؟

- ما التصور المقترح والذي يمكن لمخططي التعليم العالي المصري الاستفادة منه والاسترشاد به في بناء الاقتصاد المعرفي؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

- التعرف على فلسفة ومكونات مجتمع المعرفة المفتوح واهم سماته.

- تسليط الضوء على العديد من تجارب الدول المتقدمة في بناء الاقتصاد المعرفي من اجل تطوير الجامعات المصرية.

- تقديم مدخل نظري مرتبط أكثر في بيئة الجامعات المصرية يتعلق بتطوير بناء الاقتصاد المعرفي.

- تزويد صانعي القرار في الجامعات المصرية بتصور مقترح الذي من شانه المساهمة في تطوير بناء الاقتصاد المعرفي فيها.

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد استخدم الباحث أكثر من مدخل في ضوء طبيعة مشكلة البحث (المدخل التاريخي، دراسة نظرية، دراسة تحليلية لوضع التصور المقترح).

أدوات البحث: دراسة تحليلية لفلسفة ومكونات الاقتصاد المعرفي بمؤسسات التعليم الجامعي، وتحليل لتجربة الجامعات المصرية في مجال الاقتصاد المعرفي، كذلك تحليل لخبرات بعض الدول في مجال الاقتصاد المعرفي بمؤسسات التعليم الجامعي.

أهم النتائج:

- إن الاقتصاد المعرفي بالجامعات العربية تعاني العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق المجتمع المعرفي.

- اقتراح تصور يتميز بالشمولية لكل عناصر الاقتصاد المعرفي، يعتمد على التخطيط الاستراتيجي كوسيلة لاستشراف المستقبل، ويسعى إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية، ويواكب ظروف العصر من تكنولوجيا معلومات وانفجار معرفي وفكر إداري معاصر.

– يحتوي مجتمع المعرفة المقترح على (المكتبة الالكترونية، أدوات الاتصال والتواصل، محاضرات ومؤتمرات وورش وندوات وأيام دراسية، مراكز البحوث،

أهم التوصيات:

– تحويل الجامعة إلى بنك للأصول المعرفية ولرأس المال الفكري والإنساني من خلال أنشطة تكوين المعرفة، ابتكار المعرفة الجديدة، نقل المعرفة، المشاركة بالمعرفة، تخزين واسترجاع وتوزيع المعرفة.

– وضع إستراتيجية لنقل الجامعة إلى منظمة معرفة ساعية للتعلم وخلق ثقافة الابتكار والإبداع بين أبنائها من صناع المعرفة.

– ضرورة تبني الاقتصاد المعرفي كمدخل لتطوير وتحسين الأداء لمؤسسات التعليم العالي، إذ أن ذلك سيحقق لتلك المؤسسات العديد من الفوائد.

– وضع نظام للتشجيع والتحفيز مرتبط بممارسات وأنشطة الاقتصاد المعرفي، لتشجيع الأفراد على تبادل مشاركة ما يمتلكونه من معارف ومهارات مع غيرهم، والإسهام بفعالية في أنشطة الاقتصاد المعرفي على اختلاف أنواعه وأشكاله.

الدراسة السابعة :

– دراسة: نجاة محمد سعيد الصائغ (الصائغ،2013)

العنوان: دور إقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– ما دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟.

– ما معيقات تفعيل اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– التعرف إلى دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

– الكشف عن معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

منهج البحث: اعتمد على المنهج الوصفي.

مجتمع وعينة البحث: يتكون المجتمع الأصلي من جميع رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية للعام الجامعي 1434/1433، وتتكون عينة الدراسة من (99) رئيس قسم اختيرت بطريقة عشوائية طبقية.

أدوات البحث: تم بناء استبانه، حيث اشتملت على 35 فقرة، تم تقسيمها إلى مجالين (دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، ومجال معيقات التعامل مع دور المعرفة في تطوير الجامعات)، واعتمد على مقياس ليكرت الخماسي (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا) للحكم على درجة موافقة رئيس القسم.

أهم النتائج:

- للاقتصاد المعرفي دور مرتفع في تطوير الجامعات السعودية حسب تقديرات رؤساء الأقسام.
- معيقات دور الاقتصاد المعرفة جاءت مرتفعة حسب تقديرات رؤساء الأقسام.

أهم التوصيات:

- تعزيز تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية.

الدراسة الثامنة :

– دراسة: سهير عبد اللطيف أبو العلا (أبو العلا،ماي2013)

العنوان: دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

- ما انعكاسات خصائص اقتصاد المعرفة على التعليم المستمر؟.
- ما الرؤية المقترحة لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

- تقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تطوير التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة.

منهج البحث: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

- ضعف منظومة التعليم في البلدان العربية على إقامة مجتمع اقتصاد المعرفة نتيجة للمعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– إن الأنظمة العربية في مجال التعليم والبحث العلمي تفتقر إلى خصائص اقتصاد المعرفة وهي: المعرفة التخصصية، ومجتمعات التعلم، والعمل في فريق، والاستقصاء، والتعليم المستمر، وتقنيات الاتصالات والمعلومات.

– ضعف قدرة الجامعات العربية على مواكبة التحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي لاعتمادها على المعلومات القديمة، وندرة الاعتماد على إنتاج المعرفة

الدراسة التاسعة :

– دراسة: خالد أحمد معيوف الشمري (الشمري.2012)

العنوان: مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– ما مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية؟.

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية المعيقات والسبل.

منهج البحث: استخدم المنهج الوصفي.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع الدراسة من جميع اعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات في 05 جامعات سعودية والبالغ عددهم (8103)، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، تكونت من (603) عضو هيئة تدريس.

أدوات البحث: تم تطوير استبانه تكونت من (50) فقرة مقسمة على سبعة مجالات (تجهيز البنية التحتية، والقيادة الجامعية، وعضو هيئة التدريس، والتدريس الجامعي، والبحث العلمي، والإبداع والإرشاد الأكاديمي، والشراكة وخدمة المجتمع). واستخدمت المقابلة للتعرف على سبل التحسين اللازمة.

أهم النتائج:

– أن مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل مجال عضو هيئة التدريس المرتبة الاولى، يليه تجهيز البنية التحتية بالمرتبة الثانية، وجاء مجال التدريس الجامعي بالمرتبة الأخيرة.

– عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند (0.05) تعزى للجنس والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة، والكلية.

الدراسة العاشرة :

– دراسة: عاطي بن عطية حسين القرشي (القرشي،2012).

العنوان: دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل إدارة المعرفة بالجامعات السعودية

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– ما دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المعرفة بالجامعات السعودية؟.

– ما درجة إدراك مجتمع الدراسة لمفهوم تكنولوجيا المعرفة في إدارة المعرفة بالجامعات السعودية؟.

– ما أهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المعرفة بالجامعات السعودية؟.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

– بيان أهمية المعرفة ومفهوم إدارتها، وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي عمليات إدارة المعرفة.

– رصد الواقع الحالي لتحديد درجة إستجابة منسوبي الجامعات السعودية نحو إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعات السعودية.

منهج البحث: إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة البحث: تكون من 857 فردا

أدوات البحث: صمم الباحث إستبانة للدراسة.

أهم النتائج:

– يؤكد جل أفراد العينة على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم البحث العلمي، مما يدعم التحول نحو مجتمع تكنولوجيا المعرفة.

– يؤمن جل أفراد العينة بان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم في تطوير موجودات المعرفة لدى الجامعة.

أهم التوصيات:

– إعتماد تكنولوجيا المعرفة كعنصر أساسي في الجامعات السعودية باعتبارها من أهم المنظمات التربوية في المجتمع.

الدراسة الحادية عشر:

– دراسة: هشام الصمادي وأكرم المهتدى (الصمادي،المهتدى.2011)

العنوان: درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– ما درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي؟

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي، لإعادة صياغة مناهج خاصة تعنى بزيادة وعي الطلبة بمفاهيم تعتمد على الاقتصاد المعرفي بكل جوانبه.

مجتمع وعينة البحث: تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (150) طالبة من طالبات كلية عجلون الجامعية.

أدوات البحث: تم بناء استبانة مكونة من 24 فقرة موزعة على خمس مجالات (استخدام التكنولوجيا في الجامعة، ومستوى بناء الجامعة الإداري والأكاديمي، ووصف المؤسسة الجامعية، والمحفزات التي تساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتقويم واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي).

أهم النتائج:

– درجة وعي متوسطة تمتلكها طالبات الكلية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الطلبة يتلقون التعليم تحت الشروط والظروف نفسها، بصرف النظر عن المستوى التعليمي او التخصص فالاقتصاد المعرفي من المفاهيم العالمية الحديثة.

أهم التوصيات:

– إعادة صياغة المناهج الدراسية لطلبة جامعة البلقاء التطبيقية، بحيث يتم تضمينها مفاهيم الاقتصاد المعرفي.

– عقد دورات تدريبية للطلبة، لزيادة وعيهم بمفاهيم الاقتصاد المعرفي

الدراسة الثانية عشر:

– دراسة: علي بن حسن يعن الله القرني (القرني،2009)

العنوان: متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

– ما أهم متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر الخبراء التربويين (أكاديميين وميدانيين) بالمملكة العربية السعودية؟.

– ما التصور المقترح للتحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟.

– ما آليات تنفيذ التصور المقترح للتحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة أهم متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة.

– صياغة تصور مقترح للتحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

– وضع آليات لتنفيذ التصور المقترح للتحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

منهج البحث: إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية ممثلة ل 15% من الأكاديميين (أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية من ثمان جامعات في السعودية، وعددهم 160 خبير. وعينة قصديه من مديري ونواب الإدارات العامة بجهاز وزارة التربية والتعليم، وتكونت من 32 خبيرا تربويا و16 إدارة عامة. كذلك تم أخذ جميع مديري ومساعدي إدارات التربية والتعليم، وتكونت من 84 خبيرا تربويا في 42 إدارة تعليمية.

أدوات البحث: قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة تساعد في تحقيق أهداف الدراسة مكونة من 90 عبارة موزعة على سبعة أبعاد هي: (التحول نحو التمكين الإداري، التحول نحو المدرسة الالكترونية، التحول نحو إنتاج وابتكار المعرفة، التحول نحو التعلم للعمل، التحول نحو المدرسة دائمة التعلم، التحول نحو التعلم

للكينونة والتعايش مع الآخرين، التحول نحو المدرسة المجتمعية). بدرجات تقديرية خماسية (عالية جدا، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جدا).

أهم النتائج:

- أهم التحولات التربوية في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة السعودية التي يتطلبها إقتصاد المعرفة، تتمثل فيما يلي مرتبة ترتيبا تنازليا: (التحول نحو المدرسة الالكترونية "دمج التقنية في التعليم"، التحول نحو التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين، التحول نحو التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة، التحول نحو المدرسة دائمة التعلم "التعلم المستمر"، التحول نحو المدرسة المجتمعية لبناء مجتمع المعرفة، التحول نحو التعلم للعمل "توظيف المعرفة لموائمة سوق العمل"، التحول نحو التمكين الإداري)

أهم التوصيات:

- تبني وزارة التربية والتعليم للتصور المقترح، وتهيئة السياسات والإجراءات التي تكفل تطبيقه.

الدراسة الثالثة عشر:

- دراسة: أحمد عبد الله صالح الذيابات (الذيابات،2007)

العنوان: دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن.

مشكلة البحث: سعت الدراسة إلى الإجابة على:

- ما دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن؟.

- ما هي خصائص الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المعرفي لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن؟.

- ما المتطلبات المستقبلية التي يفرضها الاقتصاد المعرفي على الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن؟

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على:

– الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن.

– الخصائص التي تتميز بها الموارد البشرية في عصر الاقتصاد المعرفي لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن.

– التعرف على التحديات التي تواجه التنمية في عصر الاقتصاد المعرفي.

فرضيات الدراسة:

– لا يوجد دور للاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن.

– لا تختلف خصائص الموارد البشرية في ضوء الاقتصاد المعرفي لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة عن خصائص الموارد البشرية التقليدية من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن.

منهج البحث: استخدم المنهج الوصفي.

مجتمع وعينة البحث: تم إختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية من المجتمع الكلي البالغ (548) قائدا تربويا، حيث شملت (350) قائدا تربويا.

أدوات البحث: صممت إستبانة تحوي (95) فقرة، مقسمة على سبع مجالات (التعلم والتعليم، التخطيط والإدارة، التأهيل والتدريب، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، خصائص الموارد البشرية). كذلك تم الاعتماد على البحث النوعي من خلال جمع البيانات عن طريق إجراء المقابلة

أهم النتائج:

– للاقتصاد المعرفي دور مهم في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن.

– أن الموارد البشرية في عصر الاقتصاد المعرفي تتميز بخصائص وهي تشكل الكفايات الضرورية حتى يتمكن من العمل والتعلم، ومنها: التفكير الإبداعي، والمرونة في التعلم والعمل، والتدريب المستمر، والتعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– الاقتصاد المعرفي يفرض متطلبات على الموارد البشرية منها إعادة النظر بالمناهج والبرامج والسياسات التربوية والتعليمية بشكل مستمر.

أهم التوصيات:

- التركيز على التأهيل والتدريب من خلال بناء خطط هرمية تتمتع بمرونة وكفاءة.
- إعداد البرامج التدريبية والمناهج التعليمية بما يتلاءم والاحتياجات التنموية.
- إعداد خطة إستراتيجية تعمل على مواجهة تحديات التنمية المستدامة بالأردن.

الفصل الثاني:

التكوين بقسم الإعلام والاتصال

أولا: التكوين

تعد عملية تكوين الأستاذ إحدى الموضوعات التي شغلت و مازلت تشغل بال المتخصصين في دول العالم بوجه عام، و المهتمين بشؤون التربية و التعليم بوجه خاص، حيث يعتبر الأستاذ العامل المهم لتحقيق أهداف التعليم، وقد أجريت الكثير من البحوث و الدراسات في العديد من الدول لمحاولة تحديد خصائص المعلم الفعال و مختلف الطرائق و الأساليب التدريسية التي من شانها إحداث تنوع في آليات العمل التدريسي، بغرض البناء عليها و الانطلاق منها في صياغة براج تكوينية تخدم الجوانب السالفة الذكر.

و عند بحثنا في موضوع التكوين وجدنا ارتباطه ببعض المفاهيم من قبيل الإعداد، التدريب، التعليم، فإذا كان التكوين مفهوما واضحا بعد تحديده إجرائيا في هذه الدراسة، وهو يقابل الإعداد في دول المشرق العربي، فان الكثير من الباحثين يرى أن التعليم "يهتم أساسا بإعطاء المعلومات و تحقيق الفهم بشكل عام، في حين أن التدريب كما ورد في قاموس اوكسفورد يعرف بأنه نقل الفرد إلى مستوى أو معيار مرغوب من الكفاية سواء بالتعليم أو الممارسة(عليوة، 2001،ص5).

فيما يقابل التدريب في منظومتنا التكوينية التكوين أثناء الخدمة، أما التعليم بمفهومه الحالي فانه يرتبط بالتكوين من خلال توظيف هذا الأخير لبعض الاستراتيجيات التعليمية، وتكييفها حسب التخصص والسن، وهذا راجع لكون التكوين في جوهره عملية احد أهم أبعادها نقل مجموعة من المعرف الأكاديمية المتخصصة للمتكون، وما يترتب عنها من تحديد لأهم الأساليب المعتمدة. وتشمل عناصر التكوين نظاما متكاملا ،حيث يدخل المترشحون ذوو مواصفات معينة (انتقاء، اختيار، ميل،. . . إلخ)، ثم يخضعون لعمليات تكوينية قصد تخريجهم وفق مواصفات مرغوب فيها ،لهذا يعتبر التكوين شاملا لمدخلات عمليات ومخرجات كما يوضحه الشكل التالي (الفرابي، وآخرون،1994،ص151):

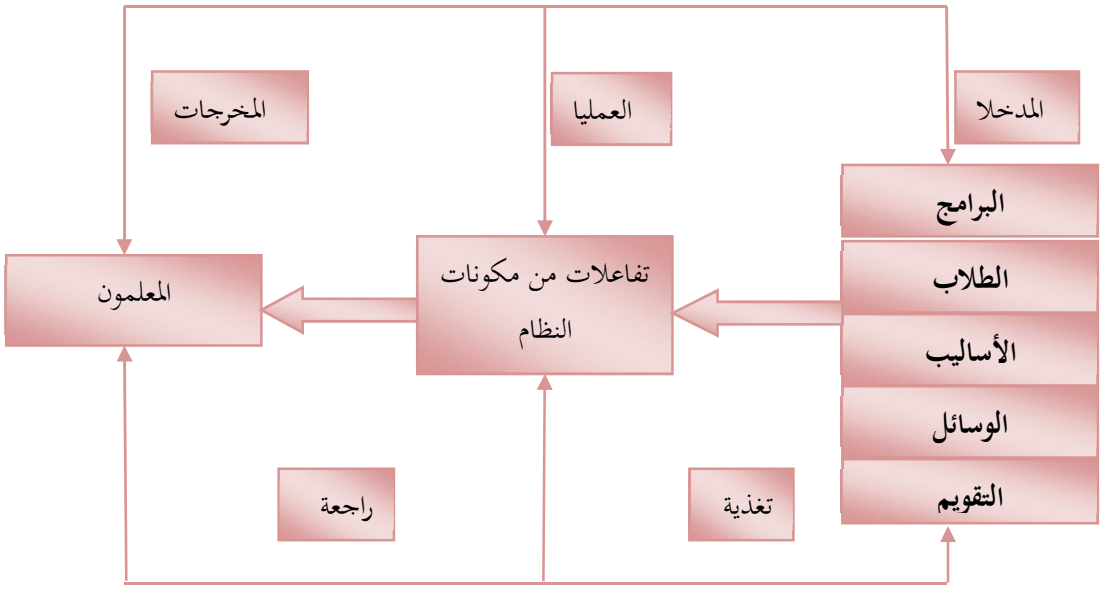

الشكل رقم (01): نموذج يوضح نظام التكوين

يعرف فابر (Fabre .1994) ديناميات العملية التكوينية عن طريق توضيح ثلاثة أسس منطقية و هي كالآتي:

أ- المنطق الاجتماعي: هو الذي ينبع من الحالة الاجتماعية و المهنية، و يعطي للتكوين مهمة التحضير لمهنة تتكيف مع السياق: نحن نتكوّن من أجل المهنة.

ب- المنطق التعليمي: و هو يعبر عن المحتوى و الأساليب (نحن نفضل بدورنا أن نسميها منطق المعرفة، لأن كل ما هو على المحك يظهر لنا أسس المحتوى المعرفي وكذلك الأساليب والتي تكون أكثر واقعية). هذا المنطق ينمي آفاق التعلم و لذلك: نحن نتكون من أجل تخصص ما.

ج- المنطق النفسي: وهو يعبر عن التشغيل الفردي الذي يتدخل مباشرة في منظور إنمائي للموضوع: نحن نتكون من أجل ممارسة واحدة أو عدة ممارسات.

فالإشكالية التي وضعها (فابرFabre1994)، ذات أهمية كبرى، و بذلك فإنها تساعد في الكشف على ما هو معرض للخطر في أي تكوين. ولكن علينا أن نتساءل عن التغيرات المفيدة والمناسبة التي يمكن

تحقيقها، انطلاقا من هذا النموذج النظري العام، إلى إزالة الغموض عن حالات معينة، غرضها التطوير المهني للمربين. فالتكوين يمكن تعريفه بأنه مجرد تجاور و تكامل للأسس المنطقية، ومن خلال تفاعلاتها نتجت الأبعاد الثلاثة للتكوين:

- البعد النفسي و الاجتماعي، البعد التعليمي، بعد الممارسة.

فالصلة الوثيقة بين الأبعاد الثلاثة في التكوين لا تؤدي دائما إلى تحديد واضح للعملية التكوينية، ومع ذلك، فالتكوين المهني ينظر إليه على أنه نتاج عن العلاقة بين الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر.(كرفس،2008،ص35-36)

ومن هذا المنطلق يرى فيري (Ferry;1983 ;p.30)، التكوين بأنه "عملية تطوير فردية تهدف إلى اكتساب و تحسين القدرات الحسية، السلوكية، التخيلية و الفهم". نستخلص من هذا التعريف بأن التكوين هو عملية اكتساب معارف ومعلومات جديدة مما ينعكس على شخصية الفرد أثناء عملية التكوين. و يضيف فيري (Ferry1983,p30)، في هذا السياق بأن عملية التكوين تمر بثلاثة مراحل وهي كالتالي:

1- المرحلة الأولى: و تسمى بالمرحلة العلمية أو الأكاديمية و التي يرمي من خلالها اكتساب المعارف وطرق البحث بهدف الإلمام بمختلف متطلبات العملية التعليمية.

2- المرحلة الثانية: التكوين المتخصص بالنشاط أو مجموعة من النشاطات و الذي يطلق عليه بالتكوين الديداكتيكي. ففي هذه المرحلة المكون يتعلم و يتقن المفاهيم العامة و الطرق و المناهج التي بواسطتها تسهل عملية توصيل المعارف إلى أذهان المتعلمين.

3- المرحلة الثالثة: و تسمى بمرحلة التكوين التربوي و الاجتماعي و التي من خلالها يكتسب مكون المستقبل عدد من المواقف و التصرفات و السلوكات التي لها علاقة مع الدور الذي هو بصدد القيام به. فهذه المرحلة من التكوين تهم كل المربين في جميع الأصناف و التخصصات، الذين هم منخرطين في الوسط التربوي أو الخارجين عنه.

1-1- أسس و مبادئ التكوين: تتلخص أهم المبادئ فيما يلي(محمد، 2001،ص51-58):

- دراسة الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية في ضوء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أهدافها والبيانات المتحصل عليها من سوق العمل (العرض-الطلب).
- تنظيم التكوين بالتعاون و التنسيق مع أصحاب العمل، وان يقترن التكوين بمسؤوليات و مهام فعلية يتقلدها المتكون في المجال العلمي بالقطاعات المستخدمة حيث تتحدد على أساس هذا التنسيق الأهداف التكوينية والمهارات و المعارف المطلوب من المتكون اكتسابها عند انتهاء البرنامج التكويني و مباشرة العمل.
- مراعاة الفروق الفردية للأفراد و اختلافهم من حيث البنية الجسمية و الاستعدادات الفطرية للتعلم والاستيعاب واكتساب المعارف و المهارات المتضمنة في البرامج التكوينية.
- اختيار المكونين في ضوء مفردات البرنامج التكويني و المادة التعليمية من أهل النخبة و الاختصاص لمساعدة المتكون على اكتساب مهارات التعلم الذاتي و البحث عن المعلومات واستقائها من مصادرها، وتوظيف هذه المعلومات و تحليلها و نقدها وانتهاجها...
- التدرج في العملية التكوينية، و توزيعها على مراحل، حيث يتعلم الفرد و يتدرب على جزء من البرنامج ثم ينتقل إلى جزء آخر،وإذا كان العمل معقدا استوجب تجزئته إلى مراحل لكي يسهل استيعابه.
- احتواء البرنامج على الممارسة العملية لكي يكون التكوين مفيدا، ولكي تتحقق عملية اكتساب المعارف والمهارات الجديدة لابد من الممارسة الفعلية و محاولة تطبيق المهارات بشكل عملي بأماكن مخصصة لذلك تضم كافة الوسائل اللازمة، ويفضل أن تكون هذه الأماكن مشابهة لمواقع العمل الحقيقية من حيث بيئة العمل و الظروف المحيطة.
- ضرورة ربط التكوين بتقديم حوافز للمتكونين، إذ أن توفر الحافز و الرغبة لدى المتكون يجعله يستفيد من تكوينه و يتعلم برامجه بسرعة، خصوصا إذا كانت التكوينات تخضع لمعايير و شروط تجعل من التفوق عاملا أساسيا للترشح للمراتب الأفضل.

- متابعة المتكون بعد التكوين، بالإضافة إلى قيام المشرف بمعالجة نقاط الضعف لدى المتكون بعد إتمامه البرنامج التكويني، لابد من اعتماد أسلوب المتابعة المبرمجة و المنظمة لرصد التغييرات التي تطرأ على المتكون و اثر التكوين على طريقة الأداء عند مباشرة المتكون للعمل.

1-2- أهداف التكوين و وظائفه: وتتمثل فيما يلي(الهيتي،الطويل،1999،ص404-407):

- إعداد الفرد مهنيا و تدريبه على مهنة معينة قصد رفع كفايته الإنتاجية و إكسابه معارف و مهارات جديدة، و تمكينه من حسن استغلالها و استثمارها في مواقع عملية مختلفة و في اقل وقت ممكن، مع مساعدة الفرد على إدراك و فهم العلاقة بين عمله و عمل الآخرين من جهة، وهدف المؤسسة المستخدمة من جهة أخرى.
- رفع الروح المعنوية للفرد، لان معرفته بكيفية انجازه لعمله مع إجادته و إتقانه يعتبر ميزة نفسية و بالتالي زيادة الاهتمام بالعمل و التقليل من معدلات الغياب.
- إتاحة الفرص للفرد المتكون للتقدم سواء في شكل اجر مرتفع ومنصب وظيفي أفضل.
- تقليل الحاجة إلى الإشراف بتخفيض العبء على المشرفين والمدرين لأن تكوين الفرد يؤدي إلى صقل قدراته وتعميق معلوماته وتكثيف مهاراته وتعزيز اتجاهاته الايجابية نحو العمل والزملاء وبالتالي التقليل من حاجته للإشراف والمتابعة المستمرة.
- النهوض بالإنتاج من حيث الكم والكيف فالقدرات والمهارات العالية تؤدي إلى زيادة الإنتاج كما وكيفا مع تخفيض نسب الضياع.

1-3- أنواع التكوين:

وتتعدد أنواع التكوين كل حسب تصنيفه المبين فيما يلي(محمد،2001،ص65-66) :

1-3-1- حسب المدة الزمنية المخصصة للتكوين:

1-3-1-1 التكوين قصير المدى:

ويستهدف تنمية كفاءة العاملين، وتبلغ مدة التكوين كأقصى حد ستة أشهر.

1-3-1-2 التكوين متوسط المدى:

ومدة الدراسة فيه من سنتين إلى ثلاث سنوات ويشمل فروع التكوين الصناعي والزراعي والخدماتي. وفي التكوين الجامعي لنيل شهادة اليسانس تتطلب الدراسة 03 سنوات.

1-3-1-3 التكوين طويل المدى:

ومدة الدراسة فيه أربع سنوات فما فوق بحسب التخصص. وفي التكوين الجامعي لنيل شهادة الماستر تتطلب الدراسة 05 سنوات، وشهادة الدكتوراه 08 سنوات.

1-3-2- حسب المستوى المراد إحرازه:

1-3-2-1 التكوين المهني:

ويتم في مراكز التكوين المهني لإعداد فئة العمال المهنيين والمهرة والذين يمتلكون المهارات اللازمة لمهنة معينة بشكل متكامل،ويتضمن الجانب العملي والمعلومات الفنية والنظرية ذات العلاقة،ويمكن هذا التكوين صاحبه من شغل منصب عامل مهني أو عامل ماهر في مؤسسات مختلفة ذات نشاطات متنوعة.

1-3-2-2 التكوين الفني (التقني):

ويطلق عليها أحيانا التكوين المتوسط، ويتم في المعاهد التكنولوجية والإدارية المتخصصة، ويختص بإعداد التقنيين والتقنيين الساميين في مختلف الاختصاصات، ويوفر هذا التكوين لصاحبه مهارات فنية، علمية وإدارية ويضمن له شغل منصب تقني أو تقني سامي في المؤسسات المستخدمة.

1-3-2-3 التكوين التخصصي(العالي):

ويتم في المعاهد والمدارس العليا والجامعات ويوفر لصاحبه قدرا عال من المهارات العلمية والفنية والإدارية، ويتحصل بموجبه المتكونون شهادات عليا كشهادة مهندس، ليسانس، طبيب... و يضمن له شغل منصب عامل مختص في المؤسسات المستخدمة.

والذي يهمنا في دراستنا هذه هو التكوين التخصصي (العالي) الذي يتلقاه الطالب داخل الجامعة للحصول على شهادة الليسانس وماستر ودكتوراه، وبالتحديد ما يتلقاه داخل معاهد أقسام التربية البدنية

و الرياضية وفقا لنظام ل.م.د و في العناصر الموالية التي سنتعرف عليها بأكثر تفصيل في الجزء الثاني من الفصل.

التكوين وفقا لنظام ل.م.د:

لا يمكن الخوض في غمار التكوين في النظام الجديد ل.م.د دون التعرض لأهم المفاهيم الأساسية لمصطلحاته، لان التعريفات التي ذكرناها في تعريف المصطلحات نراها لا تكفي.

5-1 المفاهيم الأساسية لنظام ل.م.د:

سيتم توضيح المفاهيم الأساسية لهذه الهيكلية فيما يلي:

5-1-1 عرض التكوين:

عرض التكوين هو عبارة عن دفتر شروط يحدد الأهداف، والمضامين البيداغوجية للتكوين المقترح، والشهادات المتوجة له، وكذا الإمكانات البشرية والمادية الضرورية في مجال التأطير والتجهيز والتمويل.

و يتفرع عرض التكوين إلى ميدان وشعب وتخصص، ويقدم كلما كان ذلك ممكنا، مسالك متنوعة ومعابر ما بين هذه المسالك، تضمن توجيها تدريجيا للطلبة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

5-1-2 تنظيم التعليم:

ينظم التكوين لنيل شهادة اللسانس أو شهادة الماستر حسب ميادين التكوين وحسب الشعب والتخصصات.يقدم هذا التكوين على شكل مسالك نموذجية.

يسمح هذا التنظيم للطالب باختيار المسلك النموذجي أو بناء مسلك تكوين فردي وفق مؤهلاته ومشروعه المهني المستقبلي.

يتضمن التكوين حسب المسالك والمستويات المتعددة، تعليما نظريا ومنهجيا وتطبيقيا ومطبقا.يمكن أن يتضمن التكوين وفق لأهدافه، علاوة على ضمان اكتساب الطلبة ثقافة عامة عناصر ما قبل تمهينية وعناصر تمهينية، ومشاريع فردية، أو جماعية، وتربص أو عدة تربصات وكذا تعلم طرق العمل الجماعي واستعمال مصادر التوثيق ووسائل الإعلام الآلي،والتحكم في اللغات الأجنبية. كما يمكن أن يتضمن التكوين أيضا تحرير مذكرة أو تقرير تربص أو إنجاز مشروع نهاية الدراسة.

ينظم التعليم في كل مسلك تكوين في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية

تنظم مسالك التكوين لنيل شهادة اللسانس في ستة(6) سداسيات تتضمن ثلاثة (3) مراحل:

1- تمثل المرحلة الأولى مرحلة التعرف على الحياة الجامعية والتكيف معها واكتشاف المبادئ الأولية للتخصصات.

2- تمثل المرحلة الثانية مرحلة التعمق وترسيخ المعارف والتوجيه التدريجي.

3- تمثل المرحلة الثالثة مرحلة التخصص، وتسمح باكتساب المعرف والمؤهلات في التخصص المختار.

تنظم مسالك التكوين لنيل شهادة الماستر في أربعة (4) سداسيات، تتضمن مرحلتين (2):

– المرحلة الأولى تخصص للتعليم المشترك لعدة شعب وتخصصات لنفس ميدان التكوين وكذا لتعميق المعارف والتوجيه التدريجي.

– المرحلة الثانية تتضمن تخصص التكوين وتدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

5-2 ميدان التكوين:

5-2-1 **الميدان:** هو تجميع عدد من الشعب والتخصصات في مجموعة منسجمة، سواء من حيث وحدتها الأكاديمية والمعرفية أو من حيث فرص التشغيل التي تتيحها تترجم مجال كفاءات مؤسسة التعليم العالي.

5-2-2 **الشعبة:** تعتبر الشعبة تفرعا لميدان تكوين وتحدد خصوصية التعليم داخل الميدان يمكن للشعبة أن تكون أحادية التخصص أو متعددة التخصصات.

5-2-3 **التخصص:** التخصص تشعبا للفرع، يحدد مسلك التكوين والكفاءات الواجب تحصيلها من قبل الطالب(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

5-2-4 **المسلك النموذجي:** يعتبر المسلك النموذجي ترتيبا منسجما للوحدات التعليمية المكونة لمسار دراسي، المحددة من قبل فريق التكوين ضمن إطار عرض التكوين.ينظم المسلك النموذجي بصفة تسمح للطالب ببناء مشروع تكوينه تدريجيا. ويمكن لكل طالب بناء مسلك فردي بمساعدة ومتابعة فريق أو عدة فرق تكوين لدى مؤسسة أو عدة مؤسسات للتعليم العالي(وزارة التعليم العالي،2009).

5-2-5 **المعبر:** يعتبر المعبر فرصة تمكن الطالب من تعديل مسلك تكوينه في مؤسسته الأصلية أو في مؤسسة أخرى طبقا لمبدأ الحركية.

5-2-6 **الوحدة التعليمية:** الوحدة التعليمية كما نصت عليه المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، المذكورة أعلاه، من مادة أو أكثر، تقدم وفق عدة أشكال من التدريس (دروس، أعمال

موجهة، أعمال تطبيقية، محاضرات، ملتقيات، مشاريع، تربصات) ويسند للوحدة التعليمية والمواد المكونة لها معامل وتقييم بعلامة.

– يسند للوحدة التعليمية والمواد المكونة لها معامل وتقيم بعلامة.

– تقاس الوحدة التعليمية والمواد المشكلة لها بأرصدة، حسب الحجم الساعي للسداسي الضروري لاكتساب المعارف والمؤهلات عن طريق أشكال التعليم المذكورة أعلاه، وكذلك حسب حجم النشاطات الواجب على الطالب القيام بها في نفس السداسي (عمل شخصي، تقرير، مذكرة، تربص..).

– يعادل الرصيد الواحد (01) حجما ساعيا مابين 20 و25 ساعة في السداسي، ويشمل ساعات التدريس المقدمة للطالب عن طريق مختلف أشكال التعليم المذكورة سابقا، وكذا الساعات المقدرة للعمل الشخصي للطالب.

– تحدد القيمة الإجمالية للأرصدة المسندة للوحدات التعليمية المكونة للسداسي بثلاثين (30) رصيدا وتتوزع كما يلي:

– وحدات تعليمية أساسية تضم المواد التعليمية القاعدية الضرورية لمواصلة الدراسة في تخصص معين.

– وحدات تعليمية استكشافية تضم المواد التعليمية التي تسمح بتوسيع الأفاق المعرفية للطالب، وتفتح له آفاق أخرى في حالة إعادة التوجيه، وهذا بفضل التداخل بين التخصصات الذي يميز تصميم هذه المواد.

– وحدات تعليمية أفقية تضم مواد تعليمية توفر الأدوات الأساسية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تُنمي استعدادات الاندماج والتكيف المهنيين في محيط يتميز بالتطور الدائم (لغات، إعلامية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إنسانيات).

لكل وحدة تعليمية قيمة محددة بالأرصدة واكتساب الوحدة التعليمية يُعد اكتسابا نهائيا(جامعة محمد بوضياف،ص.01).

3-5 مراقبة المعارف والمؤهلات:

يتم في كل سداسي تقييم المؤهلات، واكتساب المعارف لكل وحدة تعليمية، إما عن طريق المراقبة المستمرة والمنظمة، أو عن طريق امتحان نهائي أو كلاهما معا، تعطى الأولوية قدر الإمكان لتطبيق طريقة المراقبة المستمرة والمنظمة.

ويشمل تقييم الطالب حسب مسلك التكوين ما يلي:

- الدروس
- الأعمال التطبيقية
- الأعمال الموجهة

- الخرجات الميدانية
- التربصات التطبيقية
- الملتقيات
- العمل الشخصي

يحسب معدل علامات الأعمال الموجهة، من علامات تقييم الطالب.يمكن تنظيم هذه التقييمات في شكل عروض وأسئلة كتابية وفروض منزلية وعمل فردي ..الخ.تترك عملية الموازنة لهذه العناصر لتقدير الفرق البيداعوجية.

تحسب علامة الأعمال التطبيقية على أساس معدل علامات الاختبارات وعلامات التقارير وفق موازنة تقدرها الفرقة البيداغوجية.

تنظم في كل سداسي دورتين لمراقبة المعارف والمؤهلات، وتعتبر الدورة الثانية دورة استدراكية.تنظم الدورات الاستدراكية لكل سداسي لنفس السنة الجامعية، في أجل أقصاه شهر سبتمبر.

تكسب الوحدة التعليمية نهائيا من طرف كل طالب، تحصل على المواد المكونة لهذه الوحدة.تعتبر المدة مكتسبة إذا كانت العلامة المحصل عليها في هذه المادة تساوي أو تفوق 20/10

تكسب الوحدة التعليمية أيضا عن طريق التعويض، إذا كان معدل مجموع العلامات المحصل عليها في المواد المكونة لها، موزونة بمعاملاتها يساوي أو يفوق 20/10.

ينجم عن اكتساب الوحدة التعليمية أيضا اكتساب الأرصدة المسندة لها، وفي هذه الحالة تعتبر الأرصدة المحصل عليها قابلة للاحتفاظ، وفي نفس مسلك التكوين وقابلة للتحويل في أي مسلك آخر يتضمن هذه الوحدة.

يعتبر السداسي مكتسبا بالنسبة لكل طالب تحصل على مجموع الوحدات التعليمية المكونة له.

يعتبر السداسي مكسبا أيضا عن طريق التعويض ما بين مختلف الوحدات التعليمية في حالات.

ينجم عن اكتساب السداسي، اكتساب الأرصدة المسندة له والبالغ عددها ثلاثون (30) رصيد.

لا يسمح للطالب المقصي من مادة أو من وحدة تعليمية الاستفادة من التعويض.

- **الوحدة التعليمية:** يسمح التعويض باكتساب الوحدة التعليمية من خلال حساب معدل علامات المواد المشكلة لها والموازنة بمعاملاتها.
- **السداسي:** يسمح التعويض باكتساب السداسي من خلال حساب معدل علامات الوحدات التعليمية المشكلة للسداسي والموازنة بمعاملاتها.

مستوى (ل1،ل2،ل3) يسمح التعويض باكتساب مستوى(ل1،ل2،ل3)من خلال حساب معدل علامات الوحدات التعليمية المشكلة له والموازنة بمعاملاتها(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

- **الرصيد:**

هو وحدة قياس لما اكتسبه الطالب من معارف ومهارات، معبر عنها بقيمة عددية.

يتم تحديد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس حجم العمل المطلوب القيام به من طرف الطالب للحصول على الوحدة، ويجب أن يراعي هذا الحجم مجمل النشاطات الواجبة على الطالب، وخاصة الأحجام الساعية للتعليم المقدم وطبيعته (محاضرات – أعمال موجهة– أعمال تطبيقية) والعمل الشخصي، والتربصات، والمذكرات، والمشاريع، والنشاطات الأخرى.

وبغية تيسير حراك الطلبة من مؤسسة جامعية إلى أخرى في المجال الوطني وحتى الدولي، فقد تم اعتماد مرجع موحد يسمح بتحديد قيمة مجمل الشهادات في شكل أرصدة بحيث تم تحديد 180 رصيدا لشهادة الليسانس (على أساس 30 رصيدا لكل سداسي) و300 رصيدا (120+180) بالنسبة لشهادة الماستر(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

- **الاكتساب (الاحتفاظ):**

يعد اكتساب الطالب لوحدة تعليمية مع قيمتها بالأرصدة اكتسابا نهائيا، وعليه تصبح هذه الوحدة مكتسبة بأرصدتها. لذلك يقال أنها قابلة للاكتساب أو قابلة للاحتفاظ.

- **يقابلية التحويل:** عندما تؤخذ وحدة التعليم المكتسبة في الحسبان ضمن مسلك تكويني آخر، نقول بأن تلك الوحدة قابلة للتحويل.

توضح المفاهيم الأساسية السالف ذكرها الإطار العام للمخطط الجديد المقترح: ليسانس (L)، ماستر (M)، دكتوراه (D) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

5-4 التدرج في دراسات الليسانس:

يعتبر الانتقال من السنة الأولى، إلى السنة الثانية ليسانس، حقا للطالب الذي تحصل على السداسيين الأولين لمسار التكوين.

يمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس، إذا تحصل على ثلاثين (30) رصيدا على الأقل، منه 3/1 على الأقل في السداسي.

يعتبر الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة، حقا للطالب الذي تحصل على السداسيات الأربعة لمسار التكوين.

يمكن السماح للطالب بالانتقال من الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس، إذا تحصل على تسعين (90) رصيدا على الأقل، واكتسب الوحدات التعليمية الأساسية المطلوبة مسبقا لمواصلة الدراسات في التخصص.

يمكن للطالب المسموح له بالانتقال في مسلك التكوين وفق شروط الانتقال الواردة في المادتين المذكورتين أعلاه، الاحتفاظ بالمواد المكتسبة. وفي هذه الحالة فإن لإجبار الطالب أو إعفاءه من متابعة الدروس والأعمال الموجهة، والأعمال التطبيقية بالنسبة للمواد غير المكتسبة من صلاحيات فريق التكوين.

يمكن حسب الحالة، السماح للطالب الراسب في السنة الثانية أو السنة الثالثة في مسلك تكوين، بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو توجيهه نحو مسلك تكوين آخر من طرف فريق التكوين.

تعطى قدر المستطاع الأولوية لعملية توجيه الطلبة الذين هم في حالة إخفاق ضمن مسلك التكوين الأولي.

ينبغي أن تؤدى هذه العملية، عن طريق المعابر إلى بناء مسلك فردي يتوافق وقدرات الطالب التي من شأنها أن تسمح له بتدرج أفضل في مساره الدراسي.

في كل الحالات، لا يمكن للطالب المسجل في اللسانس البقاء أكثر من خمس (5) سنوات، حتى في حالة إعادة توجيه(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

5-5 التدرج في دراسات الماستر:

يعتبر الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر حقا للطالب الذي تحصل على السداسيين الأولين لمسار التكوين.

يمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر، إذا تحصل على خمسة وأربعين (45) رصيدا على الأقل، وتحصل أيضا على الوحدات التعليمية المشروطة لمواصلة الدراسات في التخصص.

يمكن السماح للطالب بالتدرج في مسلكه التكويني وفق شروط الانتقال الواردة في المادة المذكورة أعلاه والاحتفاظ بالمواد المكتسبة، وفي هذه الحالة، فإن إجبار الطالب أو إعفائه من متابعة الدروس والأعمال الموجهة، والأعمال التطبيقية بالنسبة للمواد غير المكتسبة، من صلاحيات فريق التكوين.

يمكن لفريق التكوين، حسب الحالة، السماح للطالب الذي لم يتمكن من الانتقال إلى السنة الثانية في مسلك تكوين بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو بتوجيه نحو مسلك تكوين آخر من طرف فريق التكوين.

تعطى الأولوية قدر المستطاع لعملية توجيه الطلبة الذين هم في حالة إخفاق ضمن مسلك التكوين.

ينبغي أن تؤدي هذه العملية، عن طريق المعابر إلى بناء مسلك فردي يتوافق وقدرات الطالب التي من شأنها أن تسمح له بتدرج أفضل في مساره الدراسي.

في كل الحالات لا يمكن للطالب المسجل في الماستر البقاء أكثر من ثلاث(3) سنوات، حتى في حالة إعادة توجيه (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2009).

الفصل الثالث:

الإقتصاد المعرفي

أولا: المعرفة:

1-1- مفهومها :

هو الادراك الجزئي أو البسيط في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب كذلك فقد تم تعريف المعرفة بأنها معلومات أو حقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما، أما المعنى الفلسفي للمعرفة كما جاءت به الفلسفة الاغريقية فهي تدل على أنها تصور مجرد واسع(عليان،2014، ص35)، كما وردت تعريفات إجرائية متعددة للمعرفةمنها أنها تبرير للمعتقدات الشخصية التي تزيد من المسؤوليات الفردية لاتخاذ فعل غعال، ويعود هذا الفعل إلى مهارات وقدرات بدنية ونشطات فكرية وإدراكية لحل مشكلة ما وهي إما أن تكون معرفة ضمنية أو واضحة وعدها البعض الاخر بأنها أهم متحصل من خلال الخبرة أو الدراسة فهي تعبر (معرفة، كيف) وبالتالي تتشكل من عناصر ثلاثة هي الحقيقة والقاعدة الاجرائية والموجه أو المرشد، كذلك عرفت المعرفة بأمنها عبارة عن معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات وتتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط أوتفصلها إضافة إلى ان المعرفة مزيج من الخبرة والقيم والمعلومات السياقية وبصيرة الخبير التي تزود بإطار عام لتقييم ودمج الخبرات والمعلومات الجديدة فهي متأصلة ومطبقة في عقل العارف بها، وهي متضمنة في المنطقة والمجتمع ليس في الوثائق ومستودعات المعرفة فحسب ولكنها أيضا في الروتين التنظيمي والممارسات والمعايير بعبارة صريحة أكثر إنها معرفة.(عليان،2014، ص36)

ويعرفها العلي وزملاؤه بأنها مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين ولدى المنظمة، وهي أنواع مختلفة تشمل المعرفة الضمنية والواضحة.(عليان،2014،ص 36)

فالمعرفة هي معلومات قابلة للتواصل والفهم والاستيعاب من قبل الافراد المهنيين بها لذا فأنه إذا لم تخضع للاستخدام والتطبيق فإنها لن تكون معرفة ومن هذا المنطق فإن المعلومات لا يكفي أن تكون مفيدة بل إنها ينبغي ان تستخدم بشكل مفيد.(عليان، 2010، ص122)، وقد عرف المعرفة الحسين ابن سينا كما يلي: أن كل معرفة وعلم إما تصور أو تصديق، والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد...، والتصديق إنما يكتسب بالقياس ... فالحد والقياس ألتان بهما تكتسب التي تكون مجهولة، فتكون معلومة بالروية وكل واحد منها أي (الحد والقياس) منه ما هو حقيقي ومنه ماهو دون الحقيقي(سعد الله، 2008، ص5) وهناك العديد من الأراء والاجتهادات التي حاولت أن تعطي تعريفا دقيقا لمصطلح المعرفة، ونظرا لتعدد هذه الاجتهادات التي تناولت تعريف المعرفة او توضيح مفهومها فمنها ما اهتم بالجوانب التاريخية إذ تناول نشأة المعرفة وتطورتها لابراز العمق التاريخي للمعرفة والحث على طلبها وربطها بالمتغيرات الحديثة ومنهم من تناول الجوانب اللغوية كضرورة أساسية للمعرفة والبعض أخذ المنهج الاقتصادي والسياسي والاداري ...الخ وعليه سنذكر بعض المناهج التي تناولت مفهوم المعرفة:(عليان،2014،ص48)

1-1-1 المنهج الاقتصادي: إذ يرى أن المعرفة رأس مال فكري إذا ماتم تحويلها، أي ترجمتها إلى نشاطات عملية تمارس داخل المنظمة حيث تشكل قيمة مضافة تتحققعند استثمارها.

1-1-2 المنهج المعلوماتي: حيث تشكل المعلومات ركيزة أساسية للمعرفة ويرى أصحاب هذا المنهج المعرفة أنها القدرة على التعامل مع المعلومات من حيث جمعها وتبويبها وتصنيفها وتوظيفها لتحقيق أهداف المنظمة.

1-1-3 المنهج الاداري: حيث ينظر إلى المعرفة كأحد أصول المنظمة إذ تتعامل معه إدارة المنظمة في سعيها لانتاج السلع أو تقديم الخدمات.(عليان،2014،ص48)

ويرى سملالي يحضيه ومحمد قويدري أن المعرفة تلك المخرجات التي يتم إنتاجها من طرف قطاع متخصص، عبر وظيفة إنتاجية، تمزج العمل المؤهل برأس المال، وأن ناتج هذا القطاع يتمثل في المعلومات التي يتم تداولها في السوق. وعليه، تعتبر المعرفة، من وجهة نظر اقتصادية، سلعة غير منظورة، تجعلها متميزة في مضمونها، غير خاضعة لبعض قوانين السلع المنظورة، ومن ذلك عدم خضوعها لقانون الندرة، كما هو شأن بقية عوامل الانتاج (مثل الأرض ورأس المال)، حيث إن المعرفة تعتمد أساسا على العقل البشري؛ لذلك فالتحول من اقتصاد كثيف المصدر إلى اقتصاد كثيف المعرفة، مرهون بمدى قدرة العنصر البشري على توليد الافكار، وتطويرها ، واستيعابها، وتطويعها. (سملالي و قويدري، 2005، ص3).

وقد ورد في تقرير المعرفة العربي للعام 2009 أن مفهوم المعرفة المعتمد يتسع ليشتمل على مجمل المخزون المعرفي والثقافي من منظور كون المعرفة تعد نظاما رئيسيا لمجمل النشاطات الانسانية التنموية إنها ترمي إلى توسيع خيارات وفرص تقدم الانسان العربي وتحقيق حريته وعيشه الكريم، وبذلك تصبح المعرفة اكتسابا وانتجا وتوطينا وتوظيفا أداة وغاية للمجتمع ككل تصل إلى مختلف الشرائح على قدر المساواة وبالنسبة لجميع المجالات المعرفية بما في ذلك العلمية والفنية والثقافية والتراثية والخبرات المجتمعية المتراكمة. (تقرير المعرفة العربي 2009، ص 26)

1-2- مصادر المعرفة:

تقول مزازرة أمينة نقلا عن صلاح الدين الكبيسي لما كانت المعرفة موردا حيويا ولا يأيتي من فراغ، بل يتولد عن مصادر معينة ينبغي التطرق إلى تلك المصادر التي تمثل المنبع الأساسي لها ضمن هذا السياق فقد عرف مصدر المعرفة بأنه "ذلك المصدر الذي يحوي أو يجمع المعرفة، وأكد على أن الذكاء والتعلم والخبرة أمور تحدد حدود المعرفة للأفراد".وبالتالي سيتم الاشارة ألى أهم مصادر المعرفة والتي تقسم إلى مصدرين رئيسينك (مزازرة ،2014،ص 12)

1-2-1 المصادر الخارجية: وهي تلك المصادر التي تظهر في بيئة المؤسسة المحيطة، والتي تتوقف على نوع العلاقة مع المؤسسات الاخرى الرائدة في الميدان، أو الانتساب إلى التجمعات التي تسهل عليها عملية استنساخ المعرفة ومن أمثلة المصادر المكتبات والانترنت والقطاع الذي تعمل فيه المؤسسة والمنافسون لها والموردون والزبائن والجامعات ومراكز البحث العلمي وبراءات الاختراع الخارجية.

وتعد البيئة المصدر الخارجي للمعلومات والمعرفة، حيث يعمل الافراد على مختلف مستوياتهم التنظيمية ومن خلال أحد أو كل المدراكات على اكتساب البيانات والحوادث من البيئة ومن خلال قدراتهم الادراكية والفهمية

1-2-2 المصادر الداخلية: تتمثل المصادر الداخلية في خبرات المؤسسة المتراكمة حول مختلف الموضوعات وقدراتها على الاستفادة من تعلم الافراد والجماعات والمنظمة ككل وعملياتها والتكنولجيا المتعمدة، ومن الأمثلة على المصادر الداخلية : الاستراتيجية والمؤتمرات الداخلية، المكتبات الالكترونية والتعلم الصفين الحوار، العمليات الداخلية لأفراد عبر الذكاء والعقل والخبرة والهارة، أو من خلال التعلم بالعمل أو البحوث وبراءات الاختراع الداخلية. (مزازرة ،2014،ص 12)

1-3- خصائص المعرفة:

للمعرفة خصائص وسمات تميزها عن الانشطة الأخرى وقد تشعبت خصائصها تبعا لاختلاف وجهات النظر التي يحملها المهتمون والباحثون في هذا المجال وللإفادة المتوقع منها.

فقد ذكر علي بن حسن يعن الله القرني نقلا عن الزيادات 2008 أن عدد المهتمين بإدارة المعرفة أشارو إلى خمس خصائص تتميز بها المعرفة عن عن سائر مظاهر النشاط الفكري والإنساني وهي على النحو التالي:

1-3-1 التراكمية: فالمعرفة تظل صحيحة وتنافسية في المرحلة الراهنة، لكن ليست بالضرورة تبقى كذلك في مرحلة قادمة، وهذا يعني أن المعرفة متغيرة، ولكن بصيغة إضافة المعرفة الجديدة إلى المعرفة القديمة.

1-3-2 التنظيم: فالمعرفة المتولدة تترب بطريقة تتيح للمستفيد الوصول إليها وانتقاء الجزء المقصود منها.

1-3-3 البحث عن الأسباب: فالتسبيب والتعليل يهدفان إلى إشباع رغبة الإنسان إلى البحث والتعليل لكل شيء، وإلى معرفة أسباب الظواهر لأن ذلك يمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل.

1-3-4 الشمولية واليقين: فشمولية المعرفة لا تسري على الظواهر التي تبحثها فحسب بل على العقول التي تتلقها واليقينية لا تعني أن المعرفة ثابتة بل تعني الاعتماد على أدلة مقنعة ودامغة لكنها لا تعني أنها تعلو على التغيير.

1-3-5 الدقة والتجريد: فالدقة تعني التعبير عن الحقائق رياضيا.

وهناك من يرى حسب نفس الكاتب أن هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للمعرفة هي:

– **امكانية توليد المعرفة**: وتشير إلى حركة المعرفة من خلال عمليات البحث العلمي التي تتضمن الاستنباط والاستقراء والتحليل والتركيب.

– **امكانية موت المعرفة**: وهذه تشير إلى المعلومات الساكنة أو الراكدة الموجودة بين طيات الكتب الموضوعة على رفوف المكتبات أو الموجودة في رؤوس منيمتلكونها ولم يعلموها لغيرهم فماتت بموتهم.

– **امكانية امتلاك المعرفة**: فقد كانت في السابق تخزن على الورق ولا زالت لغاية الآن ولكن التركيز ينصب الآن على تخزين المعرفة باستخدام الطرق الالكترونية التي تعتمد على الحاسوب بدرجة كبيرة وهو مايسمى بقواعد المعرفة.

– **إمكانية تصنيف المعرفة**: وذلك حسب مجالات متعددة، كما مر سابقا مثل المعرفة الضمنية والظاهرة الاجرائية وغيرها.

– **إمكانية تقاسم المعرفة:** وتشير إلى إمكانية نشر المعرفة والانتقال عبر العالم إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك.

– **المعرفة لا تستهلك بالاستخدام:** بل على العكس فهي تتطور وتولد بالاستخدام أو عكس ذلك تموت.

كما أورد (القرني عن الكبيسي 2005) أن Mc Dermott أشار إلى ست مزايا أو خصائص للمعرفة هي:

. المعرفة فعل انساني.

. المعرفة تنتج عن التفكير.

. المعرفة تتولد في اللحظة الراهنة.

. المعرفة تنتمي إلأى الجماعات.

. المعرفة تتداولها الجماعات بطريقة مختلفة.

. المعرفة تتوالد تراكميا في حدود ال (القرني عن الكبيسي، 2009،

1-4- تصنيف المعرفة:

حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا أن المعرفة نوعان معرفة ضمنية واخرى صريحة.

(الصاوي ،2007، ص27)

1-4-1 المعرفة الضمنية: وتتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات التي هي في حقيقة الامر تتواجد داخل كل عقل وقلب كل فرد ممن يعملون في المؤسسة والتي من غير السهل نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو ادراكية وهي معرفة شخصية إلى حد بعيد ومن الصعب أن نحصل على كل الخبرات والمعرفة الموجودة في داخل كل شخص يعمل في المؤسسة بغرض تحويل هذه المعرفة إلى المعرفة الصريحة.

إن عمليات تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة مشتركة عملية مباشرة، فالمعرفة الضمنية يمكن تمثيلها في صورة سلاسل متتالية مكتوبة ومخططات خطية مستقيمة ومقايس كمية وتقوم الادلة الارشادية والفنية بتوصيل السلاسل المتتابعة المكتوبة وتعبر المخططات الخطية وخرائط التدفق عن كل خطوة في إجراء ما.

وهي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد، والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة، وغالبا ماتكون ذات طابع شخصين مما يصعب الحصول عليها- على الرغم من قيمتها البالغة- لكونها مختزنة داخل عقل صاحب المعرفة.

2-4-1 **المعرفة الصريحة**: وتتعلق المعرفة الصريحة بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة، ويمكن للافراد داخل المؤسسة الوصول إليها واستخدامها كما يمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات واللقاءات والكتب والمناقشات العامة وتبويبها ووضعها في إطار المؤسسة.

وقد ميز Polanyi بين هذين النوعين من المعرفة عندما قال " إننا نعرف أكثر مما يمكن أن نقول" وفي ذلك ‘شارة صريحة إلى وضع المعرفة الضمنية في كلمات منطوقة واضحة للعيان يمكن الاستفادة منها، ومن هنا تسعى المؤسسات والمنظمات إلى تحويل هذه المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة بطرق شتى وأساليب متنوعة بغية الاستفادة من المعرفة والخبرات الكامنة في عقول موظفيها. (الصاوي ،2007، ص29)

وبالنسبة لسملالي يحضيه ومحمد قويدري فإن المعرفة نوعان معرفة صريحة وأخرى ضمنية فعند الباحثين يقصد بالمعرفة الصريحة معرفة المؤسسة، والتي تكون مخزنة في وسائل مادية (مثل الأرشيف، والمعطيات، والإجراءات، والمخططات، والنماذج، والمستندات ..الخ). كما تعرف بالمعرفة المعلنة لأنها الشائعة والرائدة بين الأفراد، والمعروف مستودعها والمتاح الوصول إليها لكل من يعلم عنها أو يرغب في الحصول عليها، إذ أن المعرفة الصريحة كما يصفها "نوناكا"(I.Nonaka) هي البيانات الرسمية والنظامية والصلبة التي تقرأ كميا، والطرق المرمزة والمبادئ العامة، فقد أصبحت هذه المعرفة ضمن تقاليد التسيير المرتكزة على تصور المؤسسة كآلة لمعالجة المعلومات. كما تعد المعرفة الصريحة مخزونة في الكتب والوثائق المختلفة في وسائط متعددة الأشكال، توفرها تقنيات الاتصالات والمعلومات، ويتم التعامل فيها بالتبادل والاستخدام بمختلف الوسائل وحسب رغبات ومتطلبات المستخدمين، ويمكن توثيقها في أشكال مختلفة، وتعتبر صريحة لأنه يمكن نقلها إذ يتم تسجيل الأفكار والمفاهيم الأساسية، ثم تنقل في شرائح مترابطة من شخص إلى آخر.

بينما تتمثل المعرفة الضمنية في المهارة أو المهارات الفردية والجماعية التي نجدها في القدرات أو الكفاءات، وتعرف أيضا بالمعرفة الكامنة لأنها مخزنة في عقول أصحابها ما لم يعبروا عنها بشكل من الأشكال، ومن ثم فهي غير معلومة ولا متاحة للآخرين إذ تظل حبيسة عقول الأفراد وقد تندثر معهم ولا يقدّر لها الظهور إلى العلن أبدا، وفي أحيان أخرى تتهيأ لأصحاب تلك المعرفة المخزنة الفرص والحوافز التي تدفعهم للتصريح بها وإظهارها. وقد تندثر معهم ولا يقدّر لها الظهور إلى العلن أبدا، وفي أحيان أخرى تتهيأ لأصحاب تلك المعرفة المخزنة الفرص والحوافز التي تدفعهم لتصريح بها وإظهارها.

ولقد أكد " *Grundstein* " على أهمية المعرفة الضمنية لاعتبارات هي:- أن تبادل واقتسام المعرفة الضمنية يتم من خلال التفاعل المتميز الذي قد يحصل بين الأفراد؛

- أن تحويل المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة يساهم في توسع حقل المعرفة.

تعد المعرفة الضمنية معرفة خاصة بالمهارات إذ يكتسبها الأفراد ذوي الخبرة، بحيث تنتقل بشكل كلي عبر الممارسة بطريقة مختلفة تقوم عادة على نهج المحاولة والخطأ والتلقين والتدريب، فالمعرفة الضمنية غير المجسدة تنشأ كنتيجة للتعلم التنظيمي، لذلك يتطلب تسيير المعرفة الضمنية نهجاً مختلفاً عن تسيير المعرفة الصريحة. وبشكل عام فإن المعرفة تنشأ وتتطور من خلال تسيير الموارد البشرية والتعلم التنظيمي المرتبط بالاستراتيجية.

في الوقت الحاضر تصمم معظم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخاصة لدعم تسيير المعرفة الصريحة في المؤسسات الاقتصادية، رغم أن المعرفة الضمنية أصبحت تمثل شكلاً قيماً ومتعاظماً من أشكال المعرفة في المؤسسة، التي يمكن دعمها وتسييرها من طرف أنظمة دعم اتخاذ القرارات، والأنظمة المرتكزة على المعرفة. وفي ظل البيئة التنافسية الجديدة تحتاج المؤسسة بالضرورة إلى الاعتماد على العمال ذوي المعرفة، بهدف إنشاء شبكات معرفية ذات كفاءة لتعزيز نقل المعرفة وانجاح عملية التغيير التكنولوجي في المؤسسة.

إن المعرفة كونها مسجلة في الذاكرة الفردية والجماعية للأفراد أو في روتينيات وإجراءات تنظيمية تبقى كموارد تنظيمية مرتبطة بشكل كبير مع مسار المؤسسة، وبالتالي يتطلب الأمر من العملية التسييرية أن تؤطر الإنتاج المستمر لتلك المعرفة بهدف تنمية التجديد، والابتكار، والتطوير التنظيمي.وعلى هذا الأساس كون كل

من "*Nonaka*" و "*Takondau*" نموذجا مولدا لخلق المعرفة التنظيمية، والذي يرتكز على تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة، وكذلك العكس.ويضيف الباحثان تصنيفات أخرى للمعرفة منها:

1-4-3 المعرفة الخارجية والمعرفة الذاتية :

المعرفة الخارجية هي المعرفة التي يستمدها الفرد أو المؤسسة من مصادر خارجية عنه، إذ توجد في البيئة المحيطة، وتتجسد في التدفق المعرفي الذي ساهمت تقنيات الاتصالات والمعلومات في تيسير الوصول إليها، ويمكن الحصول عليها من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، سواءا أثناء تلبية احتياجهم في مواقع العمل، أو في مناسبات الحياة الاجتماعية.كما أن المعرفة الخارجية يكونها الفرد /أو المؤسسة بجهده الخاص اعتمادا على قدراته الفكرية وطاقته الذهنية، وخبراته المختلفة، وتتمثل كذلك فيما يكونه المورد البشري من دوافع، ورغبات، وأهداف ، واتجاهات، وقرارات، واختيارات، وغير ذلك من منتجات عقله في ظل ظروف البيئة.

1-4-4 المعرفة التنظيمية :

وهي كل أشكال المعرفة التي تتعامل بها المؤسسات والتي تنتج من تفاعل أفرادها، وحركتهم الذاتية في مباشرتهم للأعمال المكلفين بها، وفي تعاملهم مع البيئة المحيطة بالمؤسسة. فالمؤسسة هنا هي المنتجة للمعرفة والمستخدمه لها، حيث تتشكل هذه المعرفة من مجمل التجارب، والخبرات، والتوجهات، والمعلومات والدراسات والقرارات والسياسات والاستراتجيات التي تكون القاعدة الفكرية التي توجه وتنظم أنشطة الموارد البشرية في المؤسسة.

وتصنف المعرفة حسب طبيعتها إلى مكونات أساسية أهمها:

أ- **رأس المال الفكري**: المتمثل في القدرات الذهنية والمهارات النوعية لدى الكفاءات البشرية، بالاضافة إلى نتائج البحوث والعمليات التطويرية، كبراءات الاختراع، وحقوق النشر، فالرأسمال الفكري الذي تمتلكه المؤسسة ولم تتمكن من الإستفادة منه في السابق قد يكون مصدراً للإلهام والابتكار حاليا أو في المستقبل.

ب – الخبرة : يتمثل هذا النوع من المعرفة التي يصعب تحصيلها، في خبرة العامل و/أو العاملين في المؤسسة التي تم تحصيلها طوال فترة العمل. فالمؤسسة التي لا تعاني من تسرب العمالة تمتلك أحجاما ضخمة من المعرفة يمكن توظيفها في تحسين المركز التنافسي، إذا ما تمكنت من الوصول اليها وتحصيلها. وعلى عكس ذلك فقد تفقد المؤسسة جزءاً من رأس مالها الفكري، وحجما من المعرفة الاستراتيجية حالة تسرب أحد العاملين.

ج– البيانات: هي مادة أو عناصر كيفية أوكمية موضوعية تعتمد كقاعدة أساسية للوصول للاستنتاجات العملية والاستدلالات الفكرية، فهي تتوافر في قواعد البيانات، وتقارير الاستغلال المختلفة، ذلك أن مخازن البيانات تسعى لوضع كل المعلومات (*l'information*) المتوافرة في المؤسسة تحت تصرف المسيرين ،كالمعلومات الخاصة بالمنتجات، والموارد المادية، والبشرية، والمالية...الخ. وإجمالا تضم هذه المعرفة مختلف البيانات والمعلومات التي يتيحها نظام المعلومات بالمؤسسة، اعتمادا على مختلف أنظمة المعلومات الوظيفية، ونظام المعلومات الانتاجي، ونظام المعلومات التسويقي، ونظام معلومات الموارد البشرية..الخ، إضافة إلى ذلك يتكون جسم أو هيكل معرفة المؤسسة من أساليب ونماذج تساعد على التعرف عليها، والتي ترتبط أساساً بعمليات تشتمل على إنتاج المعرفة، واستحصالها، ونقلها. هذه العمليات تسند عمليات المؤسسة الأخرى من خلال توفير المعرفة المطلوبة لأداء العمل. (سملالي و قويدري، 2005،ص 6)

ثانيا: الاقتصاد المعرفي :

إن مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّحَ وعيه باتساع مداركه، وبعد نظره تقييما للحياة، وارتقت معه من مستوياتها البدائية حتى وصلت إلى ما عليه الآن غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الإقتصادية والإجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عمومًا، وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، وتمثّل بثورة العلوم فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية وكان لثورة المعلومات والإتصالات دور الريادة في هذا التحول، لقد باتت المعلومات موردًا أساسيًا من الموارد الإقتصادية له خصوصيته، بل إنها المورد الإستراتيجي الجديد في الحياة الإقتصادية، المكمل للموارد

الطبيعية، كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساسي في النمو الإقتصادي. فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الإقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2000 حوالي تريليون دولار، لقد أدخلت ثورة المعلومات المجتمعات العصرية في الحقبة ما بعد الصناعية، وقد أحدثت هذه الثورة جملة من التحولات التي تناولت مختلف جوانب حياة المجتمع، سواء بنيته الإقتصادية أو علاقات العمل أو ما يكتنفه من علاقات إنسانية،مجتمعية..إلخ.

إن التقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغير السريع الذي تحدثه في الإقتصاد يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما أيضًا في نوعية حياة الإنسان، فثورة التكنولوجيا، وبالأخص ثورة الإتصالات والإنترنت، تؤثر في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، وتجعل عامل السرعة في التأقلم مع التغيير من أهم العوامل الإقتصادية الإنتاجية في المجتمع، وكذلك الإنسان الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي سرعان ما يجد نفسه عاجزًا عن ولوج الإقتصاد الجديد والمساهمة فيه.(عليان، بحث غير منشور، 2012)

2-1- مفهوم الاقتصاد المعرفي:

لقد وردت تحت هذا الاطار العديد من الاراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة فمنها من يرى بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الافادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال، والبعض الآخر يرى أن الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبحأكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها على كافة الصعد الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.....الخ (الشمري، الليثي،2008،ص14).

ويرى ربحي مصطفى عليان أن هناك اقتصاد جديد يتطور هو اقتصاد المعرفة وهذا الاقتصاد الجديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع كما تتوسع خصصائصه وتتجذر مبادئه الأساسية ومع ذلك لا زال علماء القتصاد في مقرراتهم الدراسية ومصادرهم الاساسية بعيدين عن التصدي بالدراسة والتحليل واستشراف نتائجه (التحليل

الوضعي) أوفي التصدي لما يجب عمله إزاءه (التحليل المعياري)،ولقد استخدمت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات والاقتصاد الرقمي لا يمكن فصله في ظل الاستخدام المتزايد للشبكات والاتصاتلات عن بعد ورقمنة المعلومات والمعرفة مما جعل اقتصاد المعرفة فقط ذا أبعاد عالمية وإنما هو الأكثر اعتمادا على الأبعاد الرقمية في الخزن والمعالجة والارسال والاسترجاع واعادة الاستخدام وفي انشاء المعرفة وإعادة إنتاجها بطريقة غير مسبوقة، أما التداخل بين اقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة فإن جانبا من تفسيره يعود إلى صعوبة التمييز في حالات عديدة بين المعلومات والمعرفة والتشابه بين خصائص المنتج المعلوماتي والمنتج المعرفي، وفي كل هذا فإن اقتصاد المعرفة يعني التحول في مركزالثقل من المواد الاولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث وصناعات الدماغ المصنع بشريا. (عليان، 2014، ص112-113)

ويرى محسن أحمد الحضيري أن المعدلات المرتفعة للنمو الت ياتسم بها اقتصاد المعلومات وصناعة وخلق المعرفة أدت إلى أحداث طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي الفكر التنموي بشكل خاص، ليس فقط لما أحدثه من تغييرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية ولكن وهو الأهم لما أنتجه وأحدثه من تغييرات في أدوات ووسائل وطرق الانتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية ومع بروز فجر العولمة وظهور النظم التشابكية والمنظومات المفتوحة للإنتاج الابتكاري والابداعي أصبح الاقتصاد المعرفي اقتصاد جديد ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل.(سلمان،2009، ص15).

ويحدد بركلين اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الافراد لاكتشاف، تعلم المعرفة، والحصول على مايعرفه الآخرون، ويعرف نجم اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الوايع للمعلافة (المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية) بأه الاقتصاد الدي ينشأ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الانشاء، التحسين، التقاسم،التعلم، التطبيق والاستخداماللمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللا ملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة. (الهاشمي،العزاوي، د س ، ص25)

ويرى محمد شوكت عليان أن فرعا جديدا من فروع العلوم الإقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة هو (اقتصاد المعرفة)، يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الإقتصاد وتقدم المجتمع (عليان، بحث غير منشور،2012)

ويرى جمال عبد الفتاح العساف وأيمن سليمان مزاهرة أن المفهوم والدلالات في الاقتصاد الجديد أي اقتصاد المعرفة أنه حين كانت الأرض والعمالة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والابداع والذكاء والمعلومات وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال أو المواد أو العمالة وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 07 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 بالمائة سنويا والجدير بالذكر أن 50بالمائة من نمو الانتاجية في الاتحاد الأوروبي هي نتيجة مباشرة لاستخدام وانتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى ماسبق يرى الكاتبان أن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الانتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الانتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.(العساف ومزاهرة، 2010، ص13-14).

2-2- مقومات الاقتصاد المعرفي:

يقول هشام الصمادي وأكرم المهتدى نقلا عن الزركاني 2006، وزين الدين 2004 أن أهم مقومات الاقتصاد المعرفي تتمثل فيما يأتي:

2-2-1 مجتمع المعرفة: بمستوياته كلها إن أهم العناصر تؤسس لاقتصاد يعتمد على المعرفة هو وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة وفي المجتمع المعرفي يكون كل أفراد المجتمع ذوي قدر من المعرفة، وليست المعرفة حصرا

على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع بل المطلوب أن يكون المزارع وعامل الصيد لديهم المعرفة ما يؤهلهم للتعامل مع التقنية، واستخدمها في مجال عملهم، فالشعار في اقتصاد المعرفة المعرفة للجميع.

2-2-2 التعليم: المدرسة والجامعة كيان رئيس في مجتمع يعتمد المعرفة أساسا لاقتصاده فالمدرسة والجامعة يجب أن تخرجا أناسا يفكرون ويبدعون وأحرارا في تفكيرهم وبالتالي من الضروري أن يحظى هذا الجانب بالأهمية القصوى من حيث الانفاق والسياسات المستندة على استراتيجيات واضح.

2-2-3 البحث والتطوير: لابد من وجود كيانات تأخذ على عاتقها انتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات فوجود مراكز البحث الأصيلة التي تتواصل من احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة ووجود مراكز التطوير ووجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المبدعين وتحمي نتاجهم والسعي لترجمة هذه الابداعات إلى تقنية تسهم في العملية الانتاجية ورقي المجتمع معرفيا من الضرورات في هذا العصر كما أن وجود شبكات لتواصل مراكز الابداع والبحث والمعرفة ضرورة أيضا.

2-2-4 العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد والتكنولوجيا: إن هذه النظرة قائمة على الرؤية العامة التي تستند إلى فكرة تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات المختلفة بالاقتصاد الوطني ومعالجة هذه الفكرة بكل قطاع على حدة وتتحدث عن الاقتصاد القائم على المعلومات أو المعرفةوهي رؤية تعني أحداث تغيير جوهري ملموس في بنية بيئات العمل ونظمه داخل الاقتصاد نفسه أولا، وتعني أيضا إعادة هندسة أساليب الأداء وطؤق التفكير التي تحكم المؤسسات الاقتصادية ذاتها لتتهيأ للعمل القائم على المعلومات بما يعنيه ذلك من تطبيق حقيقي للكثير من الفلسفات والأساليب الادارية وهناك مبادئ من أجل تغيير فكري إداري اقتصادي يسبق أي تفكير في استخدام تكنولوجيا المعلومات.(الصمادي و المهتدى،39،2011)

2-3- مستلزمات الإقتصاد المعرفي:

إن لإقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية أبرزها:

- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي، مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى

مجتمعة، وهذا ما يجعل الإقتصاد الأمريكي الأكثر تطورًا وديناميكية في العالم (بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000، كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 مليارًا).

– وارتباطًا بما سبق، العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست (ترفًا فكريًا)، بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

– إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات خصوصًا) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي والإبتكار.. إلخ، الثورة العلمية الوجه الآخر يركز الباحثون عمومًا على تقديم ثورة تكنولوجيا المعلومات كفرصة للتطور الإقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة راسخة للإزدهار الإقتصادي. ولكن مما لا شك فيه أن هذه الثورة تخلق في الوقت نفسه معضلة إضافية، تضاف إلى مشكلات الإقتصاد العالمي الرئيسية، نعني بها تفاقم فائض رأس المال واليد العاملة، ربما تبدو هذه الفكرة مستغربة، ومتناقضة مع المسار الرئيسي للتحليل الذي يؤكد على الفرص الكبيرة للتطور التي تنتجها هذه الثورة، ولكن لو حاولنا التمعن في المسألة عن قرب، لوجدنا أن الدافع الرئيسي لمثل هذا الإستنتاج يتلخص في كون معظم المجالات الإستثمارية، الصناعية والخدماتيه، التي خلقتها هذه الثورة، مثل ما يسمى (البيع الإلكتروني)، أي بيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت, هي ببساطة بدائل للنشاطات القائمة، كالبيع بالمفرق أو العقود التجارية التقليدية، ولا تشكل بالتالي زيادة صافية في الطلب الإستهلاكي الكلي أو في مستوى التوظيف على الصعيد الإقتصادي الكلي، كما أن الصناعات الجديدة (الإلكترونية، مثلاً) رغم أنها تتطلب استثمارات كبيرة في مراحلها الأولى المرتبطة خصوصًا بميدان الأبحاث والتطوير العلمي، فإنها لا تتطلب في مراحلها اللاحقة إنفاقًا استثماريًا كبيرًا أو درجة عالية من تشغيل اليد العاملة مقارنة بصناعات تقليدية، كصناعة السيارات مثلاً، ونتيجة لذلك فإن الطلب على رأس المال ينحو منحى سلبيًا حيث إن هذه الصناعات الجديدة تتطلب حجمًا قليلاً نسبيًا من رأس المال الثابت (الآلات والمعدات والتجهيزات والأرض.. إلخ)، وعددًا محدودًا نسبيًا من اليد العاملة ذات الإختصاص المميز والمهارة العالية. .(عليان، بحث غير منشور، 2012).

وقد نتج مع هذا الاقتصاد الجديد قوى افتصادية جديدة تدفع إلى الابتكار والخلق والابداع والتحسين الدائم المستمر وبشكل ارتقائي ايجابي قائم على ما يلي:

– إيجاد منتجات جديدة تماما لم يعرفها العالم من قبل.

- ايجاد نظم انتاج جديدة تماما لم يعرفها العالم من قبل.

- ايجاد نظم تسويق ابتكارية جديدة لم تعرف من قبل.

- ايجاد طرق اشباع فعالة وجديدة تماما لم يعرفها المستهلكين من قبل.

- ايجاد واختراع مجالات نشاط وعمل جديدة تماما لم يعرفها المنتجين من قبل وقادرة على استيعاب انتاجهم بالكامل.

- ايجاد إطار كوني يضم كل البشر وكل الأطراف وبشكل متعاظم الزيادة. (عليان،2014،ص141-142)

ويرى خليل حسن الزركاني أن من ابرز المستلزمات للاقتصاد المعرفة هي:

* إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة, ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي, مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي.

* وارتباطًا بما سبق, العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست (ترفًا فكريًا), بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

* إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة. والملاحظ أن الشركات العالمية الكبري (العابرة للقوميات خصوصًا) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم, وتخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.(الزركاني، 2015،ص 3)

2-4- الركائز الأساسيه لإقتصاد المعرفة :

2-4-1 الإطار الاقتصادي والمؤسسي: الذي يضمن بيئته اقتصاديه كليه مستقره ومنافسه وسوق عمل مرنه وحماية اجتماعيه كافيه: ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافر لمجتمع الإعمال وغيرها من الشروط التي تعمل علي رفع اقتصاد المعرفة بالاضافه الي الأداء الفعلي للاقتصاد

2-4-2 نظم التعليم: التي توكد إن المواطنين معدين للاستحواذ أو الحصول علي واستخدام والمشاركة في المعرفة فبقياده التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبري علي كل المستويات, وفي مجالات متنوعة تتضمن المنهجيات وقنوات التوزيع, علاوة علي إن التعليم والتدريب المستمر المعتمد علي التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة, حيث السرعة التي تتطور عندها المعرفة والتكنولوجيا والمهارات العالية المطلوبة,

2-4-3 نظم الإبداع: التي تجمع ما بين الباحثين وأصحاب الإعمال في تطبيقات تجاريه للعلوم والتكنولوجيا: ويقصد بهذه النظم التعاون الواسع والقوي بين الإعمال التجارية ومراكز التفكير من اجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الابداعيه والطرق والتكنولوجيات التي تعطي المنتجات والخدمات ميزه تنافسيه, مما يشارك في تطوير وتحقيق اقتصاد المعرفة.ك عماله معرفيه منافسه ومطلوبة تستطيع تحديث مهاراتها دوريا.

2-4-4 البنية الاساسيه: لمجتمع المعلومات: ويقصد بها البنية الاساسيه في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والي إي حد هي متقدمه ومنتشرة ومتاحة ورخيصة, ولكن في المفهوم الواسع تتضمن كل البني الاساسيه التي تدعم مجتمع معلومات فعال واقتصاد معلومات فعال, وتوفر لكل الناس إمكان الوصول بشكل فعال ومقبول اقتصاديا للمعلومات والاتصالات. (الزركاني، 2015 ،ص 3 - 4)

2-5- أهمية الاقتصاد المعرفي:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تلعبه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وتتمثل أهمية اقتصاد المبني على المعرفة فيما يلي:

- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الانتاجية وتخفيض كلفة الانتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل العامة.

- القدرة على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة وتكثيف استخدام المعرفة وتفعيل المعرفة المتولدة مقارنة بالصناعات التقليدية.

- يساهم اقتصاد المعرفة في إحداث التجديد والابداع والتطور لنشاطات منظمات الأعمالن، الأمر الذي يؤدي إلى توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبالتالي يتيح استمرار وبقاء هذه المنظمات ودعم مكانتها التنافسية

- ارتفاع قيمة الأصول غير الملموسة اذ تظهر اسعار الاسهم في السوق المالي أن قيمتها تمثل عشرة أضعاف من قيمة أصولها الدفترية في السجلات المحاسبية، ويعود الفرق إلى رأس المال الفكري الذي يزيد قيمة الأصول غير الملموسة كالعلاملت التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والخبرات العلمية المولدة للابتكارات.

- إن اعادة استخدام المعرفة المتولدة والمتجددة يقلل من الكلفة ويسرع من طرح المنتجات في الأسواق بشكل مبكر، ويحقق العوائد ثم يؤدي إي الاختراق المبكر للسوق وهذا يحقق ميزة تنافسية لمدة أطول للمشروع.

- ان سعر كل شيء يميل الى الانخفاض فبلا من تزايد الأسعار فإن النمو

2-6- خصائص الاقتصاد المعرفي:

يتميز الإقتصاد المعرفي بمجموعة من الخصائص نستشفها من خلال مضامينه وتقنياته المبنية على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي، وسمات التجديد والابتكار والتي نذكر منها:

- يتمتع الاقتصاد المعرفي بمرونة فائقة وقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات في كافة الميادين الحياتية المتسارعة التغير.

- يملك القدرة الفائقة على الابتكار والتجديد من خلال خلق منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية حديثة على السوق، تؤدي به الى الاندماج والمسايرة الدائمة للضروف الاقتصادية الغير ثابتة.

- يعتمد على التعلم والتكوين المتواصل والمستمر، وإعادة الرسكلة الدائمة وذلك نتيجة ارتباطه بالحركة الدائمة للتجديد والابتكار، كذلك يعتمد على البحث الدائم عن عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة.

- يعتمد على التخطيط المحكم والتنظيم والرقابة والتوجيه، فهو لايؤمن بعوامل العشوائية والارتجالية، ولايعتمد على قوانين الصدفة.

- هو اقتصاد مفتوح بالكامل، حيث لاتوجد حواجز للدخول اليه فقط يحتاج الى معرفة عقلية وارادة وقدرة على التفاني في العمل والابتكار.(الهاشمي، العزاوي،د س،ص.35)

ويرى سملالي يحضيه ومحمد قويدري إن الطبيعة المتميزة للمعرفة، جعلت من الاقتصاد الجديد يتميز ببعض الخصائص، يوجزانها فيما يلي:

- نمو الاستثمار في الأصول غير المنظورة؛
- نمو وظائف جديدة في المجالات كثيفة المعرفة، كالتعليم، الرعاية الصحية، الستشارة؛
- يتطلب إنتاج المعرفة مستويات راقية من التكوين، والتأهيل؛
- تتطلب المعرفة مخصصات مالية ضخمة، تصرف على مسائل البحث والتطوير.

(سملالي و قويدري، 2005، ص3)

ويرى هشام الصمادي وأكرم المهتدى أن اقتصاد المعرفة ينظر إلى المعرفة على أنها محرك العملية الانتاجية وفي الوقت نفسه هي سلعة لها تبعاتها الاقتصادية في الأسواق، وإن هذا الموع من التصور للمعرفة وهذه النظرة الاقتصادية للمعرفة تحتم أن نرى بعض الفوارق الرئيسية عما اعتاده الاقتصاديون في تناولهم للسلع والخدمات، فالمعرفة بصفتها سلعة أوخدمة لا يمكن لها أن تنضب أو تنتهي أو تتلاشى بسبب استخدامها كما هو الحال في استهلاكنا لغيرها من السلع وكلما ازداد استخدام المعرفة وإعمال العقل والتفكر فيها أنتج معرفة جديدة فاقتصاد المعرفة اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة.(الصمادي والمهتدى، 2011،ص39)

2-7- فوائد الاقتصاد المعرفي:

للاقتصاد المعرفي فوائد عدة أهمها: أنه يعطي المستهلك أو المستفيد من الخدمة خيارات أوسع ويشعره بدرجة أعلى من الثقة ويصل إلى كل محل تجاري ومكتب وإدارة ومدرسة وأنه يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وانتهاحها في المجالات جميعها، ويحقق التبادل الكترونيا كما أنه يحدث التغيير في الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة، وبرغم المؤسسات كافة على التجديد والابداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة، إضافة إلى أثره في تحديد درجة النمو وطبيعة الانتاج واتجاهات التوظيف والمهارات المطلوبة.(عليان، 2014،ص 141)

وتعتمد قدرة أي بلد في الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي والتعليم لا يعني فقط استخدام التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة وإنما أيضا استخدمها للتصال مع الآخرين من أجل الابداع وقد عدد الباحثون مجموعة فوائد لاقتصاد المعرفة منها:

- الاقتصاد المعرفي يدعم مرحلة الطفولة المبكرةن نظرا للتأثير القوي والاستعداد للتعلم منذ بداية العمر فينجم عنه تحسين نجاح المتعلمين خلال مراحل التعليم.
- تحسين نوعية الخدمات الضرورية لمرحلة الطفولة المبكرة.
- تحقيق تغيرات وتحسينات أساسية وضرورية للمستقبل.
- تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.
- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.
- يحقق التبادل إليكترونيا.
- يغير الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة.

- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وانتاحها.

- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار.

- له أثر في تحديد النمو والانتاج والتوظيف والمهارات. (الهاشمي،والعزاوي،د.س،ص34)

2-8- إقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات :

إن المعلومات مورد أساس في أي نشاط بشري، والمعلومات عنصر مهم في علاقة الإنسان بمجتمعه وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية

علمًا أن هناك ثلاث خصائص رئيسة أساسية تتحكّم في مجتمع المعلومات:

- الخاصية الأولى: استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.

- الخاصية الثانية: هي الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور العام. يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثّف في أنشطتهم كمستهلكين وهم يستخدمون المعلومات أيضًا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لأفراد المجتمع كافة.

وبهذا فإن المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد.

- **الخاصية الثالثة:** هي ظهور قطاع المعلومات، كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد، إذ كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليديًا إلى ثلاثة قطاعات هي:

***الزراعة:** وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الزراعي المعتمد على الموارد الأولية.

***الصناعة:** وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الصناعي المعتمد على الطاقة المولدة مثل: الكهرباء، الغاز والطاقة النووية ثم الخدمات

علماء الاقتصاد والمعلومات يُضيفون إليها منذ الستينيات من القرن الماضي قطاعًا رابعًا وهو قطاع المعلومات، حيث أصبح إنتاج المعلومات، وتجهيزها وتوزيعها (معالجتها) نشاطًا اقتصاديًا رئيسيًا في العديد من الدول

هناك تحول جوهري من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلومات في أكثر أشكالها اتساعًا وتنوعًا، وهي القوة الدافعة والمسيطرة، وبعضهم يقول إن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومجتمع المعلومات يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات

الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية تلك التي تضم سلعًا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات، إنه المجتمع الذي يعتمد اعتمادًا أساسيًا على المعلومات الوفيرة بصفتها موردًا استثماريًا وسلعة إستراتيجية، وخدمة متقدمة، ومصدرًا للدخل القومي ومجالاً للقوى العاملة، لقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى: إن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي في عام 1994م بمعدل أكثر من 5٪، بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل من 3٪، وهكذا فإن الملامح البارزة للاقتصاديات الحديثة هو التحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات والتحول من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي الشامل أو المتكامل والتحول من إنتاج البضائع والسلع المصنّعة إلى إنتاج المعلومات.

- تعريف مصطلح "معلومات" و"تكنولوجيا المعلومات":

***المعلومات:** مصطلح يندرج في طياته عناصر ثلاثية الأبعاد، متعارف عليها "بالمعلومات"وهي البيانات، المعلومات، المعارف (المعرفة) ويمكن إضافة عنصر رابع وهو الذكاء بصفته وسيلة لتوليد المعرفة وتوظيفها

***البيانات:** هي المادة الأولية التي نستخلص منها المعلومات: - بنود البطاقة الشخصية – الإشارات التي تنبعث من أجهزة الإرسال – هي ما ندركه مباشرة بحواسنا

***المعلومات:** ناتج عن معالجة البيانات تحليلاً أو تركيبًا لاستخلاص ما تتضمنه البيانات، تطبيق عمليات حسابية، موازنات، معدلات، طرق إحصائية ورياضية ومنطقية.

البيانات ركيزة المعلومات... والمعلومات هي المتغير التابع، وفي توصيف آخر، تعرف المعلومات : "بأنها تلك التي تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد واتخاذ القرارات"

***المعرفة:** هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم. نتلقّى المعلومات ونخرجها بما تدركه حواسنا. المعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة

من هنا تأتي أهمية تفعيل المعرفة داخل منظومة المجتمع إذ هي حلقة متصلة مكوّنة من ثلاثة عناصر أساسية هي:

اقتناء المعرفة، استيعابها ثم توظيفها فلا نضيف جديدًا إذ نقرّ بتفكك هذه الحلقة المعرفية لدينا (في العالم العربي). عادة ما يغيب عنها شق توظيفها في حل مشكلات المجتمع وتنمية أفراده وموارده. وفي كثير من الأحيان يتوقف الجهد عند حدود الاقتناء (المعرفة) دون استيعابها في الظروف المحلية.

وسنظل نشكو من أنيميا معرفية حادة مهما تعددت لدينا نظم الكمبيوتر وانتشرت مواقعنا ومقاهينا على الإنترنت ومهما كثر الحديث عن أهمية المعلومات وضرورة اللحاق بركبها إذا لم نسع إلى استيعاب هذه المعرفة وتوظيفها

إن تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها والتطور التكنولوجي السريع واتساع السوق بشكل هائل إضافة إلى عولمة تدفق المعلومات، قد حوّلت مجتمعاتنا إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة والتكنولوجيا وفرضت شروطًا تنافسية جديدة

من هنا فإن المشاركة في الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعتمد بشكل كبير على ثورة المعلوماتية يحتم علينا أداء دور بارز في مجال التكنولوجيا والمعلومات من خلال توفير البيئة والتقنيات التي تسمح بنمو وازدهار صناعة المعلومات.

2-9- الاقتصاد وصناعة المعرفة (المعلومات):

قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الأنشطة وقد أشار "ماكلوب" إلى قطاع المعلومات على اعتبار أنه صناعات المعرفة التي تضم الأقسام الخمسة التالية: التعليم – البحوث والتنمية – الاتصالات – آلات المعلومات وخدمات المعلومات، كما يورد "مور" أن قطاع المعلومات هو الذي يتكوّن من المؤسسات في كلا القطاعين العام والخاص، تلك التي تنتج المحتوى المعلوماتي أو الملكية الفكرية، وتلك التي تقدم التسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين وتلك التي تنتج الأجهزة والبرامج التي تمكننا من معالجة المعلومات وبناء عليه، يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسة على النحو التالي:

2-9-1 صناعة المحتوى المعلوماتي: تتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات في االقطاعين العام والخاص التي تنتج

الملكية الفكرية عن طريق الكتّاب، المحررين... وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات، أيضًا يوجد جزء

خاص لا علاقة له بالإبداع وإنما يهتم بجمع المعلومات مثل جماع الأعمال المرجعية وقواعد البيانات والسلاسل الإحصائية

2-9-2 صناعة توصيل (بث المعلومات): إن القسم الثاني من صناعة المعلومات إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، وهي تشمل شركات الاتصالات بعيدة المدى والشركات التي تدير شبكات التلفزيون، مؤسسات تتولى هذه القنوات وغيرها لتوزع المحتوى المعلوماتي مثل بائعي الكتب والمكتبات

2-9-3 صناعة معالجة المعلومات: تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات ويتولى منتجو الأجهزة تصميم صناعة وتسويق الحواسيب وتجهيز الاتصالات بعيدة المدى والإلكترونيات، وهم يتركزون في الولايات المتحدة وشرق آسيا، أما فئة منتجي البرمجيات فهي تقدم نظم التشغيل.

2-10- حجم صناعة المعلومات في أوربا والولايات المتحدة:

أصبح إنتاج المعلومات وجمعها وتجهيزها وتجميعها نشاطًا اقتصاديًا كبيرًا للعديد من دول العالم، ففي الولايات المتحدة ودول أخرى نجد أن المعلومات سلعة استهلاكية كبيرة ومن المدخلات في إنتاج كافة المنتجات والخدمات، ضمن هذا الإطار ذكر "كيت بيكر" في مؤتمر (نحو مجتمع المعلومات) الذي عقد في هونغ كونغ عام 1983 "أن دخل إنتاج صناعة المعلومات وصل إلى أكثر من 75 بليون جنيه إسترليني في العالم عام 1982م. هذا الدخل يزداد بنسبة 12٪ سنويًا، وبهذا المعدّل في الزيادة السنوية، فإن صناعة المعلومات ستكون المورد الأساس للاقتصاد العالمي خلال الخمس والعشرين سنة القادمة،كذلك أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيس للدخل القومي للعمالة، حيث قدر في الولايات المتحدة أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي... وتظهر اقتصاديات الدول الأوربية المتقدمة أن حوالي 40٪ من دخلها القومي انبثق من أنشطة المعلومات.

2-11- التنمية البشرية والمعلومات:

في عام 1990م قدم "برنامج الأمم المتحدة" للتنمية من جانبه تقريرًا عن التنمية البشرية بمبدأ "التنمية البشرية الذي أصبح البديل الأساس لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، وهناك جهود لهذا التغيير، تتمثل في أن استئصال الفقر قد أصبح نشاطًا متعدد الأبعاد، فالفقر يُعد أكثر من مجرد نقص أو افتقار

الرفاهية المادية فهو أيضًا بالصحة المعتلة، وضعف التعليم والحرمان من المعرفة والاتصال والعجز من ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية من ضياع الكرامة والثقة واحترام الذات.

ومما سبق يخلص حسانة محي الدين في هذا المجال إلى القول:

إن هناك بعدًا جوهريًّا في التنمية البشرية، وهو المعرفة التي تُعد حاسمًا في تمكين الناس من توسيع مجالات اختياراتهم وتقنيات المعلومات والاتصال هي الأدوات الأساسية للمجتمعات الناهضة التي تتأسس على المعرفة وهي تمثل تحولاً مهمًا من استغلال الموارد الطبيعية والمادية إلى انتشار البيانات والمعلومات، وما يتصل بهما من مهارات خاصة بالتحليل والمعالجة، وهذه التنمية يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة وإضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض إجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة، من هنا يأتي تقرير "البنك الدولي" عن التنمية في العالم عام 1998م بعنوان : المعرفة من أجل التنمية ليؤكد أن المعرفة ليس على نطاق الصفوة وإنما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية (حسانة ، 2004، ص1-4)

2-12- اقتصاد المعرفة والتقنيات الحديثة:

تعدّ البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة وتشكل كثافة الخطوط الهاتفية – الثابتة والنقالة وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الإنترنيت من المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية فتقنيات المعلومات والاتصال لا تعمل منفردة بل تعمل معًا، لذلك فنموها يؤدي إلى نمو في القطاعات الأخرى من الاقتصاد ونتيجة لتقارب العديد من هذه الصناعات: علوم الحاسوب، الاتصالات وصناعة المحتوى – صناعة السمعي / البصري، النشر وتسجيل الصوت والوسائط.

2-13 -التنمية الاقتصادية (اقتصاد المعرفة والإنترنيت):

إن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحوّل إلى سلعة تزداد أنواعها يومًا بعد يوم ويعتمد ذلك على مراحل: توليد المعلومات – نقلها ونشرها واستثمارها

كما يعتمد اقتصاد المعرفة اعتمادًا أساسيًا على فعالية الشركات في جمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع خدمات جديدة توزع عبر شبكات المعرفة التي تتغير المعلومات فيها بمعدلات سريعة. وستؤدي شبكة الإنترنيت دورًا أساسيًا في تشبيك المعرفة، ففي أقل من عقد من الزمن استطاعت الإنترنت تبديل العديد من

المفاهيم الاقتصادية، كما أنها أثرت في الكثير من القطاعات الاقتصادية ووفّرت الانترنيت المعلومات الكثيرة وبأقل التكاليف، كما أدّت إلى تخفيض تكاليف الصفقات التجارية إلى حدودها الدنيا هذا ما أدى إلى تزايد استخدام التجارة الإلكترونية وإلى تحسين المنافسة على الصعيد العالمي، كما أدت إلى بروز فعاليات اقتصادية جديدة لم تكن معروفة من قبل، إذ تعدّ الإنترنيت أفضل ما يمثّل مجتمع المعلومات لأنها نتيجة تلاقي ما سمي عصر المعلومات والاتصالات، فهي أداة رئيسة للنشر والتبادل للمعلومات، إن العلاقة بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة، وبالتالي أصبح الاستثمار في المعلومات والإنترنيت أحد عوامل الإنتاج – فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد من فرص العمل.(حسانة، 2004، ص4-9)

3- مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعة في الاقتصاد العالمي، الناجمة عن دخول تكنولوجيا المعلومات في كل ركن من أركان الاقتصاد الذي أصبح عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه، أصبحت تكنولوجيا المعلومات حجر الزاوية الذي يرتكز عليه الاقتصاد، ويشتمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة وضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد، وسوف نتناول في هذا المبحث عددا من هذه المؤشرات التي يشتمل عليها اقتصاد المعرفة بغية إضفاء صورة أوضح لهذه الاقتصاد وإمكانية الإلمام بأهم مؤشراته.

اشتمل اقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الاقتصاد ومعرفة متغيراته والأطر التي يعمل ضمنها ويمكن تصنيف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقا لأربع فئات مختلفة: (الشمري وآخرون، 2008، ص34)

3-1- مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

يمكننا أن نضع البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات جميعها ضمن إطار مؤشرات العلم والتكنولوجيا وهذه العناصر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للاقتصاد القائم على المعرفة لأنها تعد الركيزة المهمة في تطوره ونجاحه.

3-1-1 الأبحاث والتطوير: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وهذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث والتطوير.

3-1-2 إحصائيات براءات الاختراع: براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى المخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة على وفق شروط معينة وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق أحد الشركات أحد الأفراد للحصول على حقوق النشر على أنشطة الانتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري وحصيلة البراءات التي يولدها نظام وطني للعلم والتكنولوجيا تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية ويستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة إلى لبلدان الأخرى.

3-1-3 المنشورات العلمية: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خللها معرفة إمكانات الباحثين وقابلياتهم في الدول وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب فضلا عن أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى لما تعكسه هذه المنشورات من معالجة للعديد من المشاكل والمسائل العالقة وكذلك ايجاد طرق جديدة تساعد في تخطي العديد من الصعوبات ولهذا المؤشر أهمية كبيرة وداعمة للاقتصاد المعرفي من حيث ان ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال إلى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الحياة الاخرى.

3-1-4 ميزان المدفوعات التكنولوجي: هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا ويتيح هذا الميزان تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة ومنها حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والمساعدات الفنية إضافة إلى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الادارية وهو بعيد عن التبادلات التكنولوجية التي التي لا يكون فيها مدفوعات مثل الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية.

3-2- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية لاقتصاديات المعرفة أمر يقر به الجميع، إلا أن من المؤشرات المعروفة جدا لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة فالحقيقة التي يجب أن لا تخفى على أحد هي أن الاستثمار عالي العوائد في الموارد البشرية وخصوصا في وقتنا الحالي هو استثمار عالي العوائد إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع لذلك تعتبر هذه المؤشرات مهمة جدا إن لمؤشرات الموارد البشرية مصادر

رئيسية قدر كبير من الأهمية وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري.

3-2-1 التعليم والتدريب: تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأس المال البشري، وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشرة على ثورة التكنولوجيا ومن حيث زيادة عدد المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية وأن النهج المتبع في الدول المتقدمة من أجل التعليم المستمر وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف تجعله مؤهلا للعمل في خضم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد بصورة عامة وعلى مهارات العاملين بصورة خاصة والخدمات الجديدة التي استحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل.

3-2-2 مخزون رأس المال البشري: بداية يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه المورد الاستراتيجي في العملية الانتاجية أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها.

3-2-3 الاستثمار في الرأس المال البشري: ينمكن تقييم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاجراءات المالية للاستثمار والاستثمار في الوقت في رأس المال البشري.

3-3- مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية لما ينطوي على عدد من التقاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا والجانب الاقتصادي والسياسي في نفس الوقت، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصلات بأنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والانتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة ولهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد:

* أنها تسمح بدر أرباح انتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.

* تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة وقد ولدت هذه الصناعات طلبا على الخدمات الرافقة لهذه الصناعات نظرا لما تشتمل عليه هذه الصناعات طلبا على خدمات برمجة ومعالجة البيانات.

* ظهور وظائف جديدة والاستعاضة بها عن سابقتها القديمة أو جعلها مساعدة لها (الشمري وآخرون، 2008، ص34-55)

وحسب (مرال توتيليان) مؤشرات اقتصاد المعرفة يمكن تصنيفها إلى أربع فئات:

3-3-1 مؤشرات العلم والتكنولوجيا: وتشمل المؤشرات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وبراءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات.

3-3-2 المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار وتشمل:

أ- البحوث حول التملك التكنولوجي.

ب- البحث الجماعي حول الابتكار.

ج- بحث مهارات الابتكار.

3-3-3 المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية وتشمل:

أ- مؤشرات التدريب والتعليم.

ب- مؤشرات الكفاءات والمهن.

ج- مؤشرات مخزون الموارد البشرية.

د- مؤشرات تنقل الموارد البشرية.

3-3-4 مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (توتيليان، 2006، ص5)

4- بناء المنهج في ظل الاقتصاد المعرفي:

تتميز المناهج المبنية على إقتصاد المعرفة بما يأتي :

- بناء المنهج بطريقة وظيفية (مع مراعاة طبيعة العلوم في هذه المرحلة وخصائص المتعلم وصفاته في المرحلة الأساسية الأولى).

- يتناول المنهاج الخبرات كافة والمقدمة داخل المدرسة وخارجها مع الإهتمام بالجانب التطبيقي العلمي .

- إعتماد المنهج المحوري المتمحور حول الطالب وميوله وحاجاته .
- مراعاة مهارات الطلبة وإتجاهاتهم وميولهم.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة .
- التنوع في إستراتيجيات التعلم والتعليم .
- إكساب الفرد المهارات الضرورية للتأقلم مع مُتطلبات العصر.
- تكييف المنهج لعصر ثورة الإتصالات والمعلومات وتهيئة الطلبة للعيش في الزمن القادم والتكيف معه .

وهذا يتطلب التحول من منهج المواد المفصلة إلى المنهج المحوري.

- المنهج المحوري:

يتألف هذا المنهج من مادة محورية Core تدور حول حاجات الطلبة عامة أما بقية المواد الدراسية فيتم إختيارها من قبل كل طالب على حدة حسب ميوله وإهتماماته الخاصة ، فهو يعد أفرادًا قادرين على مواجهة مشكلات الحياة كما يعدهم ليمارس كل منهم دورًا مهنيًا خاصا في الحياة .

فمن هنا يتضح لنا أن المنهج المحوري يقدم للمتعلمين وظيفتين أساسيتين أو جانبين مهمين هما :

- الجانب العام : توفير قدر مشترك من الخبرات العامة يتم إختيارها في ضوء حاجات المتعلمين ومشكلاتهم المشتركة في إطار إجتماعي معين وهذا هو المحور .
- الجانب الخاص : توفير خبرات خاصة تختلف من فرد لآخر باختلاف قدراتهم وإمكاناتهم وإستعداداتهم وما بينهم من فروق فردية وهذه الخبرات تمثل مجالات تخصصية متنوعة .

والعلاقة بين الجانب العام والخاص علاقة وثيقة فالبرنامج العام يزود المتعلمين بثقافة مشتركة تحقق الوحدة والإنسجام بين أفراد المجتمع وتعدهم لأن يكونوا مواطنين صالحين ، أما البرنامج الخاص فيشمل دراسات متنوعة حسب الفروق الفردية بين المتعلمين وتهيئ لهم الفرص لإختيار ما يُناسب كلا منهم حسب ميوله وقدراته وإستعداداته الخاصة .

لقد أظهرت الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة على أن نتائج تحصيل الطلبة الذين إعتمدوا المنهج المحوري Core Curriculum كانت أعلى في الإختبارات الوطنية في العلوم والرياضيات ، كما أنا نتائج تحصيل الطلبة في الإختبارات العالمية في العلوم والرياضيات كانت أفضل . أما على مستوى الصف الثامن الذي يعتمد المنهاج المحوري فكان تحصيل الطلبة في الإختبار العالمي في العلوم أعلى من المتوسط وفي الرياضيات أقل من المتوسط ويُعزى التأخر إلى أن الطلبة يدرسون مادة كبيرة وبعمق أقل.(الهاشمي والعزاوي،د.س،ص164-165) .

4-1 توصيات لمعلمي المنهج في عصر الاقتصاد المعرفي:

- تجيد العمليات العقلية التي يستطيع الطلاب تأديتها الطلاب قبل تعليمهم أي مادة جديدة.
- ضرورة السماح للطالب بأن يتعلم بنفسه من خلال التجريب العملي.
- أن ينظر للعملية التعليمية على أنها عمليات بحث وتنقيب عن المعرفة.
- أن يأتي النشاط الحسي أولا ثم يأتي بعده النشاط اللغوي في تدريس العلوم.
- أن يوظف المختبر والوسائل التعليمية ليخدما الطريقة الاستكشافية وليس الطريقة التأكيدية. (الهاشمي والعزاوي،د.س،ص175)

5- الرؤى التعليمية والمهارات الأساسية في عصر اقتصاد المعرفة:

إن الدخول لإقتصاد المعرفة يجعل من الضروري الإرتقاء بمؤسسات التعليم ودعم مؤسسات إنتاج المعرفة وهي مراكز الأبحاث ومؤسسات البحث العلمي والتطور التقاني ، لتصبح قادرة على مواكبة تسارع التطور المعرفي الذي يميز عصر إقتصاد المعرفة. وتتفق العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الإقتصاد المعرفي وكيفية دخول البلاد النامية فيه على أن سبل الإرتقاء بالمؤسسات التعليمية نحو إقتصاد المعرفة يتطلب تبني رؤى جديدة لدور المؤسسات التعليمية ومخرجات التعليم أي المهارات والمعارف التي يكتسبها الطالب من خلال التعليم الرسمي .(أبو الحمص وآخرون ، 2006،ص 29)

6- مواصفات الأستاذ في ظل الاقتصاد المعرفي :

إن المعلم المنشود في عصر المعرفة يجب أن يُلم بمهارتين أساسيتين في آن واحد هما. التخصص العلمي العميق، والتأهيل النفسي والتربوي للتدريس والإشراف على الطلاب إلى جانب ذلك يجب أن يتحلى المعلم في عصر المعرفة بما يأتي من الصفات:

1-أن يكون مصدر معرفة حديثة للطالب ويكون قادر على إرشاد طلابه إلى مصادر المعرفة في المحيط المباشر للمدرسة وفي المجتمع وفي العالم.

2-أن يكون قادر على مساعدة الطلاب لتكوين المهارات المعرفية والإجتماعية اللازمة للقرن الحادي والعشرين مثل : سرعة الإطلاع وتحليل المشكلة واستخدام المعلومات المتوفرة لتكوين إتجاه علمي ورأي نحو قضية أو ظاهرة أو مشكلة .

3-أن يكون قادرا على مساعدة الطلبة ذوي الحاجات الخاصة سواءا أكانو من الطلبة المتفوقين أو الطلبة بطيئي التعلم .

4-أن يكون قادرا على مساعدة التلميذ في فهم ثقافته والمحافظة عليها وفهم عناصر التجديد فيها وفي نفس الوقت فهم الثقافة العالمية ومعطياتها والتعامل معها بشكل إيجابي بغير تعصب أو تحيز ، أي المحافظة على هويته الثقافية والتفتح على الثقافة العالمية في آن واحد .

5-أن يكون قادرا على تنظيم البيئة المدرسية بما في ذلك الفصل الدراسي بحيث تشكل المدرسة أو الفصل وحدة تفكير تحليلي وإيجابي.

6-أن يمتلك روح المبادرة للتجريب والتجديد ويشجع تلاميذه الذين يظهرون ميولاً إبتكارية وإبداعية .

7-أن يكون مؤمنا برسالته ودوره في مجتمع المستقبل .

8-أن يكون مُدَرَبًا ومؤهلاً للتعامل مع عالم المعلومات والإتصالات .

9-أن يكون ملمًا بالتقنيات التربوية الحديثة بما في ذلك إستعمال الحاسوب وتقنيات تحليل المعلومات والبيانات .

10-أن يكون قدوة إجتماعية وعلمية وأخلاقية لتلاميذه وبيئة المدرسة المحلية ومحيطها الإجتماعي الأوسع.

(أبو الحمص وآخرون،2006،ص35-36)

7- مواصفات الطالب في ظل الاقتصاد المعرفي :

يتوقع النظام التربوي أن يمارس دورا فاعلا متعدد الأبعاد متنوع الحالات في إعداد الطلاب وتهيئتهم لمجتمع الاقتصاد المعرفي وتمكينهم من الكفايات الضرورية لتحقيق التعايش الفاعل فيه ومواكبة مستجداته وتقنياته وتحدياته، ومن أبرز ملامح هذا الدور وأبعاده التي يتوخى أن تنعكس إيجابيا على الفرد والمجتمع ما يأتي:

- تنمية القدرة على التعلم واكتساب المعرفة وتوظيفها وانتاجها وتبادلها.
- تنمية القدرة على البحث والاكتشاف والابتكار.
- اكتشاف قدرات الفرد ورعايتها وتنظيمها.
- تمكين الفرد من تحمل مسؤولياته.
- تنمية القدرات العقلية والابداعية دعما للتفوق والتميز والانجاز.
- تمكين الفرد من توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز القدرة على المشاركة والعمل في فريق والتعايش معا.
- تنمية القدرة على الفهم المتعمق والتفكير الناقد والتحليل والاستنباط والربط.
- تعزيز القدرة على إحداث التغيير والتطوير.
- تعزيز القدرة على الحوار الايجابي والنقاش الهادف وتقبل آراء الأخرين.
- كسر حواجز الزمان والمكان لتحقيق الذات في الإطار المجتمعي.(الهاشمي،العزاوي،د.س،ص199-200)

8 – التكوين الالكتروني في ظل الإقتصاد المعرفي :

تأثر التعليم العالي، على غرار سائر المهن، بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا التأثير بدأ محتشما بظهور الحاسوب في الإدارات والمقاولات في السبعينات ثم صار أعمق في الثمنينات بعد أن أصبح للحاسوب الشخصي حضور واسع في مواقع العمل، وقدأدى ظهور الانترنت في التسعينات إلى التسريع بإدخال تقنيات المعلومات والاتصال في نشاط التعليم، ويرى بعض الاقتصاديين أن دخول هذه التقميات يضع التعليم العالي التقليدي موضع تساؤل، ففي سنة 1997 توقع بيتر دروكر وهو منظر أمريكي في علم الادارة بأن مؤسسات التعليم التقليدي التي نعرفها اليوم ستصبح في المستقبل القريب في عداد بقايا الماضي وستعوض بعملية تعلم مشخصة تقوم بها الآلات، وقد رأى البعض في هذا التطور المفترض حلا لمشكلتي ارتفاع تكلفة التكوين والعجز الحاصل في عدد المدرسين في الدول السائرة في طريق النمو، وهكذا قامت

جامعات مقاولاتية بفضل الانترنت بعرض تكوينات وشهادات انطلاقا من مصاحبة عبر الشبكة الالكترونية مقابل بضعة آلاف يورو، للراغبين من أي منطقة في العالم. (جوطي،2012،ص45)

9- رؤى مدرسة الإقتصاد المعرفي :

تتمثل مرتكزات فلسفة مدرسة إقتصاد المعرفة في الجوانب والمنطلقات الفكرية والعلمية التالية :

1- الإسهام الإيجابي في بناء مجتمع القرن الحادي والعشرين .

2- تنظيم المدرسة لتكون مركزًا حيا للتفكير والعمل العلمي ومرتبطة بالمحيط المباشر للطالب ومتفاعلة مع المشكلات الوطنية والعالمية.

3- توعية الطلاب بطبيعة مجتمع القرن الحادي والعشرين وتدريس الطلاب وتدريبهم على المهارات التي يحتاجها هذا العصر الجديد.

4-تشجيع التفكير الحر والتفكير التحليلي والتركيبي للطلاب.

5- تهيئة الطلاب وتدريبهم للتعامل مع عالم المعلومات والإتصالات السريعة عن طريق الحاسوب وشبكة المعلومات وكل وسائل تحليل البيانات ومعالجتها وتوظيفها في الحياة العملية .

6- تربية الطلاب عن طريق مناهج تركز على بناء المهارات والقدرات العلمية والمهنية والإجتماعية والثقافية التي يحتاجها مجتمع المستقبل .

7- الإهتمام بتنوع وتعدد البرامج التربوية والتعليم الذاتي المستمر.

1- الإهتمام والتأكيد على التعليم التقني والمهني على أن يرتبط هذا النوع من التعليم بمسارات تعلمية واضحة تكفل خروج الطالب بمهارات تمكنه من العمل مع متطلبات إقتصاد المعرفة وتوفر له مهارات التطور المستمر. (أبو الحمص وآخرون،2006،ص29-30)

10- المعارف والسلوكيات المطلوبة لخريجي عصر إقتصاد المعرفة:

يتصف خريجو المدارس في عصر المعرفة بخصائص وصفات وقدرات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي يتصف بها الخريج المعتاد في الماضي ويمكن تحليل هذه الملامح على النحو التالي(أبوحمص وآخرون،2006،ص30-31):

جدول رقم (10) كفاءات خريجي عصر اقتصاد المعرفة

الكفاءات الشخصية	الكفاءات الاكاديمية
– الثقة بالنفس –الانضباط واحترام القانون والالتزام. – إدراك جوانب القوة والضعف في الذات الفردية، دون شعور بالنقص أو الخجل. –الابداع والمبادرة. – الاعتماد على النفس مع القدرة على العمل والتعاون مع الاخرين (روح الفريق) – المرونة والمثابرة والصبر. –الرغبة في التعلم المستمر وتطوير الشخصية.	–الجمع بين المعارف المتخصصة والعامة في آن واحد. – القدرة على تطبيق المعرفة المكتسبة في المدرسة. – التفكير المنطقي وخاصة التفكير وفق منطق النسق . – التجريد والتحليل النقدي البناء. – مهارات حل المشكلات، مهارات الاتصال (الشفهي والكتابي) – القدرة على استخدام وتحليل الارقام والبيانات. – مهارات استخدام الحاسوب الانترنت. – اتقان اللغة العربية والقدرة على استعمالها في مختلف أغراض الحياة مع ضرورة تعلم لغة أجنبية. – امتلاك مهارات البحث والتطوير.
الكفاءات المتوقعة لعالم العمل والحياة الاجتماعية	
– التوجه الايجابي نحو الفرص – القدرة على تحديد الاولويات ورسم خريطة زمنية لتنفيذها – القدرة على تخطيط الجهد والمال – اتقان مهارات التعامل مع الآخرين – اتقان مهارات العرض والاقناع – التحلي بالأخلاقيات المهنية وتقدير المسؤولية الاجتماعية – التدريب على مهارات قيادة العمل وتحمل المسؤولية أو العمل تحت قيادة مهنية – مهارات العمل ضمن فريق أو جماعة أو مهارات العمل المشترك بصفة عامة. – الوعي بالقضايا المحلية والوطنية والإقليمية والدولية (وهذه تتم بحسب المرحلة التعليمية والعمرية للتلميذ)	

الفصل الأول:

منهجية البحث والإجراءات

الميدانية

تمهيد:

لاشك أن الإطار المنهجي شرط أساسي يجب إتباعه من أجل مواصلة مشروع البحث، في جانبه الميداني هذا الأخير الذي لابد أن يكون له صلة وطيدة بالجانب النظري، وما جاء فيه من فرضيات للتأكد من صدقها أو بطلانها، من خلال مختلف العمليات التي يتم القيام بها في الجانب الميداني، والمتمثلة في تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها، ويتضمن هذا الفصل في الأول الدراسة الاستطلاعية لميدان البحث، ومن خلالها يتم تقديم أداتي القياس(الاستبيان) وكيفية التأكد من صدقهما وثباتهما، والدراسة الأساسية والتي تشمل المنهج المستخدم، تحديد المجتمع الأصلي وعينة البحث، تحديد حدود البحث الزماني والمكاني والبشري، العينة المختارة، ومختلف الأدوات المستخدمة في البحث، وصعوبات البحث التي تلقاها الباحث.

و من أجل الوصول إلى الهدف الأساسي الذي يسعى إليه هذا البحث بطريقة علمية وموضوعية، وجب علينا إتباع هذه المنهجية قبل عرض وتحليل ومناقشة النتائج.

1-أدوات البحث: خصصنا لدراستنا الأساسية أداة

1-1- الأداة الأولى المتعلقة بمتطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي:

مرت الأداة الأولى للدراسة الأساسية بالعديد من المراحل قبل الاعتماد عليها نذكر منها:

- مراجعة الكتب والدراسات المتخصصة في التكوين الجامعي، خاصة بنظام ل.م.د والقوانين والمراسيم والقرارات المحددة والمنظمة له.

- مراجعة الكتب والدراسات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي وفيما يلي أهم المراجع:

الجدول رقم (01): أهم المراجع المعتمدة في بناء أداة الاقتصاد المعرفي

اسم الكتاب/الدراسة	إسم المؤلف	الملاحظات
تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية في ضوء تحديات إقتصاد المعرفة	نواف بن بجاد الجبرين المطيري 2012	- عضو هيئة التدريس - التدريس الجامعي - البحث العلمي
مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية	خالد أحمد معيوف الشمري	- عضو هيئة التدريس - التدريس الجامعي - البحث العلمي
متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة	رسالة دكتوراه 2009 للباحث علي بن حسن يعن الله القرني	- التحول نحو إنتاج وابتكار المعرفة - التحول نحو التعلم للعمل - التحول نحو المدرسة الالكترونية
التربية والمجتمع المعرفي	د. جمال عبد الفتاح العساف 2010 د. أيمن سليمان مزاهرة	- خصائص اقتصاد المعرفة وتوجهاته - خصائص مجتمع المعرفة
تجويد التعليم في نظام ل.م.د	بداري كمال	- مؤشرات الكوين

	حرز الله عبد الكريم	
اقتصاد المعرفة	ربحي مصطفى عليان 2014	ساعدنا الكتاب في اشتقاق المؤشرات من خلال: – أهمية اقتصاد المعرفة – اقتصاد المعرفة والموارد البشرية
اقتصاد المعلومات	ربحي مصطفى عليان 2010	– بناء مجتمع المعلومات
الاقتصاد المعرفي	هاشم الشمري – ناديا الليثي 2008	ساعدنا الكتاب في اشتقاق المؤشرات من خلال: –عناصر الاقتصاد المعرفي – مستلزمات الاقتصاد المعرفي – مؤشرات الاقتصاد المعرفي
اقتصاد المعرفة	جمال داود سليمان 2009	–خصائص الاقتصاد المعرفي –اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات
المنهج والاقتصاد المعرفي	عبد الرحمان الهاشمي –فائزة محمد العزاوي د.س	– مواصفات الاقتصاد المعرفي – المتطلبات الاساسية لمجتمع اقتصاد المعرفة.
مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة	عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ 1435	– دور قطاع التعليم العالي في التحول لاقتصاد المعرفة – تطور دور الجامعات في ظل الاقتصاد المعرفي
الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير	حسن حسين البيلاوي وآخرون 2006	– خصائص ومقومات بيئة التعلم الجديدة

الاعتماد الأسس والتطبيقات		-طبيعة عمل المعلم في بيئة التعلم الجديدة
إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات	ياسر الصاوي 2007	- الأهداف المرجوة التي تتوقعها المؤسسات الجامعية في تطبيق إدارة المعرفة

وقام الباحث ببناء الأداة من مختلف المراجع المذكورة آنفا في ثلاث محاور (المحور الأول هو متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، أما المحور الثاني فهو متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية، وأخيرا المحور الثالث متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال)، حيث تكون المحور الأول من 29 فقرة، أما المحور الثاني فجاء يحوي 27 فقرة، والمحور الثالث تكون من 26 فقرة، بعدها تم تمرير الأداة بالآتي:

- تحكيم الأداة من قبل مجموعة من المتخصصين (انظر استمارة التحكيم في الملاحق).

- تعديل ما طلب تعديله لما يخدم الأداة بشكلها الصحيح، حيث تم حذف 04 عبارات بالمحور الأول وهي العبارات رقم (12، 13، 22، 25)، وحذف عبارتين بالمحور الثاني وهما العبارة رقم (06، 22)، أما المحور الثالث فقد تم حذف العبارة رقم (01)، والعبارات المحذوفة والمعدلة كانت نتيجة عدم اتصالها أو تكرارها في نفس المحور، أو لعدم تناسبها مع البيئة والجامعة الجزائرية سواء من الناحية المادية أو البشرية.

- تم حساب ثباتها بأحد أنواع طرق حساب الثبات (معامل الثبات الفاكرونباخ)، وكذا صدقها بطرق مختلفة وعدم الاكتفاء بنوع واحد(صدق المحكمين، الصدق الذاتي) .

-اشتملت الأداة عل ثلاث محاور أساسية هي:

*1- **المحور الأول**: متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

*2-**المحور الثاني**: متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية.

*3-**المحور الثالث**: متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جدول رقم (02) يمثل عدد فقرات كل محور لاستمارة الاقتصاد المعرفي

متطلبات التكوين	عدد الفقرات

متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا	**25**
متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية	**25**
متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	**25**
الكـــــل	**75**

-تكون سلم الإجابة عن أداة القياس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي على النحو الآتي:

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفظة	منخفظة جدا
5	**4**	**3**	**2**	**1**

للتذكير كانت كل العبارات موجبة، وهنا ما على المستجيب " الأستاذ" المشارك في الدراسة إلا أن يضع علامة (×) أمام الخيار الذي يراه مناسبا للبند داخل المحور.

وعموما فان درجات الأداة تتراوح مابين (75) نقطة كحد أدنى و(375) نقطة كحد أقصى هذا في المقياس ككل، أما في المحاور فكانت:

المحور الأول: درجات المحور تتراوح مابين (25) نقطة كحد أدنى و(125) نقطة كحد أقصى.

المحور الثاني: درجات المحور تتراوح مابين (25) نقطة كحد أدنى و(125) نقطة كحد أقصى.

المحور الثالث: درجات المحور تتراوح مابين (25) نقطة كحد أدنى و(125) نقطة كحد أقصى.

3- الخصائص السيكومترية لأداة البحث :

3-1- خصائص الأداة الأولى المتعلقة بمتطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي:

3-1-1- الثبات:

تم اللجوء إلى معامل الثبات (ألفاكرونباخ) حيث طبقنا أداة القياس الأولى والمتعلقة بمتطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي، على مجموعة من قسم الإعلام والإتصال بجامعة محمد بوضياف المسيلة في الموسم

الجامعي:2021-2022، قدر عددهم بـ (26) أستاذا، هذا وعولجت النتائج المحصل عليها بحساب معامل (ألفاكرونباخ).

جدول رقم (05) يمثل معامل الثبات ألفاكرونباخ **لمجالات أداة الاقتصاد المعرفي (ن=26).**

المتغيرات	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ
البعد الأول العلم والتكنولوجيا	**0.656**
البعد الثاني الموارد البشرية	**0.853**
البعد الثالث تكنولوجيا المعلومات والاتصال	**0.848**
المقياس ككل	**0.753**

يبين الجدول رقم(05) أن قيم معامل الثبات حسب الأبعاد المدروسة تراوح مابين 0.665 في البعد الأول المرتبط بالعلم والتكنولوجيا، وبين 0.853 بالبعد المرتبط بالموارد البشرية، وبين 0.848 في البعد الأخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في حين بلغت قيمة ألفا كرونباخ للأداة ككل 0.753، وهذه القيمة مقبولة مما يشير إلى ثباتها ومناسبتها لأهداف لدراسة.

3-1-2-الصدق:

أولا- صدق المحكمين:

تم عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين من أساتذة باحثين متخصصين في ميادين قسم الإعلام والإتصال، الإحصاء ومنهجية البحث (أنظر القائمة الاسمية للأساتذة و الباحثين المحكمين لأداة القياس الأولى في الملاحق)، وذلك لإبداء الرأي حول الدقة العلمية وشمولية أداة القياس, ومدى صلاحيتها للتطبيق, وصياغة فقراتها، وهكذا أصبحت أداة الدراسة بعد التعديلات التي طرأت عليها في صورتها النهائية مكونة من (75) فقرة مقسمة إلى ثلاث محاور كبرى. (أنظر الملاحق)

ثانيا- الصدق الذاتي:

الجدول رقم(06) يمثل معامل الصدق الذاتي لمجالات أداة الاقتصاد المعرفي (ن=26)

المتغيرات	قيمة معامل الصدق الذاتي
البعد الأول العلم والتكنولوجيا	0.809
البعد الثاني الموارد البشرية	0.923
البعد الثالث تكنولوجيا المعلومات والاتصال	0.920
المقياس ككل	0.867

يبين الجدول رقم(06) أن الأداة الأولى للدراسة ككل بمحاورها الثلاثة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذاتي حيث تراوح معامل الصدق الذاتي في الأبعاد المدروسة بين 0.809 في البعد الأول المرتبط بالعلم والتكنولوجيا، وبين 0.923 في البعد المرتبط بالموارد البشرية، وبين 0.920 في البعد الأخير المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبلغت 0.867 بالنسبة للمقياس ككل، وبالتالي فإنها مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

– الدراسة الأساسية:

4–1– المنهج المستخدم:

لاشك في أن المنهج المستخدم في البحوث مهما كان نوعه أو غرضه، حجر الأساس للبحث، حيث يفيد في إكساب الباحث الطابع العلمي الموضوعي، ويفيده في الالتزام بحدود بحثه. وله عدة أنواع حسب طبيعة الموضوع وخصوصياته، أما في دراستنا، فقد إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع.

4–2– مجتمع و عينة البحث :

في بحثنا هذا المجتمع الأصلي للبحث هو أساتذة أقسام الإعلام والإتصال والذين يدرسون بجامعات الجزائر والمقدر عددهم بـ: 327

الجدول رقم (10) يبين توزيع العينة حسب محاور الاقتصاد المعرفي

المتغيرات الإحصائية	المتوسط	الانحراف	الالتواء	التفلطح

	الحسابي	المعياري		
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم و التكنولوجيا	77.25	**14.99**	**-0.129**	**-0.175**
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية	75.93	**13.04**	**0.035**	**0.042**
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.	76.89	**11.67**	**-0.029**	**-0.571**
قيم متطلبات الدرجة الكلية لاستبيان الاقتصاد المعرفي	230.08	**23.86**	**0.155**	**-0.143**
مجموع العينة 327				

من خلال الجدول رقم (10) يتضح أن اكبر قيمة للمتوسط الحسابي كانت لمحور قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 77.25، وبلغ الانحراف المعياري عند نفس المحور 14.99، في حين بلغ الالتواء 0.129، والتفلطح 0.175، في حين بلغ اصغر متوسط حسابي 75.93، في محور متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية.

الجدول رقم (12) يبين توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	**الرتبة العلمية**		**التخصص**				**المنصب العالي**		**الخبرة**	
	أستاذ محاضر	أستاذ مساعد	نشاط بدني تربوي	إدارة رياضية	التدريب الرياضي	النشاط البدني المكيف	يشغل	لا يشغل	أقل من 6 سنوات	6 سنوات فأكثر
عدد الاساتذة	**170**	**157**	**101**	**72**	**83**	**71**	**120**	**207**	**166**	**161**
المجموع	**327**		**327**				**327**		**327**	

من خلال الجدول رقم (12) يتضح أن توزيع العينة المرتبط بمتغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن عدد الأساتذة المحاضرين بلغ اكبر قيمة له في متغير التخصص للنشاط البدني الرياضي التربوي، حيث بلغ عددهم 49 أستاذ،

كما بلغ في متغير المنصب 90 أستاذ لمن يشغلون منصبا عاليا، في حين نرى أن عدد الأساتذة المحاضرين ذوو الخبرة أكثر من ستة سنوات بلغ 144، أما بالنسبة للأساتذة المساعدين فبلغ 52، وبلغ عدد الأساتذة 127 ممن لا يشغلون أي منصب عالي، وهو ما يفسر أن اغلب القوانين والتشريعات تعطي الأولية للأساتذة المحاضرين في شغل المناصب العليا، أما بالنسبة لمتغير الخبرة فقد بلغ عدد الأساتذة المساعدين ممن لهم خبرة اقل من 6 سنوات 140 أستاذ، وهي قيمة مرتفعة تعكس أن اغلب الموظفين الجدد لهم خبرة قليلة مقارنة مع الأساتذة المحاضرين.

4-3- مجالات البحث:

4-3-1- المجال الزماني:

4-3-2- المجال المكاني:

تم إجراء البحث في شقه الميداني بإحدى عشر (11) جامعة، والتي تحتوي على أقسام علوم الإعلام والإتصال ممثلة لجامعات الشرق الجزائري والتابعة للندوة الجهوية لجامعات الشرق، وهذه الجامعات هي: -

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02.

- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02.
- جامعة الشهيد مصطفى بن بولعيد باتنة 02.
- . جامعة باجي مختار عنابة.
- جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- جامعة العربي التبسي تبسة.
- جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل.
- جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.
- جامعة الشريف امساعدية سوق اهراس.
- جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- جامعة محمد خيضر بسكرة.

4-3-3- المجال البشري:

أجريت الدراسة على عينة من أساتذة أقسام الإعلام والإتصال بمختلف رتبهم ومناصبهم دون الطلبة، باعتبارهم مؤهلين للإجابة على عبارات أداتي الدراسة خاصة ما تعلق منها بالأداة الخاصة بمتطلبات

التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي هذا من جهة، ونظرا للعمل والاحتكاك بنظام ل.م.د من جهة أخرى، وحتى أن هناك من عمل وفقا للنظام الكلاسيكي كذلك، وهم من جامعات (جامعة قسنطينة 02،جامعة سطيف، جامعة باتنة 02، جامعة عنابة، جامعة المسيلة، جامعة تبسة، جامعة جيجل، جامعة ام البواقي، جامعة سوق اهراس، جامعة ورقلة، جامعة بسكرة).

5- الدراسات الإحصائية :

بعد استرجاع جميع استمارات الاستبيان الموزعة على عينة البحث على اختلاف الجامعات و المقدرة بـ327 استمارة، تم تفريغ هذه الاستمارات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 24.0، وتهيئتها للمعالجة الإحصائية وتمت المعالجة الإحصائية عن طريق المعادلات التالية:

- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، الإلتواء، التفلطح).
- إختبار "ت" لعينيتين مستقلتين.
- إختبار التباين أحادي الإتجاه.
- إختبار فريدمان.
- إختبار "ف" وإختبار LSD.
- إختبار كولمجروف_ سمرنوف.
- إختبار ليفين.

6- صعوبات البحث:

القيام بالبحث العلمي يعتبر عملية صعبة تتطلب التحكم في جميع الظروف المحيطة به بطريقة علمية، والصعوبات والعراقيل كثيرة في كل البحوث ونحن سنحاول سرد بعض الصعوبات التي صادفتنا أثناء إجراء البحث:

- قلة الدراسات التي تعنى بتوظيف الاقتصاد المعرفي في الجانب التكويني الجامعي.
- قلة المصادر التي تعنى بدراسة التكوين الجامعي في الجزائر
- تأخر في إرجاع استمارات التحكيم من بعض الأساتذة المحكمين، وعدم إرجاعها من طرف البعض الآخر.
- صعوبات في توزيع وجمع استمارات المقياسين خاصة وذلك لارتباط العينة بالتدريس والبحث.

– بعد المسافة بين الجامعات المعنية بالدراسة (جامعة قسنطينة 02،جامعة سطيف، جامعة باتنة 02، جامعة عنابة، جامعة المسيلة، جامعة تبسة، جامعة جيجل، جامعة ام البواقي، جامعة سوق اهراس، جامعة ورقلة، جامعة بسكرة)، أدى إلى صعوبة في التنقل بينها أثناء التوزيع والجمع، حيث تم الاستعانة بأساتذة يدرسون بالجامعات المعنية (انظر الملاحق) للمساعدة على التوزيع والجمع.

الفصل الثاني:

عرض وتحليل ومناقشة نتائج البحث

المتغيرات	أرقام العبارات	Mean Rank	الرتبة	أرقام العبارات	Mean Rank	الرتبة
متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا	العبارة 01	12.30	18	العبارة 13	13.08	13
	العبارة 02	14.17	7	العبارة 14	9.89	25
	العبارة 03	16.28	1	العبارة 15	12.03	20
	العبارة 04	11.04	22	العبارة 16	12.70	15
	العبارة 05	12.46	17	العبارة 17	12.71	14
	العبارة 06	12.48	16	العبارة 18	13.31	11
	العبارة 07	11.06	21	العبارة 19	15.04	3
	العبارة 08	11.20	23	العبارة 20	12.25	19
	العبارة 09	10.10	24	العبارة 21	14.54	5
	العبارة 10	14.33	6	العبارة 22	14.88	4
	العبارة 11	13.68	9	العبارة 23	13.15	12
	العبارة 12	13.35	10	العبارة 24	15.07	2
	العبارة25	13.90	8			

1- عرض النتائج:

1-1- عرض نتائج السؤال الأول:

- هل تختلف متطلبات التكوين بأقسام الإعلام والإتصال في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة حسب أهميتها من وجهة نظر الأساتذة؟.

سنتناول في هذا السؤال عرض كل متطلب من متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي على حدا كما أسفرت عليه أراء أساتذة قسم الإعلام والإتصال .

أولا: المتطلبات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

ثانيا:المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية.

ثالثا:المتطلبات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جدول رقم (17) يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا

من الجدول رقم (17) الذي يبين ترتيب العبارات المرتبطة بمتطلبات التكوين في متغير الاقتصاد المعرفي في محور العلم والتكنولوجيا، نجد أن العبارة التي أتت في المرتبة الأولى في محور متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، هي العبارة رقم (03)، والتي تقول "**يتطلب التكوين تطوير قدرة الطالب التعامل مع الحاسوب**"، في حين أتت العبارة(24)، والعبارة(19) في المرتبة الثانية والثالثة في محور متطلبات التكوين المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا، والتي تقولان على التوالي:" **يتطلب التكوين أن يزود فريق ميدان التكوين الأساتذة بكل جديد في تخصصاتهم العلمية**"، "**يتطلب التكوين استجابة المعهد لمختلف اقتراحات الأساتذة والطلبة حول تحسين وتطوير الخدمات التكنولوجية والإدارية**". في حين نجد أن المرتبة الأخيرة احتلتها العبارة رقم (14) في محور العلم والتكنولوجيا، والتي تقول "**يتطلب التكوين استحداث مصلحة خاصة لاحتضان الأعمال الإبداعية والإبتكارية للطلبة الموهوبين واعتمادها**"، كما أتت العبارة رقم (09) في المرتبة ما قبل الأخيرة والتي تقول "**يتطلب التكوين خلق طرائق مبتكرة في تعليم الطالب**".

جدول رقم (18) يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية

المتغيرات	أرقام العبارات	Mean Rank	الرتبة	أرقام العبارات	Mean Rank	الرتبة
متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية	العبارة 01	11.83	21	العبارة 13	12.46	16
	العبارة 02	14.00	6	العبارة 14	10.99	25
	العبارة 03	14.82	2	العبارة 15	12.39	17
	العبارة 04	11.62	24	العبارة 16	15.04	1
	العبارة 05	12.02	19	العبارة 17	13.79	8
	العبارة 06	12.91	13	العبارة 18	12.39	17
	العبارة 07	11.69	23	العبارة 19	14.26	4
	العبارة 08	11.85	20	العبارة 20	12.67	15
	العبارة 09	11.70	22	العبارة 21	14.55	3
	العبارة 10	13.35	10	العبارة 22	12.91	13
	العبارة 11	13.83	7	العبارة 23	13.26	11
	العبارة 12	14.21	5	العبارة 24	13.55	9
	العبارة25	12.92	12			

من الجدول رقم (18) الذي يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية، حيث نجد أن العبارة التي أتت في المرتبة الأولى في محور متطلبات التكوين المتعلقة الموارد البشرية، هي العبارة رقم (16)، والتي تقول "**يتطلب التكوين الاعتماد على الأساليب والطرائق والاستراتجيات التدريسية الحديثة في عملية التكوين**".

في حين أتت العبارة(03)، والعبارة (21) في المرتبة الثانية والثالثة، في محور متطلبات التكوين المرتبطة الموارد البشرية، والتي تقولان على التوالي: "**يتطلب التكوين تفعيل دور خلية الجودة بالمعاهد للمشاركة في صناعة المناهج والمحتويات وتحديثها حسب متطلبات سوق العمل**"، "**يتطلب التكوين أن يعتمد المعهد على متطلبات البحث العلمي بتشجيع الأساتذة والطلبة على المشاركة في المؤتمرات و ورشات العمل العلمية**". في حين نجد أن المرتبة الأخيرة احتلتها العبارة رقم (14) في محور المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية، والتي تقول "**يتطلب التكوين إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع العوالم الافتراضية (virtual worlds) لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان كالتجارة الالكترونية والمقاولاتية**"، كما أتت العبارة رقم (04) في المرتبة ما قبل الأخيرة، والتي تقول يتطلب التكوين " **إشراك الطلبة في تطوير عملية التكوين من خلال إنشاء مجالس و ورشات لهم**".

جدول رقم (19) يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

المتغيرات	أرقام العبارات	Mean Rank	الرتبة	أرقام العبارات	Mean Rank	الرتبة
	العبارة 01	11.44	18	العبارة 13	11.65	17
	العبارة 02	11.33	19	العبارة 14	14.07	9
	العبارة 03	10.93	21	العبارة 15	12.13	15
	العبارة 04	14.24	8	العبارة 16	10.71	24

متطلبات التكوين المتعلقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	العبارة 05	10.62	25	العبارة 17	14.52	7
	العبارة 06	12.82	14	العبارة 18	10.74	23
	العبارة 07	13.55	11	العبارة 19	12.02	16
	العبارة 08	15.29	3	العبارة 20	14.62	6
	العبارة 09	11.19	20	العبارة 21	16.29	1
	العبارة 10	13.18	13	العبارة 22	10.81	22
	العبارة 11	13.24	12	العبارة 23	15.02	4
	العبارة 12	13.62	10	العبارة 24	14.99	5
	العبارة 25	15.93	2			

من الجدول رقم (19) الذي يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد متطلبات التكوين المتعلقة بمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، نجد أن العبارة التي أتت في المرتبة الأولى في محور متطلبات التكوين المتعلقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي العبارة رقم (21)، والتي تقول "**توفير أنظمة الكترونية لإدارة التعلم كأرضية موودل Moodle**".

في حين أتت العبارة رقم (25) والعبارة رقم (08) في المرتبة الثانية والثالثة، في محور متطلبات التكوين المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تقولان على التوالي:"**يتطلب التكوين تجهيز قاعات الدراسة بتجهيزات الكترونية قصد الحصول على قاعات ذكية**"، "**يتطلب التكوين توفير المعهد لبرامج تكوينية الكترونية للأساتذة**"، في حين نجد أن المرتبة الأخيرة احتلتها العبارة رقم (05)، في محور متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تقول "**يتطلب التكوين إنشاء بوابة الكترونية تعليمية تفاعلية على الانترنت خاصة بالمعهد لتسهيل التواصل بين أطراف عملية التكوين**"، كما أتت العبارة رقم (16)، في المرتبة ما قبل الأخيرة، والتي تقول "**يتطلب التكوين تنويع مصادر المعلومات التي يحتاجها تطوير الطالب باستعمال التكنولوجيا الرقمية**"

جدول رقم (20) يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب محاور أهم متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي

المتغيرات	المحاور	Mean Rank	الرتبة
متطلبات التكوين	العلم والتكنولوجيا	2.09	1

المتعلقة بالاقتصاد المعرفي	الموارد البشرية	1.93	3
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	1.98	2

جدول رقم (21) يبين نتائج اختبار فريدمان لدلالة الفروق في ترتيب أهم متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي

المتغيرات	قيمة كاف مربع	مستوى الدلالة	درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
دلالة ترتيب المحاور	4.506	0.05	0.105	لا توجد فروق
حجم العينة 327			درجة الحرية 2	

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين ترتيب محاور الاقتصاد المعرفي حسب متطلبات التكوين، وهذا حسب الأهمية، حيث أتى في المرتبة الأولى **محور العلم والتكنولوجيا** بمتوسط حسابي **2.09**، كما أتى محور **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي قدره **1.98**، وأتى **محور الموارد البشرية** في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي قدره **1.93**، إلا أن الجدول رقم (21) يبين أن هذا الترتيب غير دال إحصائيا، وهو ما يدل التقارب في الأهمية بين مختلف المحاور والتي لا ترقي إلى الدلالة الإحصائية، حيث بلغت قيمة كاف مربع **4.506**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,05)، ومنه يمكن القول أن كل المحاور ذات أهمية مع وجود إختلاف بسيط في درجة هذه الأهمية.

1-2- عرض نتائج السؤال الثاني:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير الرتبة العلمية؟.

جدول رقم(22) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا حسب متغير الدرجة العلمية

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا	أستاذ محاضر	77.61	14.97	0.05	0.452	0.652	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أستاذ مساعد	76.86	15.05				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (22) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المرتبطة بالاقتصاد المعرفي المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا حسب متغير الدرجة العلمية، وهو يوضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو الدرجة العلمية كأساتذة محاضرين وكأساتذة مساعدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **77.61**، وفي الثانية **76.86**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة المحاضرين بلغ **14.97**، وفي الثانية **15.05**، كما نجد أن قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت (0.452)، حسب متغير الدرجة الدرجة العلمية، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي في محور العلم والتكنولوجيا، لا ترتبط ارتباطا كبيرا بالمؤهل العلمي في العينة المدروسة رغم وجود فروق لا ترقى إلى درجة الدلالة الإحصائية، وهو ما يفسر الفروق الفردية بين الفئتين والتي لا تحكمها أحيانا الدرجة العلمية.

جدول رقم (23) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة الموارد البشرية حسب متغير الدرجة العلمية

المتغيرات	المتوسط	الانحراف	مستوى	قيمة "ت"	قيمة درجة	القرار

		الحسابي	المعياري	الدلالة	المحسوبة	الاحتمال المعنوي sig	الإحصائي
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية	أستاذ محاضر	76.88	13.33	0.05	1.38	0.168	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أستاذ مساعد	74.89	12.68				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (23) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المرتبطة بالاقتصاد المعرفي المتعلقة بالموارد البشرية، حسب متغير الدرجة العلمية، وهو يوضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو الدرجة العلمية كأساتذة محاضرين وكأساتذة مساعدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **76.88**، وفي الثانية **74.89**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة المحاضرين بلغ **13.33**، وفي الثانية **12.68**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **1.38** حسب متغير الدرجة العلمية، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي في محور الموارد البشرية، لا ترتبط ارتباطا كبيرا بالمؤهل العلمي في العينة المدروسة رغم وجود فروق لا ترقى الى درجة الدلالة الإحصائية.

جدول رقم (24) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير الدرجة العلمية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي

قيم متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	أستاذ محاضر	78.11	11.55	0.05	1.96	0.050	توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أستاذ مساعد	75.57	11.70				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (24) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المرتبطة بالاقتصاد المعرفي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير الدرجة العلمية، وهو يوضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو الدرجة العلمية كأساتذة محاضرين والأساتذة المساعدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **78.11**، وفي الثانية **75.57**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة المحاضرين بلغ **11.55**، لدى الثانية **11.70**، كما نجد أن قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **1.96**، حسب متغير الدرجة العلمية، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي في محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ترتبط ارتباطا كبيرا بالمؤهل العلمي في العينة المدروسة، وهو ما يفسر عدم تساوي الحظوظ بين الأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين، في استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة على مستوى المؤسسات الجامعة والمعاهد، باعتبار الأساتذة المحاضرين مكلفين بالدروس والمحاضرات من جهة، وكذا الدور الذي يلعبه الأساتذة المساعدين في الأعمال التطبيقية خاصة والتي لا تحتوي على أي وسائل للمعلومات والاتصال .

جدول رقم (25) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب متغير الدرجة العلمية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي

قيم متطلبات التكوين المتعلقة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي	أستاذ محاضر	232.61	24.99	0.05	2.005	0.046	توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أستاذ مساعد	227.34	22.34				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (25) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المرتبطة بالاقتصاد المعرفي ككل حسب متغير الدرجة العلمية، وهو يوضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو الدرجة العلمية كأساتذة محاضرين وكأساتذة مساعدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **232.61**، وفي الثانية **227.34**، في حين نجد أن الانحراف المعياري في فئة الأساتذة المحاضرين بلغ **24.99**، وفي الثانية **22.34**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **2.005**، حسب متغير الدرجة العلمية، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي، ترتبط ارتباطا كبيرا بالمؤهل العلمي في العينة المدروسة، لاختلاف المردود العلمي المدرس للطلبة الذي يتأثر بالدرجة العلمية للأستاذ.

1-3- عرض نتائج السؤال الثالث:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير التخصص؟.

الجدول رقم (26) يمثل قيم اختبار كولمجروف_ سمرنوف (kolmogorov_Simrnov) لمعرفة اذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي:

المتغيرات الإحصائية	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي SIG
درجات مقياس الاقتصاد	0.39	327	0.05	0.200

المعرفي				
درجات مقياس المهارات الحياتية	**0.41**	**327**		**0.179**

نلاحظ من الجدول رقم (26) أن قيمة درجة الاحتمال المعنوي SIG لكل من درجات مقياسي الاقتصاد المعرفي و المهارات الحياتية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يقر الباحث أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم يمثل (27) يمثل قيم اختبار ليفين (Levene) لمعرفة التجانس بين المجتمعات لكل محور من محاور مقياس الاقتصاد المعرفي:

المتغيرات الإحصائية	قيمة الاختبار	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	قيمة SIG
المحور الأول العلم والتكنولوجيا	**0.475**	**3**	**323**	**0.700**
المحور الثاني الموارد البشرية	**0.835**	**3**	**323**	**0.475**
المحور الثالث تكنولوجيا المعلومات والاتصال	**1.241**	**3**	**323**	**0.312**
مقياس الاقتصاد المعرفي	**1.107**	**3**	**323**	**0.346**

إن الملاحظ للجدول رقم (27) يرى أن جميع قيم درجة الاحتمال المعنوي SIG أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي سوف نقبل الفرض الصفري الذي يقر بتجانس المجتمعات في كل المحاور والدرجات الكلية لمقياس الاقتصاد المعرفي، لذلك يمكن للباحث استكمال اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه.

جدول رقم (28) يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب متغير التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا:

مصادر التباين	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة f	درجة الاحتمال المعنوي sig

بين المجموعات	631.826	3	210.609	0.936	0.424
داخل المجموعات	72714.596	323	225.123		
المجموع	73346.422	326			
مستوى الدلالة 0.05			القرار الإحصائي:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية		

يبين الجدول رقم (28) نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA في متطلبات التكوين المتعلقة بأبعاد محور العلم والتكنولوجيا، حسب متغير التخصص، حيث يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية، وباستعراض قيم مستوى الدلالة المرافقة لقيمة "f" فيشر في درجة إجابات الأساتذة، نلاحظ عدم وجود فروق جوهرية في إجابات الأساتذة، حيث بلغت قيمة "f" **0.936**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

جدول رقم (29) يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب متغير التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية

مصادر التباين	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة f	درجة الاحتمال المعنوي sig
بين المجموعات	537.039	3	179.013	1.052	0.370
داخل المجموعات	54941.481	323	170.079		
المجموع	55478.520	326			
مستوى الدلالة 0.05			القرار الإحصائي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية		

يبين الجدول رقم (29) نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA في متطلبات التكوين المتعلقة بأبعاد محور الموارد البشرية، حسب متغير التخصص، والذي يوضح الفروق بين مجموع المتوسطات الحسابية، وباستعراض قيم مستوى الدلالة المرافقة لقيمة "f" فيشر في درجة إجابات الأساتذة، والتي تدل على عدم وجود فروق جوهرية في إجابات الأساتذة، كما أن قيمة "f" التي بلغت **1.052**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

جدول رقم (30) يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

مصادر التباين	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة f	درجة الاحتمال المعنوي sig
بين المجموعات	527.592	3	175.864	1.294	0.276
داخل المجموعات	43898.873	323	135.910		
المجموع	44426.465	326			
مستوى الدلالة 0.05			القرار الإحصائي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية		

يبين الجدول رقم (30) نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA في متطلبات التكوين المتعلقة بأبعاد محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حسب متغير التخصص، حيث يوضح الفروق بين مجموع المتوسطات الحسابية، وباستعراض قيم مستوى الدلالة المرافقة لقيمة "f" فيشر في درجة إجابات الأساتذة، والتي تدل على عدم وجود فروق جوهرية في إجابات الأساتذة، كما نجد أن قيمة (f) التي بلغت **1.294**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

جدول رقم (31) يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب متغير التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي

مصادر التباين	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة f	درجة الاحتمال المعنوي sig
بين المجموعات	992.605	3	330.868	0.579	0.629
داخل المجموعات	184710.997	323	571.861		
المجموع	185703.602	326			
مستوى الدلالة 0.05			القرار الإحصائي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية		

يبين الجدول رقم (31) نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA في الدرجة الكلية لأبعاد الاقتصاد المعرفي، حسب متغير التخصص، حيث يوضح الفروق بين مجموع المتوسطات الحسابية، وباستعراض قيم مستوى الدلالة المرافقة لقيمة "f" فيشر في درجة إجابات الأساتذة، والتي تدل على عدم وجود فروق جوهرية في إجابات الأساتذة، كما نجد قيمة "f" التي بلغت **0.579**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

1-4- عرض نتائج السؤال الرابع:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي؟.

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات التكوين	يشغل المنصب العالي	77.10	16.10	0.05	-0.144	0.886	لا توجد فروق ذات دلالة

المتعلقة بالعلم و التكنولوجيا	لايشغل المنصب العالي	77.34	14.36				إحصائية
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

جدول رقم (32) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا حسب متغير المنصب العالي

من خلال الجدول رقم (32) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا كبعد من أبعاد الاقتصاد المعرفي، والمرتبطة بمتغير المنصب العالي، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا، والأساتذة الذين لا يشغلون، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **77.10**، وفي الثانية **77.34**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا بلغ 16.10، ولدى الثانية **14.36**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **0.144-**، حسب متغير المنصب العالي، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، لا ترتبط بشغل أو عدم شغل المنصب العالي في العينة المدروسة، وهو ما يفسر أن الدور الأساسي للأستاذ بغض النظر عن شغله المنصب العالي من عدمه، هو العملية التدريسية وإنتاج المعرفة، وهذا ما تضمنته القوانين الوزارية المحددة للحجم الأساسي الأسبوعي والسنوي للأستاذ بما فيها الأساتذة الذين يشغلون مناصب عليا.

جدول رقم (33) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية حسب متغير المنصب العالي

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي

قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية	يشغل المنصب العالي	**76.95**	**12.87**	**0.05**	**1.074**	**0.284**	**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية**
	لا يشغل المنصب العالي	**75.34**	**13.13**				
حجم العينة 327				**درجة الحرية 325**			

من خلال الجدول رقم (33) أعلاه يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية كبعد من أبعاد الاقتصاد المعرفي والمرتبطة بمتغير المنصب العالي، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا والأساتذة الذين لا يشغلون، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **76.95**، وفي الثانية **75.34**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا بلغ 12.87، ولدى الثانية بلغ **13.13**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **1.074**، حسب متغير المنصب العالي، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية لا ترتبط بشغل المنصب العالي في العينة المدروسة.

جدول رقم (34) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير المنصب العالي

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات التكوين	يشغل المنصب العالي	**79.25**	**12.12**				**توجد فروق ذات دلالة**

المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	لا يشغل المنصب العالي	**75.52**	**11.20**	**0.05**	**2.816**	**0.005**	**إحصائية**
حجم العينة 327			**درجة الحرية 325**				

من خلال الجدول رقم (34) أعلاه يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كبعد من أبعاد الاقتصاد المعرفي، والمرتبطة بمتغير المنصب العالي، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا والأساتذة الذين لا يشغلون، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **79.25**، ولدى الثانية **75.52**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا بلغ **12.12**، وفي الثانية **11.20**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **2.816**، حسب متغير المنصب العالي، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالمنصب العالي في بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال ترتبط ارتباطا بمتغير المنصب العالي لصالح الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا، وهو ما يفسر أريحية استعمال بعض الوسائل والتكنولوجيات للفئة الأولى عكس الفئة الثانية في العينة المدروسة.

جدول رقم (35) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب متغير المنصب العالي

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات	يشغل المنصب العالي	**233.30**	**25.44**				**لا توجد فروق**

التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي	لا يشغل المنصب العالي	228.21	22.75	0.05	1.866	0.063	ذات دلالة إحصائية
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (35) أعلاه يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالدرجة الكلية في الاقتصاد المعرفي بمختلف أبعادها، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا والأساتذة الذين لا يشغلون، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **233.30**، وفي الثانية **228.21**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا بلغ **25.44**، ولدى الثانية بلغ **22.75**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **1.866**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي لا ترتبط بمتغير المنصب العالي في الدرجة الكلية في إجابات العينة المدروسة، وهو ما يفسر أن الأستاذ مهما شغل منصبا عاليا، تبقى مهمته الأساسية وشغله الشاغل، هو إيجاد الحلول للمشاكل البيداغوجية والبحث على أحسن السبل لتطوير عملية التكوين وتحيينها.

1-5- عرض نتائج السؤال الخامس:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟.

جدول رقم (36) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بأبعاد قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا

المتغيرات	المتوسط	الانحراف	مستوى	قيمة "ت"	قيمة	القرار

		الحسابي	المعياري	الدلالة	المحسوبة	درجة الاحتمال المعنوي sig	الإحصائي
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا	أقل من 6 سنوات	76.78	14.47	0.05	-0.579	0.563	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أكثر من 6 سنوات	77.74	15.55				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (36) أعلاه يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا المرتبطة بمتغير الخبرة، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو خبرة اقل من ستة سنوات وفئة وأكثر من ست سنوات، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **76.78**، وفي الثانية **15.55**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة اقل من ستة سنوات بلغ **14.47**، ولدى الثانية **15.55**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **0.579-**، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات التكوين	أقل من 6 سنوات	73.98	12.39	0.05	-2.765	0.006	توجد فروق ذات دلالة إحصائية

جدول رقم (37) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية حسب متغير الخبرة

المتعلقة الموارد البشرية	أكثر من 6 سنوات	77.93	13.43				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (37) أعلاه يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية المرتبطة بمتغير الخبرة، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو خبرة اقل من ستة سنوات وفئة أكثر من ستة سنوات، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **73.98**، ولدى الثانية **77.93**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة اقل من ستة سنوات بلغ **12.39**، ولدى الثانية **13.43**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **2.765-**، حسب متغير الخبرة، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية تعزى لمتغير الخبرة، ولفئة أكثر من ستة سنوات، بدل فئة اقل من ستة سنوات، وهو ما يفسر أن الأساتذة ذوو المستويات العالية من الناحية المعرفية

المرتبطة بالعنصر البشري هم أساتذة الأكثر خبرة، وهذا ما يجسده الواقع في مختلف مراحل الترقية المرتبطة بالمؤهل العلمي.

جدول رقم (38) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير الخبرة

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	أقل من 6 سنوات	75.71	11.36	0.05	-1.871	0.062	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أكثر من 6 سنوات	78.11	11.90				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (38) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، المرتبطة بمتغير الخبرة، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو خبرة اقل من ستة سنوات وفئة أكثر من ست سنوات، حيث بلغ المتوسط الحسابي في الأولى **75.71**، وفي الثانية **78.11**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة أقل من ستة سنوات بلغ **11.36**، ولدى الثانية **11.90**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **-1.871**، حسب متغير الخبرة، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال،

لا ترتبط بعامل الخبرة حسب عينة الدراسة، لأن استعمال هذه الوسائل التكنولوجية أصبح متاحا لكافة الأساتذة.

جدول رقم (39) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب متغير الخبرة

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة درجة الاحتمال المعنوي sig	القرار الإحصائي
قيم متطلبات التكوين المتعلقة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي	أقل من 6 سنوات	226.48	21.62	0.05	-2.801	0.005	توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	أكثر من 6 سنوات	233.80	25.51				
حجم العينة 327				درجة الحرية 325			

من خلال الجدول رقم (39) أعلاه، يتضح أن قيم متطلبات التكوين المتعلقة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي في الدرجة الكلية المرتبطة بمتغير الخبرة، توضح دلالة الفروق في درجة إجابات الأساتذة ذوو خبرة اقل من ستة سنوات وفئة أكثر من ستة سنوات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدى الأولى **226.48**، ولدى الثانية **233.80**، في حين نجد أن الانحراف المعياري لدى فئة أقل من ستة سنوات بلغ **21.62**، ولدى الثانية **25.51**، كما نجد قيمة "ت" لدلالة الفروق بين الفئتين بلغت **2.801-**، حسب متغير الخبرة، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05). ومنه يمكن أن نقول أن متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد

المعرفي تعزى لفئة ذوو الخبرة أكثر من ستة سنوات، بدل فئة اقل من ستة سنوات في الدرجة الكلية للأداة، وهو ما يفسر أن متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي ترتبط ارتباطا كبيرا بخبرة الأستاذ بشكل عام، وهذا ما يعكسه الواقع الملموس.

الإستنتاجات

2- الاستنتاجات:

من خلال التطبيق الذي قمنا به، وفي ضوء ما أسفرت عنه النتائج التي تم التوصل إليها توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- لا تختلف متطلبات التكوين حسب أهميتها بأقسام الإعلام والإتصال في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة من وجهة نظر الأساتذة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ. ولصالح الأساتذة المحاضرين.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ. لصالح الأساتذة المحاضرين.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الأستاذ.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الأستاذ.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الأستاذ.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الأستاذ.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي. لصالح الذين يشغلون منصب عالي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. لصالح فئة 06 سنوات فأكثر.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. لصالح فئة أكثر من 06 سنوات.

مناقشة فرضيات

البحث

3- مناقشة فرضيات البحث:

3-1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

ولقد افترض الباحث على انه:

- لا تختلف متطلبات التكوين حسب أهميتها بأقسام الإعلام والإتصال في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة من وجهة نظر الأساتذة.

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (17) الذي يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

والجدول رقم (18) يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية.

والجدول رقم (19) الذي يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين حسب عبارات أبعاد محور متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

والجدول رقم (20) الذي يبين نتائج اختبار تحديد ترتيب أهم متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي.

يمكن القول:

- بالنسبة **لمتطلبات التكوين المتعلقة بمحور العلم والتكنولوجيا**، فقد رتب الأساتذة عينة الدراسة المتطلبات الموجودة بالمحور حسب أهميتها إلى:

- جاءت في **المرتبة الأولى** "ضرورة تطوير قدرة الطالب على التعامل مع الحاسوب"، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأهمية البالغة لمعرفة استعمال الحاسوب، فمن خلال الحاسوب يمكن للطالب الإطلاع على البحوث الحديثة، ويمكنه استخدام مختلف البرامج سواء تعلقت بالعلوم الرياضية كالبيوميكانيك مثلا، أو العلوم الإحصائية كالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وكلها برامج تساهم في تطوير البحث العلمي، وزيادة قدرة الطالب من التحصيل والبحث والإطلاع، كذلك نستشف تلكم الأهمية من خلال مختلف برامج الدولة الموجهة للمتعلمين في مختلف الأطوار التعليمية، ومنها برنامج ميدا

01، وميدا 02، وأولت الدولة هذا الاهتمام حتى لعناصر المجتمع، قصد تطوير القدرة على استعمال الحاسوب، من خلال برنامج أسرتيك، حيث قصدت به الدولة توفير حاسوب لكل عائلة، وتعميم استعماله على كافة شرائح المجتمع.

- أما **بالمرتبة الثانية** فجاء متطلب التكوين المتعلق بمحور العلم والتكنولوجيا حسب رأي الأساتذة، يخص "ميدان التكوين، حيث يجب عليه تزويد الأساتذة بكل جديد حول تخصصهم العلمي"، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضرورة تجديد المحاضرات والدروس وتحيينها حسب التطورات والبحوث الحديثة في المجال العلمي للتخصص. وهذا ما أوصت به دراسة (عمران،2017)، من خلال الحرص على ضرورة تفعيل دور المجالس البيداغوجية لفرق التكوين، لأهميتها في معالجة مختلف القضايا التكوينية، كذلك ما نلاحظه في الواقع داخل المعاهد، ومن خلال الاجتماعات المتتالية للجنة البيداغوجية الوطنية لميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، الذي يسعى جاهدا لتوحيد المقاييس المدرسة ومضامينها وطنيا، والزيادة في صلاحيات الميدان.
- أما **في المرتبة الثالثة** فجاء متطلب التكوين المتعلق بمحور العلم والتكنولوجيا حسب رأي الأساتذة، ينص على "ضرورة استجابة المعهد لمختلف اقتراحات الأساتذة والطلبة حول تحسين وتطوير الخدمات التكنولوجية والإدارية"، وهذا اتفق مع ما أوصت به دراسة (بيطار،2015)، على إعطاء هامش من الحرية والابتعاد عن المركزية في إعداد الأهداف العامة للتكوين في المعاهد والأقسام المعنية بالتكوين في التربية البدنية والرياضية، حتى تكون سببا للتنوع والتنافس العلمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى إيلاء أهمية بالغة للتشاور، والأخذ برأي القاعدة من مقترحات للأساتذة والطلبة بما يضمن تطوير وتحسين مختلف ما يقدمه المعاهد من مخرجات.

- بالنسبة **لمتطلبات التكوين المتعلقة بمحور الموارد البشرية**، فقد رتب الأساتذة المتطلبات الموجودة بالمحور حسب أهميتها:

- وجاءت في **المرتبة الأولى** "يتطلب التكوين الاعتماد على الأساليب والطرائق والإستراتيجيات التدريسية الحديثة في عملية التكوين، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة (المطيري،2012)، التي تنص

على الاهتمام بتطوير الدراسات العليا شريطة أن تتم وفقا لرؤية شمولية، تتضمن محاور متكاملة مع التركيز على حداثة وجودة العملية التعليمية، للارتقاء بجودة مخرجاتها. وكما نعلم أن تجويد العملية التكوينية بالجامعة لا يتم إلا عن طريق الاعتماد على الطرائق والأساليب والإستراتيجيات التدريسية الحديثة، وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (الحايك،خصاونة،2011)، أن المقترح القائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام أساليب التدريس (حل المشكلات، التعلم التعاوني) دورا ايجابيا في تحسين مستوى الأداء المهاري والتفكير الإبداعي لدى الطالبات.

- أما في **المرتبة الثانية** في متطلب التكوين المتعلق بمحور الموارد البشرية حسب رأي الأساتذة وهو "أن يعتمد المعهد على متطلبات البحث العلمي بتشجيع الأساتذة والطلبة على المشاركة في المؤتمرات، و ورشات العمل العلمية"، وذلك لزيادة كفاءتهم وتحصيلهم البحثي الأكاديمي والإطلاع على مختلف المستجدات وتبادل الآراء، وهذا ما دعت إليه دراسة (الذيابات،2007)، من خلال الدعوة إلى التركيز على التأهيل والتدريب، من خلال بناء خطط هرمية، تتمتع بمرونة وكفاءة. وكذلك نتائج دراسة (عبد العال،2013)، حول مجتمع المعرفة المقترح الذي يحتوي على على (المكتبة الالكترونية، أدوات الاتصال والتواصل، محاضرات ومؤتمرات وورش وندوات وأيام دراسية، مراكز البحوث).
- أما في **المرتبة الثالثة** فجاء متطلب التكوين المتعلق بمحور الموارد البشرية حسب رأي الأساتذة، وهو "إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع العوالم الافتراضية، لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، كالتجارة الإلكترونية والمقاولاتية". وهذا ما نلمسه على أرض الواقع، من خلال تعميم تدريس مقياس المقياس على كافة الميادين بالجامعة، كذلك توجه الدولة إلى تعليم وتوجيه الطالب الخريج إلى عدم الاتكال على الوظيفة وطلبها منها، بل الأحرى منه خلق الوظيفة من خلال ابتكار خدمات رياضية في مجال تخصصه، يحتاجها المواطن والمجتمع، وتغنيه عن وظيفة الدولة، وتصبح له استثمارا يمكن للمتخرج أن يطوره خارج الزمان والمكان.

- بالنسبة **لمتطلبات التكوين المتعلقة بمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، فقد رتب الأساتذة المتطلبات الموجودة بالمحور حسب أهميتها:

- وجاءت في **المرتبة الأولى** العبارة "يتطلب التكوين توفير أنظمة إلكترونية لإدارة التعلم كأرضية موودل". وما يفسر ذلك هو استعمال جل الأساتذة لهذه الأرضية، لكن عن طريق وضع الدروس الرقمية فقط، والتي نجدها متوفرة في جميع الجامعات، لكنها غير مستغلة أحسن استغلال، فوضع الدروس في أرضية موودل ما هو إلا خاصية بسيطة، تعد من مئات الخصائص التي يتميز بها، منها التفاعل ووضع الفروض والإجابة عنها تفاعليا بين الأستاذ والطالب...الخ. و أوحت دراسة (بيطار،2015) في نفس السياق على ضرورة تفعيل واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة خاصة وسائل الاتصال الحديثة المساعدة للتعليم.
- أما في **المرتبة الثانية** فجاء متطلب التكوين المتعلق بمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب رأي الأساتذة وهو "تجهيز قاعات الدراسة بتجهيزات إلكترونية، قصد الحصول على قاعات ذكية". وهذا ما يتفق مع ما أوصت به دراسة (قريبي،بن عطية،2015)، حول زيادة الموارد السنوية المخصصة لتطوير منظومة التعليم واقتصاد المعرفة، بهدف تحديث الجامعات بناءا وتجهيزا، والاعتماد على التطوير التكنولوجي. ويمكن تفسير ذلك للأهمية البالغة لاستعمال القاعات الذكية، التي تساهم بشكل فعال في إيصال المعلومة، فعلى سبيل المثال يتم توضيح طريقة الأداء الصحيح لحركة رياضية لرياضة ما، بشكل أدق وأوضح، كذلك بالنسبة للعلوم البيولوجية الرياضية مثل علم التشريح، فمن خلال الاعتماد على وصلات المطورة بالتقنية ثلاثية الأبعاد، يتم تشريح مختلف أجزاء الهيكل العظمي عن طريق صورة قريبة للحقيقة. وهذا ما يزيد في التسهيل على واختصار الوقت في الشرح، مع زيادة قدرة الاستيعاب للطالب.
- أما في **المرتبة الثالثة** فجاء متطلب التكوين المتعلق بمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب رأي الأساتذة، وهو "توفير المعهد لبرامج تكوينية إلكترونية للأساتذة". وهذا ما يفسر حاجة الأساتذة لاستعمال البرامج التكوينية، المتعلقة مثلا بنظام ل.م.د، والتي تقوم بحساب معدلات وملحق الطالب، لأنه كثيرا ما نلاحظ اللجوء على المرافقة البيداغوجية للطالب قصد إيضاح مكونات النظام، لكن بتوفر مثل هذه البرامج يسهل على الأستاذ عملية المرافقة، ويمكنه حتى من إعطاء أمثلة من

الميدان، كما تزيد من مردود عملية التواصل بين الطالب والأستاذ اختزالا للوقت والجهد. وهذا ما اتفق مع نتيجة دراسة (بيطار،2015)، أنه هناك عجز في الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة (الانترنيت، الفيديو الوسائل التعليمية، المحاكاة الرقمية)، وتسخيرها في التعليم مقارنة بما هو متعارف عليه في جامعات مجتمع المعرفة.

- وبالنسبة **للأداة ككل** فإن الأساتذة لم يرتبوا المتطلبات التكوينية في ضوء الاقتصاد المعرفي، لأن كل المتطلبات المطروحة في الدراسة تعتبر مهمة، من متطلبات العلم والتكنولوجيا إلى متطلبات الموارد البشرية، إلى متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولا يمكن فصلها عن بعضها فهي مكملة لبعضها البعض.

ويمكن لنا أن نبرر هذا الارتباط والأهمية من خلال دراسة (**مقيمح،وهرموش،2017**) التي جاء فيها أن بناء اقتصاد المعرفة أصبح من الأهداف الإستراتيجية لأي بلد، والذي يتم تحقيقه من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة في بناء مجتمع متعلم، تتوافر له كافة البنى التحتية اللازمة والضرورية، من اجل تحقيق الازدهار والرقي. ويدعم هذه النتيجة نتيجة دراسة (**السدحان،2011**) التي تقر أن جميع المتطلبات اللازم توافرها في (الجهة المشرفة على التدريب، البيئة التدريبية، الحقائب التدريبية، المدرب، المتدرب- عضو هيئة التدريس) والواردة في أداة هذه الدراسة تعتبر متطلبات مهمة بدرجة كبيرة للتدريب في البيئة الالكترونية.

وتعتبر المؤشرات الموضوعة في الدراسة مهمة جدا لعملية التكوين بمعاهد وأقسام التربية البدنية والرياضية، وتظهر هذه الأهمية بالنسبة لمتطلب العلم والتكنولوجيا من خلال ما أوصت به دراسة (**المطيري،2012**) وهو الحرص على تدعيم التوجه نحو الابتكار و ريادة الأعمال بالجامعات وخاصة الجامعات التي يتم تحويلها إلى جامعات بحثية.

وبالنسبة لمتطلبات الموارد البشرية، فتظهر الأهمية من خلال نتيجة دراسة (قريبي،بن عطية،2015)، فيما يخص اتجاه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، يلاحظ أن هناك تطور ملحوظ بالنسبة لتطور مؤشر التنمية البشرية وهذا عن طريق التطور الملحوظ في التعليم.

أما بالنسبة لمتطلب تكنولوجيا المعلومات والاتصال فتظهر الأهمية جلية من خلال نتيجة دراسة (**القرشي،2012**)، حيث يؤكد جل أفراد العينة على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم البحث العلمي، مما يدعم التحول نحو مجتمع تكنولوجيا المعرفة، ونرجع أسباب عدم وجود اختلاف في الأهمية كذلك إلى كون انه هناك اهتمام كبير من الدولة الجزائرية وعلى رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تجهيز المرافق الجامعية بكل المستلزمات التكنولوجية، وتشجيع فتح المخابر، ودعم مشاريع البحث الوزارية مثل **Cnepru** و **PNR**، كما نلاحظ كذلك اهتمام الجامعة بمختلف المشاريع الأوروبية والعالمية عن طريق الإعلان المكثف لها. وتشجيع القيام بالاتفاقيات الدولية.

ومنه فالفرضية الأولى التي تنص على انه: لا تختلف متطلبات التكوين حسب أهميتها بأقسام الإعلام والإتصال في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة من وجهة نظر الأساتذة محـــققة.

3-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ.

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (22) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا حسب متغير الدرجة العلمية.

والجدول رقم (23) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة الموارد البشرية حسب متغير الدرجة العلمية.

والجدول رقم (24) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير الدرجة العلمية

والجدول رقم (25) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب متغير الدرجة العلمية. يمكن القول:

انه لم تختلف إجابات الأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين حول محوري متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا، ومتطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية قيد الدراسة، بنما اختلفت إجاباتهم حول محور متطلبات التكوين في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولصالح الأساتذة المحاضرين.

وفيما يخص التوافق في إجابات الأساتذة حول محوري متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا، والموارد البشرية، فيمكن أن نرجع ذلك إلى أن مؤشرات المحورين مرتبطة بالعامل البشري أكثر منه مادي، من تجهيزات ووسائل، وكذلك راجع غلى الأهمية البالغة لكلا المحورين، وتظهر هاته الأهمية من خلال مؤشرات المحورين المتعلقة بالأبحاث والتطوير، وبراءات الاختراع، والمنشورات العلمية، وهذه المؤشرات هي ليست مهمة للمحاضرين فقط، فهي لها كم من الأهمية للأساتذة المساعدين، فميدان العلم والتكنولوجيا لا يفرق بين الرتبة، وكذا بالنسبة لمؤشرات الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب ومخزون رأس المال البشري.

ويمكن القول أن الاختلاف الذي جاء لصالح إجابات المحاضرين، إنما يدل على أن المحاضرين أكثر اطلاعا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وكذلك نتيجة لاحتياجهم في عملية التكوين استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل أجهزة العرض في المحاضرات، ويتفق هذا مع نتائج دراسة (الحايك،أمين،2015)، أن مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضية متباينة من وجهة نظر المشرفين والمعلمين تبعا لمتغير الوظيفة التعليمية.

وبالرجوع إلى المعالجة الإحصائية، وبتطبيق اختبار "ت" لدلالة الفروق، والتي تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ، فإننا نقبل الفرضية البديلة، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ. وعليه فالفرضية الثانية غير محـــققة.

3-3- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الأستاذ.

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (28) الذي يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.
والجدول رقم (29) الذي يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية.
والجدول رقم (30) الذي يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
والجدول رقم (31) الذي يبين نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه حسب التخصص في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي. يمكن القول:

أنه لم تختلف إجابات الأساتذة حسب متغير التخصص، من النشاط البدني التربوي، إلى الإدارة الرياضية، والتدريب الرياضي، والنشاط البدني المكيف، حول المحاور الثلاثة المتعلقة بمتطلبات التكوين في ضوء محور العلم والتكنولوجيا، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويمكن إرجاع عدم وجود الاختلاف إلى الأهمية البالغة للمحاور لدى العينة من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى أن جل عينة البحث بمختلف تخصصاتها، قد درست تحت لواء نظام واحد وهو النظام الكلاسيكي، حيث أن مرحلة الليسانس فيه تدرس في شعبة التربية البدنية والرياضية، وبالنسبة للماجستير والدكتوراه، فمعظم التخصصات تنطوي تحت شعبة نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، وتقريبا جل الأساتذة قيد الدراسة، درسوا لدى نفس المكونين بالمعاهد العريقة الثلاث (الجزائر، مستغانم، قسنطينة).

وبالرجوع إلى المعالجة الإحصائية، وبتطبيق اختبار التباين الأحادي وباستعراض نتائج "ف"، والتي تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير تخصص الأستاذ. فإننا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض

الفرضية البديلة التي تنص على انه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ. وعليه فالفرضية الثالثة محـــققة.

3-4- مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي.

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (32) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا حسب متغير المنصب العالي.

والجدول رقم (33) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية حسب متغير المنصب العالي.

والجدول رقم (34) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير المنصب العالي.

والجدول رقم (35) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب متغير المنصب العالي. يمكن القول:

أنه لم تختلف إجابات الأساتذة الذين يشغلون منصبا عاليا، والذين لا يشغلون، حول محوري متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية، بينما اختلفت إجاباتهم حول متطلبات التكوين في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولصالح الذين يشغلون منصبا عالي.

وفيما يخص التوافق في إجابات الأساتذة حول محوري متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية، يمكن أن يرجع ذلك إلى مهمة البحث والتطوير، والنشر العلمي والتكوين التي تخص كافة الأساتذة باختلاف مناصبهم، وهذا ما نلمسه في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، والذي حدد مهام هيئة التدريس، ولم يفرق بين من يشغلون مناصب عالية وبين الذين لا يشغلون، ناهيك عن القرار الوزاري المحدد للحجم الساعي للأستاذ الباحث، والذي لم يعفي أصحاب المناصب الهيكلية أو الوظيفية من مهمة البحث أو التدريس.

أما فيما يخص الاختلاف في إجابات الأساتذة حول محور متطلبات التكوين في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولصاح الأساتذة الذين يشغلون مناصب عليا، فيمكن أن نرجع ذلك إلى أن الأساتذة الشاغلون للمناصب العليا، في تفكير دائم من خلال التخطيط ووضع إستراتيجيات إدارية، من أجل توفير مختلف التجهيزات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، قصد تحسين عملية التكوين، والسهر على الرقي بالمعاهد والأقسام من خلال ما تم ذكره.

وبالرجوع إلى المعالجة الإحصائية، وبتطبيق اختبار "ت" لدلالة الفروق، والتي تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على انه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب العالي. وعليه فالفرضية الرابعة محـــققة.

3-5- مناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (36) الذي يبين نتائج اختبار الفروق في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بأبعاد قيم متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

والجدول رقم (37) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية حسب متغير الخبرة.

والجدول رقم (38) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في درجات متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب متغير الخبرة.

والجدول رقم (39) الذي يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في الدرجات الكلية لمتطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب متغير الخبرة. يمكن القول:

أنه لم تختلف إجابات الأساتذة ذوي خبرة أقل من 06 سنوات، والأكثر من 06 سنوات، حول متطلبات التكوين في ضوء العلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بينما اختلفت إجاباتهم حول محور متطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية، ولصالح فئة الأكثر من 06 سنوات خبرة.

وجاءت دراستنا متفقة مع نتائج (أبوشمالة،2017)، التي تقول أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة. وجاءت كذلك متفقة مع نتائج دراسة (الشمري،2012)، المعنونة مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، حيث دلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند (0.05) تعزى لمتغير الخبرة، هذا كله بالنسبة لمحوري العلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أما فيما الاختلاف في محور الموارد البشرية، فيمكن إرجاعه إلى كون الخبرة تساهم في التكوين المعرفي للموارد البشرية، وحسب (سملاتي، وقويدري،2005)، الذي يقول عن الخبرة في علاقتها بالموارد البشرية، يتمثل هذا النوع من المعرفة التي يصعب تحصيلها، في خبرة العامل التي تم تحصيلها طوال فترة العمل، وهنا تظهر أهمية الخبرة في إعداد الأستاذ أو المورد البشري، وتصبح عاملا أساسيا. وعليه يمكن القول أن الاختلاف الموجود حول متطلبات التكوين في ضوء الموارد البشرية، نابع من أساتذة ذوي خبرة، ويعلمون أن الموارد البشرية من متطلبات التكوين المهمة في ضوء الاقتصاد المعرفي.

وبالرجوع إلى المعالجة الإحصائية، وبتطبيق اختبار "ت" لدلالة الفروق، والتي تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، فإننا نقبل الفرضية البديلة، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الأساتذة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وعليه فالفرضية الخامسة غير محـــققة.

خاتمة

وفي الأخير نستنتج بعد هذه الدراسة أن مرحلة إعداد وتحضير الأهداف أثناء العملية التكوينية تعد من أهم النقاط التي يجب الانطلاق منها والعمل على مجموعة من الغايات التي يمكن الوصول إليها من خلال التكوين الجامعي في قسم الإعلام والاتصال الذي يعتبر ممر هام للوصول إلى النتائج المرجوة. ولا يمكن حصر هذه الأهداف في تلك المتعلقة في تنمية القدرات المعرفية للطالب وإكسابه منها من أجل تطوير معارف البحثية فحسب بل يمتد إلى تلك المهنية من خلال تكوينه في مجال الإعلام والاتصال في ظل الاقتصاد المعرفي الذي نستنتج أنه في الوقت الحالي أصبح اكثر اعتمادا واستيعابا واستخداما للمعرفة, باعتبارها أحدث عوامل الانتاج الذي يعترف بها كمورد أساسي لتحقيق الأهداف خاصة في ظل التغيرات والتطورات التكنولوجية المتزايدة.

كما أن التحول نحو الاقتصاد المعرفي حيث يتطلب وجود بيئة يتم من خلالها انتاج واكتساب ونشر وتوظيف المعرفة بكفاءة في جميع الأنشطة الاقتصادية, حيث يساهم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير العديد من المفاهيم والأسس الاقتصادية فبينما كانت كل من الأرض العمالة, ورأس المال من العوامل الأساسية المساهمة في العملية الإنتاجية في ظل الاقتصاد المعرفي والتي تمثل الأنشطة الأساسية في توليد المعرفة.

ويمكن القول أنه من أهم العوامل التي تقرر مستوى كفاءة الخريج هو التكوين الذي توفره له المؤسسة الجامعية التي تضطلع بمهمة إعداده قبل دخول عالم الشغل في مجاله، وإن التكوين بأقسام الاعلام والاتصال مهمة معقدة لعدة أسباب منها:

1. التكوين ليس عملية آلية جامدة تسير وفق نمطية معينة.
2. لكل مهنة أصولها ومقوماتها وممارساتها.
3. التحولات الجذرية، النوعية والعميقة التي طالت جميع الميادين.
4- التكوين بميدان علوم الاعلام و الاتصال يحتوي على عدة خصوصيات.

لذلك نخلص إلى أن الخريج الناجح، لا يولد كذلك لأن الفطرة والاستعدادات وحدها غير ذات جدوى للتوقع بأن هذا المتكون سيكون بارعا في مواجهة مختلف التحديات سواء ما تعلق منها بالحياة اليومية أو الحياة المهنية. إذ لابد أن يكون المتكون على درجة كبيرة من التأهيل العلمي، والمهني، والثقافي، والتربوي، ونحن إذ ركزنا على التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد المعرفي والمهارات الحياتية تحديدا، فإننا لا ننكر أهمية أنواع التكوين الأخرى بل ينبغي أن تتكامل لتنصهر في بوتقة واحدة هي السعي لتجويد عملية التكوين في أقسام الاعلام و الاتصال للمراهنة على الخريج.

لقد كان من بين الأهداف الرئيسية هو التعرف على أهم متطلبات التكوين بأقسام الاعلام و الاتصال في ضوء الاقتصاد المعرفي حسب رأي الأساتذة

. أما متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي فجاءت : متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية، ومتطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال،

أظهرت النتائج من خلال تطبيق استمارة متطلبات التكوين المتعلقة بالاقتصاد المعرفي حسب رأي الأساتذة، على النحو التالي:

أن متطلبات التكوين لا تختلف حسب أهميتها بقسم الاعلام و الاتصال في ضوء العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال قيد الدراسة، من وجهة نظر الأساتذة، وأن إجابات الأساتذة جاءت مختلفة حول متطلبات التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي قيد

الدراسة تعزى لمتغير رتبة الأستاذ. لصالح الأساتذة المحاضرين ومتغير الخبرة لصالح الأساتذة ذوي الخبرة، وغير مختلفة في متغير تخصص الأستاذ، وشغله للمنصب العالي من عدمه.

الخلاصة العامة

المـــراجع

قائمة المراجع العربية:

- احمد زيوش.(2013).**دور النشاط البدني الرياضي في تنمية بعض مهارات التفكير الناقد في المجال الرياضي**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.معهد التربية البدنية والرياضية.جامعة الجزائر03.الجزائر.

- أحمد عبد الله صالح الذيابات.(2007).**دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.كلية التربية.جامعة اليرموك.الاردن.

- أكرم فتحي مصفى علي.(2017). أثر اختلاف مساعد التعلم الشخصي في مجتمعات الممارسة النقالة على الإستغراق في التعلم وتنمية بعض المهارات الحياتية لدى الطلاب المكفوفين والكفاءة الذاتية المدركة لديهم . ***مجلة رسالة الخليج العربي*** . العدد :143 . المملكة العربية السعودية . ص:69-90.

- حسن حسين البيلاوي وآخرون.(2006).**الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الاسس والتطبيقات**. ط 1.دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- مرال توتليان.(2005).منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا. المرأة والعلوم والتكنولوجيا:البعد الاقتصادي. القاهرة في 9-1-. استرد يوم2014/10/14.
https://hrdiscussion.com/hr3565.html

- الصادق خالد الحايك. والويسي نزار.(2010).تأثير استخدام الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا في الأردن.***مجلة جامعة الأنبار للعلوم البدنية والرياضية***.ص-ص131-161.

- آمنة خالد الحايك (2015) . واقع تنمية المهارات الحياتية : دراسة تحليلية لمحتوى مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية . ***مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*** . المجلد :13 . العدد :01 . جامعة آل البيت . المفرق .الأردن .ص:178- 203.

- بطرس حافظ.(2014).**طرق تدريس الطلبة المظطربين سلوكيا وانفعاليا**.ط2.دار الميسرة.عمان.الاردن.

- تقرير المعرفة العربي للعام.(2009). **نحو تواصل معرفي منتج**. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم برنامج الأمم المتحدة. 2009.

- جمال بوط.(2017).**أساليب التفكير وعلاقتها بالمهارات الاجتماعية لدى طلبة معهد التربية البدنية والرياضية أثناء حصة التربية العملية**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.معهد التربية البدنية والرياضية.جامعة الجزائر03.الجزائر.

- جمال داود سلمان. (2009).**اقتصاد المعرفة**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان..

- جمال عبد الفتاح العساف. أيمن سليمان مزاهرة.(2010). **التربية والمجتمع المعرفي**. ط 1. دار قنديل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

- جمال فواز العمري.(جوان2013).مدى وعي طلبة الجامعات الاردنية الرسمية للمهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي.***مجلة دراسات نفسية وتربوية***.مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية.عدد10

- حسانة محيي الدين. (2004). "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات " ***مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*** .مج9 . ع2.

- حسن السوطري.(2017).اثر استخدام الاسلوب التبادلي على بعض المهارات الحياتية لدى طلبة السنة التحضيرية في جامعة الجوف.***مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الانسانية)***.المجلد 31(2).

- حسن حسين البيلاوي وآخرون.(2006).**الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات**. دار المسيرة للنشر والتوزيع. ط 1..

- حسن عمر سعيد السوطري.(2007).**أثر استخدام بعض أساليب التدريس الحديثة في توظيف المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية القائمة على الاقتصاد المعرفي**.أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية الرياضية. الأردن.

- حصة الجازي . محمد الرصاعي . ريم علي صالح . ختام الهليلات.(2016).درجة تضمين المهارات الحياتية في كتب العلوم للصفوف الثلاث الأولى في الأردن .***مجلة العلوم التربوية*** . المجلد 43 . ملحق 05 .الجامعة الأردنية .ص : 2141-2161.

- حفيظ بوطالب جوطي. (2012).جامعة المستقبل. ط 1. دار توبقال للنشر. الدار اليضاء.المغرب.

- حميد خلف فرحان . محمود عبد الرحمان الحديدي.(جويلية 2016).**درجة توافر المهارات الحياتية في منهاج التربية الرياضية للمرحلة الثانوية في العراق من وجهة نظر المدرسين** . مؤتمر كلية التربية الرياضية

الحادي عشر . الجامعة الأردنية . والثالث لجمعية كليات التربية الرياضية العربية ((التكاملية في العلوم الرياضية)) .

- خالد أحمد معيوف الشمري.(2012).**مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.كلية التربية.جامعة اليرموك.الاردن.

- خليل حسن الزركاني.(2015).**الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري**.جامعة بغداد.

- دوخي مقدم يمينة.(2012/2011).**أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر 3.

- سليمان عبده أحمد سعيد المعمري.(سبتمبر2016).مستوى اكتساب طلبة المستوى الرابع بكلية التربية بالتربة للمهارات الحياتية وعلاقتها بدرجة ممارستهم لها أثناء التطبيق الميداني.***المجلة العربية للتربية العملية والتقنية***.العدد05.جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية.ص-ص: 01-31.

- سهير عبد اللطيف ابو العلا.(ماي2013).دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة.***مجلة العلوم التربوية والنفسية***.المجلد06.العدد02.جامعة القصيم.ص-ص:519-635.

- شيماء حمزة كاضم.(2016).المهارات الحياتية اللازمة لطلبة قسم الجغرافية من وجهة نظر المدرسين.***مجلة جامعة بابل/العلوم الإنسانية***.المجلد24. العدد02.2016.العراق.ص-ص: 973- 995.

- صادق الحايك وغادة خصاونة.(2011).أثر برنامج تعليمي قائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام بعض أساليب التدريس على المستوى المهاري والتفكير الإبداعي في الجمباز.***أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"***.المجلد(27).العدد(2ج).اربد.الاردن.ص-ص:1686-1701.

- صادق خالد الحايك.نزار محمد خير الويسي.(2010).تاثير استخدام الالعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الاساسية الدنيا في الاردن.***مجلة جامعة الانبار للعلوم البدنية والرياضية***.المجلد 01 العدد 02. العراق.ص-ص:131-167.

- صلاح الدين عرفة محمود.(2006).**تفكير بلا حدود.رؤى تربوية معاصرة في تعليم التفكير وتعلمه**.عالم الكتب.مصر.

- طلبة ابتهاج محمود.(2009).**المهارات الحركية لطفل الروضة**.دار الميسرة.عمان.الأردن.

- عباس اميرة.عطاء الله احمد.رائد عبد الامير عباس.(ب.س).دور حصة التربية البدنية والرياضية في تنمية بعض المهارات الحياتية في ظل المقاربة بالكفاءات.العدد18.***مجلة الابداع الرياضي***.جامعة محمد بوضياف المسيلة.الجزائر.ص-ص:372-387.

- عبد الرحمان الهاشمي. فائزة محمد العزاوي.(**ب.س**).**المنهج والاقتصاد المعرفي**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان.

- عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الرحمن السدحان.(2011).**متطلبات التدريب في البيئة الإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية وإتجاهاتهم نحوه**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.كلية التربية.جامعة أم القرى.السعودية.

- عبد الغني علي الحطامي.نهلة عبد الرؤوف الهدهود.(2017).واقع تنفيذ التدريس المبني على المهارات الحياتية ومعوقات تنفيذه من وجهة نظر المعلمين والمشرفين.***المجلة الدولية للبحث التربية وعلم النفس***.المجلد 05.عدد01.البحرين.

- عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ.(1435).تقرير وزارة التعليم العالي للملكه العربية السعودية. **مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة**.

- عبد الواحد الكبيسي.(2007).**تنمية التفكير باساليب مشوقة**.ط1.دار ديبونو للنشر والتوزيع.عمان.الاردن.

- عبيد معتز.(2008).**مهارات الحياة للجميع.نحو برنامج ارشادي لتربية المراهق**.دار العلم العربي.مصر.

- عدنان العتوم.عبد الناصر الجراح.موفق بشارة.(**2009**).**تنمية مهارات التفكير نماذج نظرية وتطبيقات عملية**. دار الميسرة .ط2.عمان.الأردن.

- علي بن حسن يعن الله القرني.(2009).**متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**. متطلب تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط. جامعة أم القرى. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.

- عنتر محمد احمد عبد العال.(افريل.2013).تصور مقترح لتطوير الاقتصاد المعرفي بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية.***المجلة الدولية للابتكارات والدراسات التطبيقية***.مجلد 02.عدد04.ص-ص:597-612.

- غادة محمد خصاونة.(ب.س).مدى مساهمة منهاج الجمباز في إكساب بعض المهارات الحياتية.***مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية***.ص-ص:256-286.

- فاروق عبده فلية.احمد عبد الفتاح الزكي.(2004).**معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا**.دار الوفاء.الاسكندرية .مصر.

- مروان جوبر.(2017).**دور وحدات تعليمية مقترحة لدرس التربية البدنية والرياضية في اكتساب المهارات الحياتية والدافعية نحو الممارسة لدى تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.معهد التربية البدنية والرياضية.جامعة مستغانم.الجزائر.

- مزازرة أمينة. (2014/2013).**تنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر**. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة قسنطينة 2.

- مؤشر المعرفة العربي.(2015). مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. دبي الامارات العربية المتحدة.

- نادية محمد شريف. ساهر زاهي عبد السلام الضلاعين. أمين علي محمد سليمان.(2016).برنامج تدريبي لبعض المهارات الحياتية وأثره في خفض الضغوط النفسية لدى المرحلة الأساسية الدنيا في الأردن .***مجلة العلوم التربوية***. العدد:04 . الجامعة الأردنية . ص:200-227.

- نعيم أبو الحمص وآخرون. (2006).***نحو سياسات التعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية*** . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). القدس ورام الله .

- نواف بن بجاد الجبرين المطيري.(2012).**تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.كلية التربية.جامعة ام القرى.السعودية.

- نور الدين صغير.(2015).**دور النشاط البدني الرياضي في تنمية بعض المهارات الحياتية عند الناشئين**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.معهد التربية البدنية والرياضية.جامعة الجزائر03.الجزائر.

- هاشم الشمري. ناديا الليثي.(2008).**الاقتصاد المعرفي**. ط 1. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

- هلا محمد حسين الشوا.(2013).مدى فاعلية مناهج كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية في تأهيل طالبات التربية العملية لتوظيف المهارات الحياتية المهنية في العملية التدريسية.***مجلة دراسات نفسية وتربوية***.عدد 10 جوان .مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية.ص-ص:01-19.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(اكتوبر 2011) النشرة الرسمية الثلاثي الرابع الجزائر .

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(جويلية 2013) النشرة الرسمية الثلاثي الثالث الجزائر

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(جويلية 2016) النشرة الرسمية الثلاثي الثالث الجزائر

- وزارة التعليم العالي.(2016):

http//sservices.mesrs.dzDEJAEvolution%20organisationnel%20des%20etablissements%2004.pdf

- ياسر الصاوي.(2007).**إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**.ط1.الجامعة العربية المفتوحة.السحاب للنشر والتوزيع.القاهرة.مصر.

- حميد خلف فرحان.محمود عبد الرحمن الحديدي.(تموز2016).درجة توافر المهارات الحياتية في منهاج التربية الرياضية للمرحلة الثانوية في العراق من وجهة نظر المدرسين.***مؤتمر كلية التربية الرياضية الحادي عشر.الجامعة الأردنية.التكاملية في العلوم الرياضية***.ص319-345.

- خالد صادق الحايك وأماني عاصي أمين (2015) مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضية الفلسطينية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين. ***المنارة***. المجلد 21. العدد 4/أ. 2015 .ص145-108.

إبراهيم وجيه ومحمود عبد الحليم منسي.(2002). **علم النفس التعليمي**. ب ط. مركز الإسكندرية للكتاب.

-ابن منظور: **لسان العرب**. تحقيق: كامل أحمد حيدر. مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم. 2003.ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت – لبنان.

-أحمد إبراهيم اليوسف. 2000.علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية. ***عالم الفكر***. م 29. العدد1. المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداء. الكويت.

-احمد حسين اللقاني.فارعة حسن محمد.(2001).**مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل**.ط1.عالم الكتب.القاهرة مصر.

-الباز خالد صلاح. خليل محمد أبو الفتوح.(1999).**دور مناهج العلوم في تنمية المهارات الحياتية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية**. المؤتمر العلمي 13. مناهج العلوم للقرن الحادي والعشرون. (25-28 جويلية). الجمعية المصرية للتربية العلمية. مجلد 1..

-الحايك خالد الصادق.(2010).**المهارات الحياتية المعاصرة المواكبة للتطورات التربوية المدمجة في مناهج كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية الرسمية**. مؤتة للبحوث والدراسات.الاردن .

-امام مختار حميدة.احمد النجدي.صلاح الدين محمود.علي راشد.حسن القرش.(2000).**مهارات التدريس**.مكتبة زهراء الشرق.القاهرة.مصر.

- امحمد اسماعيلي علوي.(2013).**التواصل الانساني**.دراسة لسانية. ط1.كنوز المعرفة العلمية.

-أمل الأحمد. (2001).**بحوث ودراسات في علم النفس**. ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت – لبنان.

باسم الصرايرة وآخرون. (2009).**استراتيجيات التعليم والتعلم– النظرية والتطبيق**. ط1. عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي. عمان – الأردن.

-بهجت احمد أبو طامع.**مدى توظيف المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية**

. the Conference of «The Educational Process in the 21th Century - reality .and challenges ».17 octobre 2009 (https://scholar.najah.edu/conference/educational-process-21th-century-reality-and-challenges)

- جمال فواز العمري.(2013).مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي.**مجلة دراسات نفسية و تربوية**.مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية.العدد 10 جوان 2013.جامعة ورقلة.الجزائر.ص-ص:103-128.

- حسام محمد مازن.(2009).**المنهج التربوي الحديث والتكنولوجي**.دار الفجر للنشر والتوزيع.ط1.القاهرة.مصر.

- حسني عبد البار عصر. 1999.**مداخل تعليم التفكير وإثرائه في المنهج المدرسي**. ب ط. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية.مصر.

حسين حريم.(2004).**سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال**.دار الحامد.عمان.

- حصة الحجازي.محمد الرصاعي.ريم علي صالح.ختام الهليلات.(2016).درجة تضمين المهارات الحياتية في كتب العلوم للصفوف الثلاث الأولى في الأردن.***مجلة دراسات العلوم التربوية***.المجلد43 ملحق 5..كلية العلوم التربوية. الجامعة الاردنية.ص-ص:2141-2161)

-خليفة عبد اللطيف محمد.(2006).**قائمة المهارات الاجتماعية**.دار غريب القاهرة.

-خليل عبد الرحمان المعايطة ومحمد عبد السلام اليواليز. 2007.**الموهبة والتفوق**. ط3. دار الفكر. عمان – الأردن.

-خليل ميخائيل عوض. 2000.**قدرات وسمات الموهوبين**. ب ط. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية.

دونا أتشايدا. مارفين سترون. فلوريتا مكنيزي. ترجمة السيد محمد دعدور. إبراهيم رزق وحش ؛ مراجعة وتقديم ---أحمد حسين اللقاني.(1999).**إعداد الطلاب للقرن الحادي والعشرين**.ط1.عالم الكتب.القاهرة.مصر.

-الديري علي والحايك الصادق.(2011).**استراتيجيات تدريس التربية الرياضية المبنية على المهارات الحياتية في عصر الاقتصاد المعرفي وتطبيقاتها العملية**. مركز الهلال.اربد.الأردن.

-ربحي مصطفى عليان. 2014. ط2. **اقتصاد المعرفة**. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

-زيتون عايش. (1996).**أساليب تدريس العلوم**. دار الشروق. الأردن. ص170.

-سعاد جبر سعيد(2008).**سيكولوجية الاتصال الجماهيري**.عالم الكتب الحديث.ط1.الأردن.

-سعيد حسني العزة. 2000.**تربية الموهوبين والمتفوقين**. ب ط. دار الثقافة والدار الدولية. عمان – الأردن.

-سعيد عبد العزيز.(2009).**تعليم التفكير ومهاراته.تدريبات وتطبيقات عملية**.ط1.اصدار2.عمان.الاردن.

-سليمان عبد الواحد ابراهيم.(2014).**المهارات الحياتية مدخل للتعامل الناجح مع مواقف الحياة**.ط1.مركز الكتاب للنشر.القاهرة.مصر.

-سهير محمد سلامة شاش.(2015).تنمية المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة.ط1.مكتبة زهراء الشرق.القاهرة.مصر.

-الصادق خالد الحايك.و وليد الشريقي.(2008).**مدى تأهيل الطالب المعلم في كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية في توظيف المهارات الحياتية في التدريس اثناء التدريب الميداني**.مؤتمر رؤى تحديثية لبرامج التربية العملية بكليات التربية في الوطن العربي خلال الألفية الثالثة.جامعة الزرقاء الخاصة. الأردن.ص-ص153-167.

-صبري مقيمح.وإيمان هرموش.(جوان.2017).واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر.***مجلة الباحث الاقتصادي***.العدد (07).جامعة سكيكدة.ص-ص:206-244.

-صغير نور الدين.(2012).دور النشاط البدني الرياضي في تنمية بعض المهارات الحياتية عند الناشئين.العدد 09 ديسمبر 2012.***المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية***.معهد التربية البدنية والرياضية.جامعة مستغانم.ص-ص184-204.

-صلاح الدين عبد الحميد مصطفى.(2002).**الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر**.دار المريخ للنشر.

-طارق عبد الرؤوف عامر.(2015).**المهارات الحياتية والاجتماعية**.دار الجوهرة للنشر التوزيع.ط1.القاهرة.مصر.

-طرفة إبراهيم الحلوة.المهارات الحياتية لدى طالبات جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن في ضوء التحديات المعاصرة.***مجلة العلوم التربوية***.العدد 03 الجزء 02.يوليو 2014.ص-ص:178- 218.

-طلال سلامة الجازي.(2004).**تصميم وإنتاج واستخدام الوسائل التعليمية**.مركز يزيد للنشر.

-عادل السيد علي.(2009).**المهارات الحياتية إستراتيجية منهجية**.دار الجامعة الجديدة.الإسكندرية.مصر.

عادل محمد.(1990).**مقياس الثقة بالنفس**.مكتبة الانجلو مصرية.مختبر علم النفس.الجامعة الإسلامية.مصر.

عاطف عدلي العبد عبيد.(2006).**الرأي العام وطرق قياسه**.دار الفكر العربي.القاهرة.

-عاطي بن عطية حسين القرشي.(2012).**دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل إدارة المعرفة بالجامعات السعودية**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.كلية التربية.جامعة أم القرى.السعودية.

-عبد الحافظ محمد جابر سلامة.(2005).**الوسائل التعليمية.تصميمها وإنتاجها**.دار البداية.

-عبد اللطيف محمد خليفة. 2000. **الحدس والإبداع**. ب ط. دار غريب. القاهرة.مصر.

-عبد المعطي احمد. مصطفى دعاء(2008).**المهارات الحياتية**.ط1.كلية التربية.جامعة أسيوط.مصر.

-عبد المعطي سويد.(2003).**مهارات التفكير ومواجهة الحيلة**. ط1. دار الكتاب الجامعي. الإمارات العربية المتحدة.

-عبد الموجود محمد إسكاروس فيليب.(2005).**تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب التعليم الثانوي في إطار مناهج المستقبل**. المركز القومي بحوث التربوية التنموية. عمان. الأردن.

-عبيد وليم.(1996).**المهارات الأساسية من منظور كوني لظاهرة تربوية**.المؤتمر العلمي السنوي الأول عن الاتجاهات الحديثة في التربية بين النظرية والتطبيق.القاهرة.مركز طيبة للدراسات التربوية.

-عدنان يوسف العتوم.(2012).**علم النفس المعرفي**.النظرية والتطبيق.دار الميسرة.ط3.عمان.الأردن.

-عصام علي الطيب.(2006). **أساليب التفكير**. نظريات ودراسات وبحوث معاصرة. ط1. عالم الكتب. القاهرة. مصر.

-عفانة.عزو والخزندار نائلة.(2004).**التدريس الصفي بالذكاوات المتعددة**.ط1.غزة.آفاق للنشر والتوزيع.

-علي الحمادي.1999. **شرارة الإبداع**. ط1. دار ابن حزم. لبنان.

-علي فوزي عبد المقصود. عطية سالم الحداد.(2014).**الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم.الاتصال التربوي-نماذج التعليم**.مؤسسة شباب الجامعة.الإسكندرية.

-فتحي عبد الرحمان جروان.(1999).**الموهبة والتفوق والإبداع**. ط1. دار الكتاب الجامعي. دمشق – سورية.

-فتحي مصطفى الزيات.(1995).**الأسس المعرفية للتكوين العقلي وتجهيز المعلومات**.ط1.المنصورة

-فرج إبراهيم أبو شمالة.(اكتوبر.2017).مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين.المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات.**إقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات.الفرص والتحديات**.جامعة بني سويف.مصر.ص-ص:1161-1186.

-كاشف ايمان. وعبد الله هشام.(2009).**القياس النفسي والاجتماعي**.دار الكتاب الحديث مصر

-مازن حسام محمد.(2002).**التربية العلمية وابعاد التكنلوجية والمهارات الحياتية والثقافة العلمية الأزمة للمواطن العربي**. المؤتمر العلمي السادس. التربية العلمية وثقافة المجتمع. فندق بالما عين الشمس. القاهرة. المجلد الأول.

-مجدي عبد الكريم حبيب.(1998).**سيكولوجية صنع القرار**.مكتبة النهضة المصرفية.ط1.مصر.

-مجدي عزيز إبراهيم. (2005).**التفكير من منظور تربوي**. ط1. عالم الكتب. القاهرة – مصر.

محسن علي عطية.عبد الرحمن الهاشمي.(2008).**التربية العملية وتطبيقاتها في إعداد معلم المستقبل**.دار المناهج.الاردن.

-محمد ابو هاتم.(2004).**سيكولوجية المهارات**.مكتبة زهراء الشرق.القاهرة.مصر

-محمد حمد الطيطي.(2001). **تنمية قدرات التفكير الإبداعي**. ط1. دار المسيرة. عمان. الأردن.

-محمد سيد فهمي.(2006).**تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية**.المكتب الجامعي الحديث. دط. الإسكندرية.مصر.

-محمد عبد الرحيم عدس.(2001). **دور الأسرة في تعليم التفكير**. ط1. دار الفكر. عمان – الأردن.

-محمد مصطفى.2005.المهارات الحياتية في المدرسة الثانوية والطريق إلى صناعة الشخصية.**مجلة التربية**.العدد 05. ص-ص:120-153.

-محمود مصطفى السليتي.(2006).**التفكير الناقد والإبداعي**. ط1. جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث. عمان – الأردن.

-مسعود رضا هندي.(2002).فعالية استخدم استراتيجية التعلم التعاوني في تدريس الدراسات الاجتماعية على تنمية المهارات الحياتية والتحصيل والاتجاه نحو المادة لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي. ***مجلة دراسات المناهج وطرق التدريس***. ع80. الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. جامعة عين الشمس. القاهرة.

-نادية هايل السرور.(2002). **مدخل إلى تربية المتميزين والموهوبين**. ط3. دار الفكر. عمان. الأردن.

-ناصر الدين قريبي. وسفيان الشارف بن عطية.(2015).منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة.***مجلة الباحث***.العدد 15.جامعة ورقلة.ص-ص:79-89.

-نايف مفضي نهار الجبور(2012).**أثر تعليم المهارات الخططية للاعبي الألعاب الجماعية في تنمية المهارات الحياتية والتفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعات الأردنية**.أطروحة دكتوراه غير منشوره.جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

-نايف نزار القيسي.(2006).**المعجم التربوي وعلم النفس**.دار أسامة للنشر والتوزيع.عمان.الأردن.

-نبيل. كرفس. (2008). **تكوين المربين في مجال التربية البدنية والرياضية–دراسة مقارنة بين الجزائر وبلجيكا**. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر.

-نجاة محمد سعيد الصائغ.(جويلية.2013).دور إقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الاقسام.***المجلة الدولية التربوية المتخصصة***.المجلد 02.العدد 09.ص-ص:841-860.

-نزيهة عمران.(2017).**دور اصلاح سياسة ل.م.د في تحقيق جودة التكوين في الانظمة المغاربية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة.كلية العلوم السياسية.جامعة باتنة.الجزائر.

-نصر المنصور كاسر.شوقي ناجي.(2000).**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**. دار حامد.ط1.عمان

-نضال احمد إسماعيل الغفري: **تقويم مناهج كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية في ضوء المهارات الحياتية ودرجة اكتساب الطلبة لهذه المهارات**. أطروحة دكتورة في فلسفة المناهج والتدريب. (2012).

-هشام الصمادي وأكرم المهتدى.(2011).درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي.***مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية***-المجلد الحادي عشر-العدد الأول.الأردن.ص-ص:36-46.

-هشام بيطار.(2015).**مدى ملائمة التكوين في معاهد وأقسام التربية البدنية والرياضية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي**. أطروحة دكتوراه غير منشورة.معهد التربية البدنية والرياضية.جامعة مستغانم.الجزائر.

-وزارة التربية والتعليم الأردنية.(2004).الإطار العام لمنهاج التربية الرياضية. المملكة الأردنية الهاشمية : إدارة المناهج والكتب المدرسية.

-يونيسف.(2008).دليل التدريب على نهج التعلم المبني على مهارات الحياة. عمان: ادارة المناهج.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Jones, R, (1991) ." life skills" , london, Cassel educational limited.

- the Conference of «The Educational Process in the 21th Century - reality and challenges »،17 octobre 2009

الملاحق

الملحق

رقم -01-

إستمـارة الإقتصاد المعرفي

في صورتها الأولية

أستاذي الفاضل....الدكتور المحترم..... تحية طيبة وبعد...

نظرا لخبرتكم العلمية والمهنية والإدارية، نرجو منكم المشاركة في إنجاز هذا البحث بالتفضل بإعطاء وجهات نظركم على كل ما يحويه هذا الاستبيان، والذي يخص موضوع: **متطلبات التكوين بأقسام الإعلام والإتصال بجامعات الجزائر في ضوء الاقتصاد المعرفي** .

نتمنى إبداء ملاحظاتكم حول صحة الفقرات ومدى انسجامها مع المجال المحدد لتصميمها، وكتابة أي اقتراح لتعديلها، أو إضافة فقرات تقترحونها على كل مجال، علما أنه تم استخلاص هذه الفقرات من دراسات وأبحاث علمية سابقة تناولت **موضوع الإقتصاد المعرفي**.

يهمنا رأيكم الشخصي كثيرا، و يرجى التكرم بالموافقة على تحكيم هذه الإستبانة واعتماد فقراتها.

- **ملاحظـة:**

1– لتحقيق هذا الأمر فقد تم إعداد هذه الإستبانة التي تتكون من ثلاثة محاور هي:

– **المحور الأول**: متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

– **المحور الثاني**: متطلبات التكوين المتعلقة بالوارد البشرية.

– **المحور الثالث**: متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2– يوجد تحت كل عبارة فراغ حيث يمكن إضافة فقرات من اقتراحكم.

3– تستطيعون إضافة أي متغير تجدونه مناسبا للدراسة.

*** الرتبـة*[1]: أستاذ محاضر ☐ ذ مساعد ☐**

*** التخصص: نشاط بدني تربوي ☐ رياضية تدريب ☐ضي نشاط بدني ☐يف ☐**

*** المنصب العالي**[2]: شغلت منصب عالي لم ☐ منصب عالي ☐**

*** الخبرة المهنية: من 01–06 سنوات أكـ☐من 06 سنوات ☐**

المحور الأول: متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا – يتطلب التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	تقيس	لا تقيس	تغيير الصياغة
1– تعليم الطالب الجامعي كيفية إنتاج المعرفة.			
2– إلمام الطالب بأكثر من لغة.			

* أستاذ محاضر يشمل (أستاذ التعليم العالي، أستاذ محاضر أ وب)، أما أستاذ مساعد فهو يشمل (أستاذ مساعد أ وب)

** المنصب العالي يشمل المناصب الهيكلية (عميد كلية، نائب عميد، مدير معهد، نائب مدير، رئيس قسم، نائب رئيس قسم)، ويشمل كذلك المناصب الوظيفية (مسؤول فريق ميدان التكوين، مسؤول شعبة، مسؤول تخصص)

3- تطوير قدرة الطالب التعامل مع الحاسوب.			
4- تطوير عملية التاهيل والتكوين للطالب.			
5- زيادة التاهيل العلمي للطالب.			
6- تطوير قدرة الطالب على استخدام العقل.			
7- تنويع مصادر المعلومات التي يحتاجها تطوير الطالب.			
8- إستخدام طرائق التعلم بالاكتشاف.			
9- خلق طرائق مبتكرة في تعليم الطالب.			
10- تشجيع التبادل العلمي والثقافي مع المعاهد الأجنبية كوسيلة من وسائل مسايرة التطور.			
11- توفير مختبرات متطورة تكنولوجيا (افتراضية) وتمكين الطلبة من استعمال تجهيزاتها.			
12- توفير حاسب محمول لكل أطراف عملية التكوين.			
13- تحويل كتب التخصص والبحوث إلى ملفات الكترونية لتسهيل الحصول والاطلاع عليها.			
14- تكوين الطلبة على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية وتوفير الحسابات لهم.			
15- جعل التفكير التكنولوجي جزءا من الخريطة المعرفية للطالب.			
16- استحداث مصلحة خاصة لاحتضان الأعمال الإبداعية والابتكارية			

للطلاب الموهوبين واعتمادها.			
17- الزيادة في الحجم التكويني للغات الحية واستعمالها في المجال الرياضي.			
18- وضع رؤية إستشرافية واضحة للمعهد حول تبنى صناعة المعلومات.			
19- توفير أجهزة تقنية بالمعهد مثل :الطابعات، الماسحات الضوئية، أجهزة عرض البيانات...الخ.			
20- قيام إدارة المعهد بتنمية مفاهيم الابتكار والإبداع لدى الطلبة باستعمال مختلف الوسائط التكنولوجية.			
21- إستجابة المعهد لمقترحات الطلبة في تطوير وتحسين خدماته التكنولوجية.			
22- رقمنة المكتبات مما يتيح توفير بنية مشتركة للتعاون مع المكتبات الأخرى.			
23- رقمنة المكتبات مما يسمح من رفع كفاءة الفهرسة والتصنيف لتجنب السرقة العلمية.			
24- توفير المعهد لوسائل تكنولوجية حديثة ومناسبة للتعلم الذاتي مثل قاعات للتعلم المبرمج.			
25- توفير مكتبة المعهد لقسم مختص بالوسائط المتعددة من أقراص مدمجة تفاعلية (مسموعة ومرئية) قصد المساعدة على التعلم بالمحاكاة.			
26- مواكبة المناهج العلمية المختصة في النشاط البدني وفق التوجهات العلمية الحديثة.			
27- أن يجيد الأساتذة مهارات استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المتعددة.			
28- أن يزود فريق ميدان التكوين الأساتذة بكل جديد في تخصصاتهم العلمية.			

29- أن تتبنى المعاهد التجارب العلمية المتميزة في الميدان وتعميمها الكترونيا على الشركاء.			

المحور الثاني: متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية - يتطلب التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	تقيس	لا تقيس	تغيير الصياغة
1- المواظبة على إعلام الإداريين بكل المستجدات التقنية والتكنولوجية والمعرفية للإدارة الحديثة.			
2- تعزيز دور فرق البحث من خلال المساهمة الفعالة في تطوير التكوين بالمعاهد.			
3- تفعيل دور خلية الجودة بالمعاهد للمشاركة في صناعة المناهج والمحتويات وتحديثها حسب متطلبات سوق العمل.			
4- إشراك الطلبة في تطوير عملية التكوين من خلال إنشاء مجالس وورشات لهم.			
5- تنويع مصادر التمويل وعقد اتفاقيات بحث مع مختلف المؤسسات الرياضية الفاعلة.			
6- فتح مختلف المخابر الرياضية الجامعية على الفيدراليات الرياضية قصد استغلالها.			
7- تكوين لجان عليا بين وزارة التعليم العالي ومختلف الوزارات التى يمكن للخريج العمل بها قصد التنسيق.			
8- تكييف البرامج والتخصصات حسب الإمكانيات المتاحة بالمعاهد وحسب احتياجات الطلبة وسوق العمل.			
9- توفير قواعد معلومات عن سوق العمل وحاجاتها المستقبلية لتكون في متناول			

الطلبة.			
10- تبني ثقافة تغرس احترام قيمة العمل والإنتاجية في نفوس الطلبة.			
11- اعتماد أساليب تقويم تؤكد على اكتساب الطلبة للمهارات التي تتوافق ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.			
12- إشراك المؤسسات التربوية في تنفيذ برامج تكوينية حول تقنيات سوق العمل لطلاب المعاهد.			
13- انفتاح المعاهد على المؤسسات الرياضية والإنتاج من اجل سد الفجوة بين التعليم الرسمي والممارسة المهنية.			
14- تثمين التربص التطبيقي ليكون في أول سنة جامعية إلى غاية التخرج.			
15- إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع العوالم الافتراضية (virtual worlds) لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان كالتجارة الالكترونية والمقاولاتية.			
16- التوسيع في فرص العمل المتاحة للطلاب في العطل الصيفية لإكسابهم المهارات العملية.			
17- الاعتماد على الأساليب والطرائق والاستراتجيات التدريسية الحديثة في عملية التكوين.			
18- توظيف أساليب التعلم الذاتي التي تنمى الشعور بالمسؤولية والتكوين الذاتي للطلبة.			
19- تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة قصد مواكبة التطور.			

20- تحديد احتياجات الأساتذة من التربصات والتكوين أثناء الخدمة باستخدام التكنولوجيا حديثة وفقا لمتطلبات العصر.			
21- إعتماد المعهد على أنشطة تكوينية داخلية تشجع على تطوير الأفراد لمهاراتهم ومعارفهم وحيازة معرفة جديدة.			
22- ان يمتلك المعهد العدد الكافي من الإداريين ما يمكنها من مواكبة كل جديد في علم تكنولوجيا المعلومات.			
23- أن يعتمد المعهد على متطلبات البحث العلمي بتشجيع الأساتذة والطلبة على المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل العلمية.			
24- مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المعهد بتطوير المناهج الدراسية.			
25- أن يعمل المعهد على تقييم احتياجات المجتمع المحلي من التخصصات باستمرار.			
26- أن تعمل إدارة المعهد على تصميم واعتماد نموذج قيادي يعكس الاحتياجات الحالية والمستقبلية.			
27- تأهيل مختلف الموارد البشرية بالمعهد للمشاركة في مختلف المشاريع العالمية والاوروميتوسطية.			

المحور الثالث: متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال - يتطلب التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	تقيس	لا تقيس	تغيير الصياغة
1- اعتماد رخصة قيادة الحاسب الآلي icdl لممارسة مهنة التدريس.			
2- تزويد المعهد بالإضافة إلى المكتبة التقليدية مكتبة الكترونية.			

3- توظيف البريد الالكتروني للتواصل بين إدارات المعهد والأقسام والأساتذة.			
4- إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت خاص بالمعهد.			
5- إنشاء مدونات الكترونية خاصة بالطلبة والأساتذة مرتبطة بموقع المعهد لوضع مشروعاتهم التعليمية في صفحة خاصة.			
6- إنشاء بوابة الكترونية تعليمية تفاعلية على الانترنت خاصة بالمعهد لتسهيل التواصل بين أطراف عملية التكوين.			
7- إدخال مختلف تقنيات الإتصال التكنولوجية الحديثة والمتطورة قصد تسهيل عملية التواصل بين الطلبة والأساتذة والإدارة.			
8- توفير المعهد لمنتديات مناقشة الكترونية قصد تفعيل المناقشة والتطوير.			
9- توفير المعهد لبرامج تكوينية الكترونية للأساتذة.			
10- أن يمتلك المعهد تكنولوجيا معلومات تواكب كل ما هو جديد عالميا.			
11- أن يسهر المختصون في المعهد على تحديث وتطوير الأجهزة والبرمجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات باستمرار.			
12- أن يمتلك المعهد برامج رقمية لتسيير مختلف الأقسام والمصالح.			
13- توفير المعهد لخدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب.			
14- توفير شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي للمعهد.			
15- أن تتوفر في المعهد إمكانية الاتصال بشبكة المعلومات بسرعة تدفق عالية.			

16- استعمال واسع للتعلم عن بعد من طرف الطالب عبر الواب.			
17- تنويع مصادر المعلومات التي يحتاجها تطوير الطالب باستعمال التكنولوجيا الرقمية.			
18- أن تتوفر المعاهد على مكاتب مجهزة بفضاءات للانترنيت قصد التواصل والبحث العلمي.			
19- خلق فضاءات للتواصل والتفاعل الاجتماعي قصد وصول المعلومة في اقصر وقت ممكن.			
20- أن يعتمد المعهد في مكافأة الأستاذ الكفء على أخذ رأي الطلبة الدارسين عنده سرا عن بعد عبر قاعدة بيانات معتمده.			
21- توفير مختلف الوسائل والوسائط التعليمية للتكوين			
22- توفير أنظمة الكترونية لإدارة التعلم كأرضية مودل Moodle.			
23- توفير قاعات خاصة للمناقشات العلمية والمحاضرات عن بعد			
24- تجهيز القاعات والفضاءات الرياضية بلوحات العرض الرقمية قصد المساعدة على تحقيق الأهداف التعليمية.			
25- توفير مختلف أجهزة القياس الحديثة والمتطورة قصد تسهيل عملية التقويم.			
26- تجهيز قاعات الدراسة بتجهيزات الكترونية قصد الحصول على قاعات ذكية.			

التعاليق – الملاحظات – الإضافات:

شكرا جزيلا على تعاونكم معنا

الملحق

إستمارة الإقتصاد المعرفي

في صورتها النهائية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

معهد التربية البدنية والرياضية

المحور الأول: متطلبات التكوين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا **درجة الأهمية**

الرقم	يتطلب التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي		عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
01	تعليم الطالب الجامعي كيفية إنتاج المعرفة.					
02	إلمام الطالب بأكثر من لغة .					
03	تطوير قدرة الطالب التعامل مع الحاسوب.					
04	تطوير عملية التأهيل والتكوين للطالب.					
05	زيادة التأهيل العلمي للطالب.					
06	تطوير قدرة الطالب على استخدام العقل.					
07	تنويع مصادر المعلومات التي يحتاجها تطوير الطالب.					
08	استخدام طرائق التعلم بالاكتشاف.					
09	خلق طرائق مبتكرة في تعليم الطالب.					
10	تشجيع التبادل العلمي والثقافي مع المعاهد الأجنبية كوسيلة من وسائل مسايرة التطور.					
11	توفير مختبرات متطورة تكنولوجيا (افتراضية) وتمكين الطلبة من استعمال تجهيزاتها.					
12	تكوين الطلبة على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية وتوفير الحسابات لهم.					
13	جعل التفكير التكنولوجي جزءا من الخريطة المعرفية للطالب.					
14	استحداث مصلحة خاصة لاحتضان الأعمال الإبداعية والإبتكارية للطلبة الموهوبين واعتمادها.					
15	الزيادة في الحجم التكويني للغات الحية واستعمالها في المجال الرياضي.					

16	وضع رؤية إستشرافية واضحة للمعهد حول تبنى صناعة المعلومات.					
17	توفير أجهزة تقنية بالمعهد مثل :الطابعات ، الماسحات الضوئية، أجهزة عرض البيانات...الخ.					
18	قيام إدارة المعهد بتنمية مفاهيم الابتكار والإبداع لدى الطلبة باستعمال مختلف الوسائط التكنولوجية.					
19	إستجابة المعهد لمختلف اقتراحات الأساتذة والطلبة حول تحسين وتطوير الخدمات التكنولوجية والإدارية.					
20	رقمنة المكتبات مما يسمح من رفع كفاءة الفهرسة والتصنيف لتجنب السرقة العلمية.					
21	توفير المعهد لوسائل تكنولوجية حديثة ومناسبة للتعلم الذاتي مثل قاعات للتعلم المبرمج.					
22	مواكبة المناهج العلمية المختصة في النشاط البدني وفق التوجهات العلمية الحديثة.					
23	أن يجيد الأساتذة مهارات استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المتعددة.					
24	أن يزود فريق ميدان التكوين الأساتذة بكل جديد في تخصصاتهم العلمية.					
25	أن تتبنى المعاهد التجارب العلمية المتميزة في الميدان وتعميمها الكترونيا على الشركاء.					

المحور الثاني: متطلبات التكوين المتعلقة بالموارد البشرية

درجة الأهمية

الرقم	يتطلب التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة
01	المواظبة على إعلام الإداريين بكل المستجدات التقنية والتكنولوجية والمعرفية للإدارة الحديثة.					
02	تعزيز دور فرق البحث من خلال المساهمة الفعالة في تطوير التكوين بالمعاهد.					
03	تفعيل دور خلية الجودة بالمعاهد للمشاركة في صناعة المناهج والمحتويات وتحديثها حسب متطلبات سوق العمل.					
04	إشراك الطلبة في تطوير عملية التكوين من خلال إنشاء مجالس وورشات لهم.					
05	تنويع مصادر التمويل وعقد اتفاقيات بحث مع مختلف المؤسسات الرياضية الفاعلة.					

06	تكوين لجان عليا بين وزارة التعليم العالي ومختلف الوزارات التى يمكن للخريج العمل بها قصد التنسيق.					
07	تكييف البرامج والتخصصات حسب الإمكانيات المتاحة بالمعاهد وحسب احتياجات الطلبة وسوق العمل.					
08	توفير قواعد معلومات عن سوق العمل وحاجاتها المستقبلية لتكون في متناول الطلبة.					
09	تبني ثقافة تغرس احترام قيمة العمل والإنتاجية في نفوس الطلبة.					
10	اعتماد أساليب تقويم تؤكد على اكتساب الطلبة للمهارات التي تتوافق ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.					
11	إشراك المؤسسات التربوية في تنفيذ برامج تكوينية حول تقنيات سوق العمل لطلبة المعاهد.					
12	إنفتاح المعاهد على المؤسسات الرياضية والإنتاج من اجل سد الفجوة بين التعليم الرسمي والممارسة المهنية.					
13	تثمين التربص التطبيقي ليكون في أول سنة جامعية إلى غاية التخرج.					
14	إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع العوالم الافتراضية (virtual worlds) لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان كالتجارة الالكترونية والمقاولاتية.					
15	التوسيع في فرص العمل المتاحة للطلبة في العطل الصيفية لإكسابهم المهارات العملية.					
16	الاعتماد على الأساليب والطرائق والاستراتجيات التدريسية الحديثة في عملية التكوين.					
17	توظيف أساليب التعلم الذاتي التي تنمى الشعور بالمسؤولية والتكوين الذاتي للطلبة.					
18	تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة قصد مواكبة التطور.					
19	تحديد احتياجات الأساتذة من التربصات والتكوين أثناء الخدمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وفقا لمتطلبات العصر.					
20	إعتماد المعهد على أنشطة تكوينية داخلية تشجع على تطوير الأفراد لمهاراتهم ومعارفهم وحيازة معرفة جديدة.					
21	أن يعتمد المعهد على متطلبات البحث العلمي بتشجيع الأساتذة والطلبة على المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل العلمية.					

22	مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المعهد بتطوير المناهج الدراسية.					
23	أن يعمل المعهد على تقييم احتياجات المجتمع المحلي من التخصصات باستمرار.					
24	أن تعمل إدارة المعهد على تصميم واعتماد نموذج قيادي يعكس الاحتياجات الحالية والمستقبلية.					
25	تأهيل مختلف الموارد البشرية بالمعهد للمشاركة في مختلف المشاريع العالمية والأورومتوسطية مثل ERASMUS.					

المحور لثالث: متطلبات التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال		درجة الأهمية				
الرقم	يتطلب التكوين في ضوء الاقتصاد المعرفي	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة
01	تزويد المعهد بالإضافة إلى المكتبة التقليدية مكتبة الكترونية.					
02	توظيف البريد الالكتروني للتواصل بين إدارات المعهد والأقسام والأساتذة.					
03	إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت خاص بالمعهد.					
04	إنشاء مدونات الكترونية خاصة بالطلبة والأساتذة مرتبطة بموقع المعهد لوضع مشروعاتهم التعليمية في صفحة خاصة.					
05	إنشاء بوابة الكترونية تعليمية تفاعلية على الانترنت خاصة بالمعهد لتسهيل التواصل بين أطراف عملية التكوين.					
06	إدخال مختلف تقنيات الإتصال التكنولوجية الحديثة والمتطورة قصد تسهيل عملية التواصل بين الطلبة والأساتذة والإدارة.					
07	توفير المعهد لمنتديات مناقشة الكترونية قصد تفعيل المناقشة والتطوير.					
08	توفير المعهد لبرامج تكوينية الكترونية للأساتذة.					
09	أن يمتلك المعهد تكنولوجيا معلومات تواكب كل ما هو جديد عالميا.					
10	أن يسهر المختصون في المعهد على تحديث وتطوير الأجهزة والبرمجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات باستمرار.					
11	أن يمتلك المعهد برامج رقمية لتسيير مختلف الأقسام والمصالح.					
12	توفير المعهد لخدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب.					

13	توفير شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي للمعهد.					
14	أن تتوفر في المعهد إمكانية الاتصال بشبكة المعلومات بسرعة تدفق عالية.					
15	استعمال واسع للتعلم عن بعد من طرف الطالب عبر الويب.					
16	تنويع مصادر المعلومات التي يحتاجها تطوير الطالب باستعمال التكنولوجيا الرقمية.					
17	أن تتوفر المعاهد على مكاتب مجهزة بفضاءات للانترنيت قصد التواصل والبحث العلمي.					
18	خلق فضاءات للتواصل والتفاعل الاجتماعي قصد وصول المعلومة في اقصر وقت ممكن.					
19	أن يعتمد المعهد في مكافأة الأستاذ الكفء على أخذ رأي الطلبة الدارسين عنده سرا عن بعد عبر قاعدة بيانات معتمده.					
20	توفير مختلف الوسائل والوسائط التعليمية للتكوين.					
21	توفير أنظمة الكترونية لإدارة التعلم كأرضية موودل Moodle.					
22	توفير قاعات خاصة للمناقشات العلمية والمحاضرات عن بعد.					
23	تجهيز القاعات والفضاءات الرياضية بلوحات العرض الرقمية قصد المساعدة على تحقيق الأهداف التعليمية.					
24	توفير مختلف أجهزة القياس الحديثة والمتطورة قصد تسهيل عملية التقويم.					
25	تجهيز قاعات الدراسة بتجهيزات الكترونية قصد الحصول على قاعات ذكية.					